

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١. الحمد لله الذي يَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ جَلَّ شَأْنُهُ وَعَلَى
٢. ثُمَّ الصَّلَاةِ بِدَوَامِ الْأَبَدِ عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
٣. وَإِلَيْهِ وَالْفَيْئَةِ الْمُتَّبَعَةِ فِي كُلِّ مَا قَدْ سَنَّهُ وَشَرَعَهُ
٤. وَبَعْدُ، فَالْقَصْدُ بِهَذَا الرَّجَزِ تَقْرِيرُ الْأَحْكَامِ بِلَفْظٍ مُوجِزٍ
٥. أَثَرْتُ فِيهِ الْمَيْلَ لِلتَّبَيِّنِ وَصُتُّهُ جُهْدِي مِنَ التَّضْمِينِ
٦. وَجِئْتُ فِي بَعْضِ مِنَ الْمَسَائِلِ بِالْخُلْفِ رَعِيًّا لِاشْتِهَارِ الْقَائِلِ
٧. فَضِمْنُهُ الْمُقِيدُ وَالْمَقَرَّبُ وَالْمُقَصَّدُ الْمُحْمَوْدُ وَالْمُتَخَبُّ
٨. نَظَّمْتُهُ تَذَكُّرَةً وَحَيْثُ تَمَّ بِمَا بِهِ الْبُلُوَى تَعَمُّ قَدْ أَلَمَّ
٩. سَمِيتُهُ بِتَحْفَةِ الْحُكَّامِ فِي نُكَّتِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ
١٠. وَذَلِكَ لِمَا أَنْ بُلِيتُ بِالْقَضَا بَعْدَ شَبَابٍ مَرَّ عَنِّي وَانْقَضَى
١١. وَإِنِّي أَسْأَلُ مَنْ رَبِّ قَضَى بِهِ عَلَيَّ الرَّفَقَ مِنْهُ فِي الْقَضَا
١٢. وَالْحَمْلَ وَالتَّوْفِيقَ أَنْ أَكُونَ مِنْ أُمَّةٍ بِالْحَقِّ يَعْدِلُونَ
١٣. حَتَّى أَرَى مِنْ مُفْرَدِ الثَّلَاثَةِ وَجَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ لِي وَرَائَهُ

## بابُ

## القضاء وما يتعلق به

١٤. مُنْفَذٌ بِالشَّرْعِ لِلْأَحْكَامِ      لَهُ نِيَابَةٌ عَنِ الْإِمَامِ  
 ١٥. وَاسْتُخْسِنَتْ فِي حَقِّهِ الْجَزَائِلُ      وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ  
 ١٦. وَأَنْ يَكُونَ ذَكَرًا حُرًّا سَلِيمًا      مِنْ فَقْدِ رُؤْيَا وَسَمْعٍ وَكَلِمٍ  
 ١٧. وَيُسْتَحَبُّ الْعِلْمُ فِيهِ وَالْوَرَعُ      مَعَ كَوْنِهِ الْأَصُولَ لِلْفِقْهِ جَمْعُ  
 ١٨. وَحَيْثُ لَاقَ لِلْقَضَاءِ يَقْعُدُ      فِي السَّبَلَادِ يُسْتَحَبُّ الْمُسْنَدُ

## فصل في معرفة أركان القضاء

١٩. تَمَيِّزُ حَالِ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى      عَلَيْهِ جُمْلَةُ الْقَضَاءِ جَمْعًا  
 ٢٠. فَالْمُدَّعَى مَنْ قَوْلُهُ مُجَرَّدُ      مَنْ أَصْلٍ أَوْ عُرْفٍ بِصِدْقٍ يَشْهَدُ  
 ٢١. وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ قَدْ عَضَّدَا      مَقَالَهُ عُرْفٌ أَوْ أَصْلٌ شَهِدَا  
 ٢٢. وَقِيلَ مَنْ يَقُولُ قَدْ كَانَ ادَّعَا      وَلَمْ يَكُنْ لِمَنْ عَلَيْهِ يُدَّعَى  
 ٢٣. وَالْمُدَّعَى فِيهِ لَهُ شَرْطَانِ      تَحَقُّقُ الدَّعْوَى مَعَ الْبَيَانِ  
 ٢٤. وَالْمُدَّعَى مُطَالَبٌ بِالْبَيِّنَةِ      وَحَالَةُ الْعُمُومِ فِيهِ بَيِّنَةٌ  
 ٢٥. وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ      فِي عَجْزِ مُدَّعٍ عَنِ التَّبَيِّنِ  
 ٢٦. وَالْحُكْمُ فِي الْمَشْهُورِ حَيْثُ الْمُدَّعَى      عَلَيْهِ فِي الْأَصُولِ وَالسَّالِ مَعَا  
 ٢٧. وَحَيْثُ يُلْفِيهِ بِمَا فِي الذِّمَّةِ      يَطْلُبُهُ وَحَيْثُ أَصْلٌ ثَمَّةُ  
 ٢٨. وَقُدِّمَ السَّابِقُ لِلْخِصَامِ      وَالْمُدَّعَى لِلْبَدْءِ بِالْكَلَامِ  
 ٢٩. وَحَيْثُ خَصِمٌ حَالٌ خَصِمٍ يَدَّعَى      فَاصْرِفْ وَمَنْ يَسْبِقُ فَذَاكَ الْمُدَّعَى  
 ٣٠. وَعِنْدَ جَهْلٍ سَابِقٍ أَوْ مُدَّعَى      مَنْ لَجَّ إِذَا ذَاكَ لِقُرْعَةٍ دُعَى

## فصل في رفع المدعى عليه وما يلحق به

٣١. وَمَعَ تَحِيلَةٍ بِصِدْقِ الطَّالِبِ يُرْفَعُ بِالْإِرْسَالِ غَيْرُ الْغَائِبِ  
 ٣٢. وَمَنْ عَلَى يَسِيرِ الْأُمِّيَالِ يَحُلُّ  
 ٣٣. وَمَعَ بُعْدٍ أَوْ مَخَافَةٍ كُتِبَ  
 ٣٤. إِمَّا بِإِضْلَاحٍ أَوْ الْإِغْرَامِ  
 ٣٥. وَمَنْ عَصَى الْأَمْرَ وَلَمْ يَخْضَرْ طُبْعَ  
 ٣٦. وَأَجْرَةُ الْعَوْنِ عَلَى صَاحِبِ حَقٍّ  
 عَلَيْهِ مَا يَهْمُهُ كَيْ يَرْتَفِعَ  
 وَأَوْ أَرْعَجَ الْمَطْلُوبَ لِلْخِصَامِ  
 وَمَنْ سِوَاهُ إِنْ أَلَدَّ تَسْتَحَقُّ

## فصل في مسائل من القضاء

٣٧. وَلَيْسَ بِالْجَائِزِ لِلْقَاضِي إِذَا  
 ٣٨. وَالصُّلْحُ يَسْتَدْعِي لَهُ إِنْ أَشْكَلَا  
 ٣٩. مَا لَمْ يَخَفْ بِنَافِذِ الْأَحْكَامِ  
 ٤٠. وَخَصَمٌ إِنْ يَعْجِزَ عَنِ الْقَاءِ الْحُجَجِ  
 ٤١. وَمُنْعَ الْإِفْتَاءِ لِلْحُكَّامِ  
 ٤٢. وَفِي الشُّهُودِ يَحْكُمُ الْقَاضِي بِمَا  
 ٤٣. وَفِي سِوَاهُمْ مَالِكٌ قَدْ شَدَّدَا  
 ٤٤. وَقَوْلٌ سَحَنُونَ بِهِ الْيَوْمَ الْعَمَلُ  
 ٤٥. وَعَدْلٌ إِنْ أَدَّى عَلَى مَا عِنْدَهُ  
 ٤٦. وَحَقُّهُ إِنْ هَاءُ مَا فِي عِلْمِهِ  
 ٤٧. وَعِلْمُهُ بِصِدْقِ غَيْرِ الْعَدْلِ لَا  
 ٤٨. وَمَنْ جَفَا الْقَاضِي فَالتَّأْدِيبُ  
 لَمْ يَنْدُ وَجْهُ الْحُكْمِ أَنْ يُنْقِذَا  
 حُكْمٌ وَإِنْ تَعَيَّنَ الْحَقُّ فَلَا  
 فِتْنَةً أَوْ شَحْنًا أَوْلَى الْأَرْحَامِ  
 لِمَوْجِبٍ لِقْنَهَا وَلَا حَرْجٍ  
 فِي كُلِّ مَا يَرْجِعُ لِلْخِصَامِ  
 يَعْلَمُ مِنْهُمْ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَا  
 فِي مَنَعِ حُكْمِهِ بِغَيْرِ الشُّهَدَا  
 فِيمَا عَلَيْهِ مَجْلِسُ الْحُكْمِ اشْتَمَلَ  
 خِلَافُهُ مُنْعَ أَنْ يَرُدَّهُ  
 لَنْ سِوَاهُ شَاهِدًا بِحُكْمِهِ  
 يُبَيِّحُ أَنْ يَقْبَلَ مَا تَحَمَّلَا  
 أَوْلَى وَذَا الشَّاهِدِ مَطْلُوبُ

٤٩. وَفَلْتَةٌ مِنْ ذِي مَرُوءَةٍ عَثَرُ  
 فِي جَانِبِ الشَّاهِدِ مِمَّا يُغْتَفَرُ  
 ٥٠. وَمَنْ أَلَدَّ فِي الْخِصَامِ وَأَنْتَهَجَ  
 نَهَجَ الْفِرَارِ عِنْدَ ائْتِمَامِ الْحُجَجِ  
 ٥١. يُنْقِذُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ  
 قَطْعًا لِكُلِّ مَا بِهِ يُخْتَصِمُ  
 ٥٢. وَغَيْرُ مُسْتَوْفٍ لَهَا إِنْ اسْتَتَرَ  
 لَمْ تَنْقُطِ حُجَّتُهُ إِذَا ظَهَرَ  
 ٥٣. لَكِنَّمَا الْحُكْمُ عَلَيْهِ يُنْضِي  
 بَعْدَ تَلَوُّمٍ لَهُ مَنْ يَفْضِي

### فصل في المقال والجواب

٥٤. وَمَنْ أَبَى إِقْرَارًا أَوْ انْكَارًا  
 حَضَمَهُ كُلُّهُ إِجْبَارًا  
 ٥٥. فَإِنْ تَمَادَى فِلْطَالِبٍ قُضِيَ  
 دُونَ يَمِينٍ أَوْ بِهَا وَذَا ارْتُضِيَ  
 ٥٦. وَالْكَتْبُ يَقْتَضِي عَلَيْهِ الْمُدَّعِي  
 مِنْ خَضَمِهِ الْجَوَابَ تَوْقِيفًا دُعِي  
 ٥٧. وَمَا يَكُونُ بَيْنَنَا إِنْ لَمْ يُجِبْ  
 عَلَيْهِ فِي الْحَيْنِ فَالْإِجْبَارُ يُجِبْ  
 ٥٨. وَكُلُّ مَا افْتَقَرَ لِلتَّأْمُلِ  
 فَالْحُكْمُ نَسْخُهُ وَضَرْبُ الْأَجَلِ  
 ٥٩. وَطَالِبُ التَّأْجِيلِ فِيهَا سَهْلًا  
 لِقَصْدٍ يَمْنَعُهُ وَقِيلَ لَا  
 ٦٠. وَيُوجِبُ التَّقْيِيدَ لِلْمَقَالِ  
 تَشَعُّبُ الدَّعْوَى وَعُظْمُ الْمَالِ  
 ٦١. لِأَنَّهُ أَضْطَبُّ لِلْأَحْكَامِ  
 وَلَانْخِصَارِ نَاشِي الْخِصَامِ  
 ٦٢. وَحَيْثُمَا الْأَمْرُ خَفِيفٌ بَيِّنٌ  
 فَالْتَّرْكُ لِلتَّقْيِيدِ مِمَّا يُخَسِّنُ  
 ٦٣. قَرُبَ قَوْلٍ كَانَ بِالْخِطَابِ  
 أَقْرَبَ لِلْفَهْمِ مِنَ الْكِتَابِ

### فصل في الأجال

٦٤. وَلَا جِتْهَادَ الْحَاكِمِ الْأَجَالُ  
 مَوْكُولَةٌ حَيْثُ لَهَا اسْتِعْمَالُ  
 ٦٥. وَبِثَلَاثَةِ مِنَ الْأَيَّامِ  
 أَجَّلٌ فِي بَعْضِ مِنَ الْأَحْكَامِ  
 ٦٦. كَمَثَلِ إِحْضَارِ الشَّفِيعِ لِلثَّمَنِ  
 وَالْمُدَّعِي النَّسِيَانِ إِنْ طَالَ الزَّمَنُ

٦٧. والمدعي أن له ما يدفع به يميناً أمرها مستبشع  
 ٦٨. ومثبت ديناً لمديان وفي إخلاء ما كالربيع ذلك اقتضي  
 ٦٩. وشرطه ثبوت الاستحقاق برسم الإعذار فيه باقي  
 ٧٠. وفي سوى أصل له ثمانية ونصفها لستة موالية  
 ٧١. ثم ثلاثة لذاك تتبع ثم ثلاثة لثلاث في الإرث المعبر  
 ٧٢. وفي الأصول وفي الإرث المعبر ثم تلي أربعة تستقدم  
 ٧٣. وفي أصول إرث أو سواءه لكن مع ادعاء بعد البيئة  
 ٧٤. مع حجة قوية له متى ويضعها ثم يلي التلوم  
 ٧٥. وفي أصول إرث أو سواءه لكن مع ادعاء بعد البيئة  
 ٧٦. مع حجة قوية له متى ويضعها ثم يلي التلوم  
 ٧٧. وفي أصول إرث أو سواءه لكن مع ادعاء بعد البيئة  
 ٧٨. مع حجة قوية له متى ويضعها ثم يلي التلوم  
 ٧٩. وفي أصول إرث أو سواءه لكن مع ادعاء بعد البيئة  
 ٨٠. مع حجة قوية له متى ويضعها ثم يلي التلوم

## فصل في الإعذار

٨٠. وقبل حكم يثبت الإعذار بشاهدي عدل وذو المختار  
 ٨١. وشاهد الإعذار غير معمول في شأنه الإعذار للتسلسل  
 ٨٢. ولا الذي وجهه القاضي إلى ما كان كالتحليف منه بدلاً  
 ٨٣. ولا الذي بين يديه قد شهد ولا اللّيف في القسامة اعتماد  
 ٨٤. ولا الكثير فيهم العُدول والخلف في جميعها منقول

## فصل في خطاب القضاة وما يتعلق به

٨٥. ثُمَّ الْخِطَابُ لِلرُّسُومِ إِنْ طُلِبَ حَتَّمْ عَلَى الْقَاضِي وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ
٨٦. وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ عَلَى قَبُولِ مَا خَاطَبَهُ قَاضٍ بِمِثْلِ: أَعْلَمَا
٨٧. وَلَيْسَ يُغْنِي كَتَبُ قَاضٍ كَاكْتَفَى عَنِ الْخِطَابِ وَالْمَزِيدُ قَدْ كَفَى
٨٨. وَإِنَّمَا الْخِطَابُ مِثْلُ إَعْلَمَا إِذْ مُعْلَمًا بِهِ اقْتَضَى وَمُعْلَمًا
٨٩. وَإِنْ يُمُتْ مُحَاطِبٌ أَوْ عَزِلَا رَدَّ خِطَابُهُ سِوَى مَا سُجِّلَا
٩٠. وَاعْتَمَدَ الْقَبُولَ بَعْضُ مَنْ مَضَى وَمُعْلَمٌ يَخْلُفُهُ وَالْي الْقَضَا
٩١. وَالْحُكْمُ الْعَدْلُ عَلَى قَضَائِهِ خِطَابُهُ لِأَبَدٍ مِنْ إِمضَائِهِ
٩٢. وَفِي الْأَدَاءِ عِنْدَ قَاضٍ حَلٌّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ حُكْمِهِ الْخُلْفُ اقْتَضَى
٩٣. وَمَنْعُهُ فِيهِ الْخِطَابُ الْمُرْتَضَى وَسَوْغَ التَّعْرِيفَ بَعْضُ مَنْ مَضَى
٩٤. وَبُيِّنَتْ الْقَاضِي عَلَى الْمُخَوِّ وَمَا أَشْبَهَهُ الرَّسْمَ عَلَى مَا سَلِمَا
٩٥. وَعِنْدَمَا يَنْفُذُ حُكْمٌ وَطُلِبَ تَسْجِيلُهُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ يَجِبُ
٩٦. وَمَا عَلَى الْقَاضِي جُنَاحٌ لَا وَلَا مِنْ حَرَجٍ إِنْ ابْتَدَأَ فَعَلَا
٩٧. وَسَاعَ مَعَ سُؤَالِهِ تَسْجِيلُ مَا لَمْ يُوَاقِعِ النِّزَاعُ فِيهِ كَلِمَا
٩٨. وَسَائِلُ التَّعْجِيزِ مِمَّنْ قَدْ قَضَى يُمَضَى لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِالْقَضَا
٩٩. إِلَّا ادَّعَاءَ حُبْسٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ دَمٍ أَوْ عَتَاقٍ
١٠٠. ثُمَّ عَلَى ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُلْتَفَتُ لِمَا يُقَالُ بَعْدَ تَعْجِيزٍ: ثَبَّتْ

## باب

## الشهود وأنواع الشهادات وما يتعلق بذلك

١٠١. وَشَاهِدٌ صَفَتُهُ الْمَرْعِيَّةُ عَدَالَتُهُ تَقِيظُ حُرِّيَّتَهُ  
 ١٠٢. وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ وَيَتَّقِي فِي الْغَالِبِ الصَّغَائِرَ  
 ١٠٣. وَمَا أَبْيَحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ يَقْدَحُ فِي مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ  
 ١٠٤. فَالْعَدْلُ ذُو التَّبَرُّزِ لَيْسَ يَقْدَحُ فِيهِ سِوَى عَدَاوَةِ تُسْتَوْضَحُ  
 ١٠٥. وَغَيْرُ ذِي التَّبَرُّزِ قَدْ يُجَرِّحُ بِغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَفْبَحُ  
 ١٠٦. وَمَنْ عَلَيْهِ وَسْمٌ خَيْرٌ قَدْ ظَهَرَ زُكِّيَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ السَّفَرِ  
 ١٠٧. وَمَنْ بَعَكَسَ حَالَهُ فَلَا غِنَى عَنْ أَنْ يُزَكِّيَ وَالَّذِي قَدْ أَعْلَنَّا  
 ١٠٨. بِحَالَةِ الْجَرْحِ فَلَيْسَ تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ وَلَا يُعَدَّلُ  
 ١٠٩. وَإِنْ يَكُنْ مَجْهُولَ حَالٍ زُكِّيَا وَشُبْهَةٌ تُوجِبُ فِيمَا ادَّعَى  
 ١١٠. وَمُطْلَقًا مَعْرُوفٌ عَيْنٌ عَدْلًا وَالْعَكْسُ حَاضِرًا وَإِنْ غَابَ فَلَا  
 ١١١. وَشَاهِدٌ تَعْدِيلُهُ بِاثْنَيْنِ كَذَاكَ مُجَرِّعٌ مُبَرَّرَيْنِ  
 ١١٢. وَالْفَخْصُ مَنْ تَلْقَاءُ قَاضٍ قِنَعًا فِيهِ بِوَاحِدٍ فِي الْأَمْرَيْنِ مَعًا  
 ١١٣. وَمَنْ يُزَكِّيَ فَلْيَقْبَلْ عَدْلٌ رِضًا وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ أَنْ يُعْصَا  
 ١١٤. وَثَابِتُ الْجَرْحِ مُقَدَّمٌ عَلَى ثَابِتِ تَعْدِيلٍ إِذَا مَا اعْتَدَلَ  
 ١١٥. وَطَالِبُ التَّجْدِيدِ لِلتَّعْدِيلِ مَعَ وَلَاخِيهِ يَشْهَدُ الْمُبَرَّرُ  
 ١١٦. وَالْأَبُّ لِابْنِهِ وَعَكْسُهُ مُنْعَ فِي ابْنِ زَوْجَةٍ وَعَكْسُ ذَا أُثْبَغَ  
 ١١٧. وَوَالِدُ زَوْجَةٍ أَوْ زَوْجَةُ أَبٍ وَحَيْثُمَا التَّهْمَةُ حَالُهَا غَلَبَ

١١٩. كَحَالَةِ الْعَدُوِّ وَالظَّنِّينِ وَالْخَضَمِ وَالْوَصِيِّ وَالْمَدِينِ  
 ١٢٠. وَسَاغَ أَنْ يَشْهَدَ الْإِبْنُ فِي مَحَلِّ مَعَ أَبِيهِ وَبِهِ جَرَى الْعَمَلِ  
 ١٢١. وَزَمَنُ الْأَدَاءِ لَا التَّحْمُلِ صَحَّ اعْتِبَارُهُ لِمُقْتَضَى جَلِي

### فصل في مسائل من الشهادات

١٢٢. وَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ بِالْإِقْرَارِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ عَلَى الْمُخْتَارِ  
 ١٢٣. بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ الْكَلَامَ مِنَ الْمُقَرَّرِ الْبَدْءَ وَالنَّهْيَ مَا  
 ١٢٤. وَمَا بِهِ قَدْ وَقَعَتْ شَهَادَةٌ وَشَاهِدٌ بَرَّرَ خَطُّهُ عَرَفَ  
 ١٢٥. لِأَبَدٍ مِنْ أَدَائِهِ بِذَلِكَ نَسِيَ مَا ضَمَّنَهُ فِيمَا سَلَفَ  
 ١٢٦. وَالْحُكْمُ فِي الْقَاضِي كَمَثَلِ الشَّاهِدِ إِلَّا مَعَ اسْتِرَابَةِ هُنَالِكَ  
 ١٢٧. وَخَطُّ عَدْلٍ مَاتَ أَوْ غَابَ اكْتَفَى وَقِيلَ بِالْفَرْقِ لِمَعْنَى زَائِدٍ  
 ١٢٨. وَحُكْمُ الْخَبْسِ إِنْ يُقَدَّمُ وَقِيلَ يُعْتَمَلُ فِيهِ بِعَدْلَيْنِ وَفِي الْمَالِ اقْتَفَى  
 ١٢٩. كَذَاكَ فِي الْغَيْبَةِ مُطْلَقًا وَفِي كُلِّ شَيْءٍ وَبِهِ جَرَى الْعَمَلِ  
 ١٣٠. وَكَاتِبٌ بِخَطِّهِ مَا شَاءَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ أُجِيزَ فَاغْرِفَ  
 ١٣١. يُبَيِّنُ خَطُّهُ وَيَمْضِي مَا اقْتَضَى وَمَاتَ بَعْدُ أَوْ أَبَى إِمضاءُهُ  
 ١٣٢. وَامْتَنَعَ النُّقْصَانُ وَالزِّيَادَةُ دُونَ يَمِينٍ وَبِذَا الْيَوْمِ الْقَضَا  
 ١٣٣. وَرَاجِعٌ عَنْهَا قَبُولُهُ اعْتَبِرَ إِلَّا لَنْ بَرَّرَ فِي الشَّهَادَةِ  
 ١٣٤. وَإِنْ مَضَى الْحُكْمُ فَلَا وَاخْتَلَفَا مَا الْحُكْمُ لَمْ يَمْضِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَدِزْ  
 ١٣٥. وَشَاهِدُ الزُّورِ اتِّفَاقًا يَغْرُمُهُ فِي غَرَمِهِ لِمَا بِهِمَا قَدْ أُتْلِفَا  
 ١٣٦. فِي كُلِّ حَالٍ وَالْعِقَابُ يَلْزُمُهُ



## فصل في أنواع الشهادات

١٣٧. ثُمَّ الشَّهَادَةُ لِدَى الْأَدَاءِ جُمْلَتُهَا خَمْسٌ بِالْأَسْتِقْرَاءِ  
 ١٣٨. تَخْتَصُّ أَوْلَاهَا عَلَى النَّعِيَنِ أَنْ تُوجِبَ الْحَقَّ بِإِلَائِمِينَ  
 ١٣٩. فَفِي الزَّانِمِينَ الذُّكُورِ أَرْبَعَةٌ وَمَا عَدَا الزَّانِمِينَ فِي اثْنَيْنِ سَعَةٌ  
 ١٤٠. وَرَجُلٌ بِأَمْرَائَيْنِ يَعْتَصِدُ فِي كُلِّ مَا يَرْجِعُ لِلْمَالِ اعْتِمَادُ  
 ١٤١. وَفِي اثْنَتَيْنِ حَيْثُ لَا يَطْلُعُ إِلَّا النِّسَاءُ كَالْمَحِيضِ مَقْنَعُ  
 ١٤٢. وَوَاحِدٌ يُجْزَى فِي بَابِ الْخَبَرِ وَاثْنَانِ أَوْ لَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ  
 ١٤٣. وَبِشَاهِدَةٍ مِنَ الصَّبِيَّانِ فِي جَرْحٍ وَقَتْلٍ بَيْنَهُمْ قَدْ اكْتَفَى  
 ١٤٤. وَشَرْطُهَا التَّمْيِيزُ وَالذُّكُورَةُ وَالْإِتِّفَاقُ فِي وَقْعِ الصُّورَةِ  
 ١٤٥. مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْتَرِقُوا أَوْ يَدْخُلَا فِيهِمْ كَبِيرٌ خَوْفَ أَنْ يُبَدَّلَا

## فصل

١٤٦. ثَانِيَةٌ تُوجِبُ حَقًّا مَعَ قَسَمٍ فِي الْمَالِ أَوْ مَا آلَ لِلْمَالِ تُؤْمَرُ  
 ١٤٧. شَهَادَةُ الْعَدْلِ لَكِنْ أَقَامَهُ وَامْرَأَتَانِ قَامَتَا مَقَامَهُ  
 ١٤٨. وَهَاهُنَا عَنْ شَاهِدٍ قَدْ يُغْنِي إِرْخَاءُ سِتْرٍ وَاحْتِيَازُ رَهْنٍ  
 ١٤٩. وَالْيَدْمَعُ مَجَرَّدِ الدَّعْوَى أَوْ أَنَّ تَكَافَأَتِ بَيِّنَتَانِ فَاسْتَيْنِ  
 ١٥٠. وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ يَأْبَى الْقَسَمَ وَفِي سِوَى ذَلِكَ خُلْفٌ عَلِيمًا  
 ١٥١. وَلَا يَمِينٌ مَعَ نَكْوِلِ الْمُدْعَى بَعْدُ وَيُقْضَى بِسُقُوطِ مَا ادَّعَى  
 ١٥٢. وَغَالِبُ الظَّنِّ بِهِ شَهَادَةٌ بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ قَطْعُ عَادَةٍ

## فصل في التوقيف

١٥٣. ثَالِثَةٌ لَا تُوجِبُ الْحَقَّ نَعَمْ تُوجِبُ تَوْقِيفًا بِهِ حُكْمُ الْحَكَمِ

وَبَقِيَ الْأَعْدَارُ فِيمَا تَقْتَضِي  
فَلَا غِنَى عَنْ أَجَلٍ مَضْرُوبٍ  
لِنَقْلِ مَا فِيهَا بِهِ صَحَّ الْعَمَلُ  
فَفِيهِ تَوْقِيفُ الْخَرَجِ وَصَحَا  
وَالْحِظُّ يُكْرَى وَيُوقَفُ الْكِرَا  
لِلْحِظِّ مِنْ ذَاكَ وَالْأَوَّلُ انْتِخِبَ  
وَلَا يَزَالُ مِنْ يَدِهَا أُلْفُ  
مِنْهُ إِذَا مَا أَمِنَ الْفَسَادُ  
فِي حَقِّ مَنْ يَحْكُمُ غَيْرَ بَيْنَهُ  
يَقْدِرُ مَا يُسْتَكْمَلُ التَّعْدِيلُ  
وَقَفَ لَا لِأَن يُرَى قَدْ دَخَلَهُ  
إِنْ خِيفَ فِي التَّعْدِيلِ مِنْ طَوْلِ الزَّمَنِ  
ثَبُوتُهُ قَامَ بِهِ الْبُرْهَانُ  
إِنْ طَلَبَ التَّوْقِيفَ فَهُوَ مُسْتَحِقُّ  
حَيْثُ ادَّعَى بَيْنَهُ حُضُورًا  
عَلَيْهِ مَا الْقَسَمُ عَنْهُ أَرْفَعَا  
وَيُعَدُّ بِأَقِيمَ يَمِينُهُ تَرْدُ

١٥٤. وَهِيَ شَهَادَةٌ بَقَطْعِ ارْتَضِي  
١٥٥. وَحَيْثُ تَوْقِيفٌ مِنَ الْمَطْلُوبِ  
١٥٦. وَوَقَفُ مَا كَالدَّوْرِ غَلَقٌ مَعَ أَجَلٍ  
١٥٧. وَمَالَهُ كَالْفُرْنِ خَرْجٍ وَالرَّحَا  
١٥٨. وَهُوَ فِي الْأَرْضِ الْمَنْعُ مِنْ أَنْ تَعْمُرَا  
١٥٩. قِيلَ جَمِيعًا أَوْ يَقْدِرُ مَا يَحِبُّ  
١٦٠. وَشَاهِدٌ عَدْلٌ بِهِ الْأَضْلُ وَقَفَ  
١٦١. وَبِاتِّفَاقٍ وَقَفَ مَا يُفَادُ  
١٦٢. وَحَيْثُمَا يَكُونُ حَالُ الْبَيْنَةِ  
١٦٣. يُوَقَّفُ الْفَائِدُ لَا الْأُصُولُ  
١٦٤. وَكُلُّ شَيْءٍ يُسْرِعُ الْفَسَادَ لَهُ  
١٦٥. وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَتَوْقِيفُ الثَّمَنِ  
١٦٦. وَالْمُدَّعِي كَالْعَبْدِ وَالنَّشْدَانُ  
١٦٧. أَوِ السَّمَاعُ أَنْ عَبْدَهُ أَبَقَ  
١٦٨. لِحَمْسَةٍ أَوْ فَوْقَهَا يَسِيرَا  
١٦٩. وَإِنْ تَكُنْ بَعِيدَةً فَالْمُدَّعَى  
١٧٠. كَذَاكَ مَعَ عَدْلٍ بَيْنَشْدَانٍ شَهِدَ

## فصل

لَا الْحَقُّ لَكِنْ لِلْمُطَالِبِينَ  
طَلَاقٍ أَوْ عِتَاقٍ أَوْ قَذْفٍ يَفِي

١٧١. رَابِعَةٌ مَا تُلْزِمُ الْيَمِينَ  
١٧٢. شَهَادَةُ الْعَدْلِ أَوْ انْتِخِبَ فِي

١٧٣. وَتُؤَقَفُ الزَّوْجَةُ ثُمَّ إِنْ نَكَلَ  
 ١٧٤. وَقِيلَ لِلزَّوْجَةِ إِذْ يُدَيْنُ  
 زَوْجٌ فَسِجْنٌ وَلِعَامِ الْعَمَلِ  
 تَمْنَعُ نَفْسَهَا وَلَا تَزِينُ

## فصل

١٧٥. خَامِسَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَمَلٌ  
 ١٧٦. كَشَاهِدِ الزُّورِ وَالْإِبْنِ لِلْأَبِ  
 وَهِيَ الشَّهَادَةُ الَّتِي لَا تُقْبَلُ  
 وَمَا جَرَى بَجَرَاهُمَا مِمَّا أُبِي

## فصل في شهادة السماع

١٧٧. وَأُعْمِلْتُ شَهَادَةَ السَّمَاعِ  
 ١٧٨. وَالْحَيْضِ وَالْمِيرَاثِ وَالْمِيلَادِ  
 ١٧٩. وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالْوَلَاءِ  
 ١٨٠. وَفِي تَمَلُّكِكَ لِلذَّكَاءِ  
 ١٨١. وَحَبْسٍ مَنْ جَارَ مِنَ السَّنِينَا  
 ١٨٢. وَعَزْلٍ حَاكِمٍ وَفِي تَقْدِيمِهِ  
 ١٨٣. وَشَرْطُهَا اسْتِعَاضَةٌ بِحَيْثُ لَا  
 ١٨٤. مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ ارْتِيَابِ  
 ١٨٥. وَيُكْتَفَى فِيهَا بِعَدْلَيْنِ عَلَى  
 فِي الْحَمْلِ وَالنِّكَاحِ وَالرَّضَاعِ  
 وَحَالِ إِسْلَامٍ أَوْ اؤْتِدَادِ  
 وَالرُّشْدِ وَالتَّسْفِيهِ وَالْإِيصَاءِ  
 يُقَامُ فِيهِ بَعْدَ طَوْلِ الْمُدِّ  
 عَلَيْهِ مَا يُنَاهِزُ الْعِشْرِينَ  
 وَضَرَرَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ تَنْمِيمِهِ  
 يُخْصَرُ مَنْ عَنْهُ السَّمَاعُ نُقْلًا  
 يُفْضَى إِلَى تَغْلِيظٍ وَإِكْذَابِ  
 مَا تَابَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ الْعَمَلَا

## فصل في مسائل من الشهادات

١٨٦. وَمَنْ لِطَالِبٍ بِحَقِّ شَهِيدَا  
 ١٨٧. فَمَالِكٌ عَنْهُ بِهِ قَوْلَانِ  
 ١٨٨. إِنْ غَاوَاهَا كَأَنَّهُمَا لَمْ تُذَكَّرِ  
 ١٨٩. أَوْ يُلْزَمُ الْمَطْلُوبُ أَنْ يُقْرَأَ  
 وَلَمْ يُحَقِّقْ عِنْدَ ذَلِكَ الْعَدَدَا  
 لِلْحُكْمِ فِي ذَلِكَ مُبَيَّنَانِ  
 وَتَرْفَعُ الدَّعْوَى يَمِينُ الْمُتَكَبِّرِ  
 ثُمَّ يُؤَدِّي مَا بِهِ أَقْرَأَ

١٩٠. بَعْدَ يَمِينِهِ وَإِنْ تَجَبَّأَ  
 ١٩١. كُلُّفَ مَنْ يَطْلُبُهُ التَّعِينَا  
 ١٩٢. وَإِنْ أَبَى أَوْ قَالَ لَسْتُ أَعْرِفُ  
 ١٩٣. وَمَا عَلَى الْمَطْلُوبِ إِجْبَارٌ إِذَا  
 ١٩٤. وَمُنْكَرٌ لِلْخَصْمِ مَا ادَّعَاهُ  
 ١٩٥. لَيْسَ عَلَى شُهودٍ مِنْ عَمَلٍ  
 ١٩٦. وَفِي ذَوِي عَدْلٍ يُعَارِضَانِ  
 ١٩٧. وَبِالشَّاهِدَيْنِ مُطَرَّفٌ قَضَى  
 ١٩٨. وَقَدَمُ التَّارِيخِ تَرْجِيحٌ قُبِلَ  
 ١٩٩. وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَاكَ عِنْدَمَا  
 ٢٠٠. وَالشَّيْءُ يَدَّعِيهِ شَخْصَانِ مَعَا  
 ٢٠١. يُقَسَّمُ مَا بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْقَسَمِ  
 ٢٠٢. فِي بَيِّنَاتٍ أَوْ نُكُولٍ أَوْ يَدٍ  
 ٢٠٣. وَهُوَ لَنْ أَقَامَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ
- تَعِينًا أَوْ عَيْنَ وَالْخُلْفَ أَبَى  
 وَهُوَ لَهُ إِنْ أَعْمَلَ الْيَمِينَا  
 بَطَلَ حَقُّهُ وَذَاكَ الْأَعْرِفُ  
 مَا شَهِدُوا فِي أَصْلِ مِلْكٍ هَكَذَا  
 أَثَبَّتَ بَعْدَ أَنَّهُ قَضَاهُ  
 لِكُونِهِ كَذِبُهُمْ فِي الْأَوَّلِ  
 مُبَرَّرًا أَتَى لَهُمْ قَوْلَانِ  
 وَالْخُلْفَ وَالْإِعْدَالَ أَصْبَحَ ارْتَضَى  
 لَا مَعَ يَدٍ وَالْعَكْسُ عَنْ بَعْضِ نَقْلِ  
 لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ لَنَا بَيْنَهُمَا  
 وَلَا يَدٌ وَلَا شَهِيدٌ يُدَّعَى  
 وَذَاكَ حُكْمٌ فِي التَّسَاوِي مُلْتَزَمٌ  
 وَالْقَوْلُ قَوْلُ ذِي يَدٍ مُنْفَرِدٍ  
 وَحَالَةُ الْأَعْدَلِ مِنْهَا بَيِّنَةُ

## باب

## اليمين وما يتعلق بها

٢٠٤. فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَأَعْلَى تُقْتَضَى
٢٠٥. وَمَالُهُ بِالْأَلِّ فَفِيهِ يُخْرَجُ
٢٠٦. وَقَائِمًا مُسْتَقْبَلًا يَكُونُ
٢٠٧. وَهِيَ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ فِي الْأَعْرَفِ
٢٠٨. وَمَا يَقِلُّ حَيْثُ كَانَ يُخْلَفُ
٢٠٩. وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ لِلْيَهُودِي
٢١٠. كَمَا يَزِيدُ فِيهِ لِلتَّنْقِيلِ
٢١١. وَجُمْلَةُ الْكُفَّارِ يَخْلَفُونََا
٢١٢. وَمَا كَمِثْلِ الدَّمِّ وَاللَّعَانِ
٢١٣. وَهِيَ يَمِينُ تُهْمَةٍ أَوْ الْقَضَا
٢١٤. وَتُهْمَةٌ إِنْ قَوِيَتْ بِهَا مَجِبُ
٢١٥. وَلِلَّتِي بِهَا الْقَضَا وَجُوبُ
٢١٦. وَلَا تُعَادُ هَذِهِ الْيَمِينُ
٢١٧. وَلِلْيَمِينِ أَيُّهَا إِعْمَالِ
٢١٨. إِلَّا بِمَا عُدَّ مِنَ التَّبَرُّعِ
٢١٩. وَفِي الْإِقَالَةِ ابْنُ عَتَّابٍ يَرَى
٢٢٠. وَهَذِهِ الْيَمِينُ حَيْثُ تُوجِبُ
٢٢١. وَمُنِيَّتُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ نَفَى
- فِي مَسْجِدِ الْجَمْعِ الْيَمِينُ بِالْقَضَا
- إِلَيْهِ لَيْلًا غَيْرُ مَنْ تَبَرَّجَ
- مَنْ اسْتُحِقَّتْ عِنْدَهُ الْيَمِينُ
- عَلَى وَفَاقِ نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ
- فِيهِ وَبِاللَّهِ يَكُونُ الْخِلْفُ
- مُنَزَّلَ التَّوْرَةِ لِلتَّشْدِيدِ
- عَلَى النَّصَارَى مُنَزَّلَ الْإِنْجِيلِ
- أَيُّهَا نُهُمُ حَيْثُ يُعْظَمُونََا
- فِيهِ تَحَرِّيُ الْوَقْتِ وَالْمَكَانِ
- أَوْ مُنْكَرٍ أَوْ مَعَ شَاهِدٍ رِضَا
- يَمِينُ مَتَّهَمٍ وَلَيْسَتْ تَنْقَلِبُ
- فِي حَقِّ مَنْ يُعْذَرُ أَوْ يَغِيبُ
- بَعْدُ وَإِنْ مَرَّ عَلَيْهَا حِينُ
- فِيمَا يَكُونُ مِنْ دَعَاوِي الْمَالِ
- مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ عِنْدَ الْمُدَّعِي
- وُجُوبَهَا بِشُبُهَةٍ مُعْتَبَرَا
- يَسُوعُ قَلْبُهَا وَمَا إِنْ تَقَلَّبُ
- عَنْهَا عَلَى الْبَتَاتِ يُبْدِي الْخِلْفَا

٢٢٢. وَثُبِتَ لِغَيْرِهِ ذَلِكَ اقْتَفَى  
 ٢٢٣. وَالْبَالِغُ السَّفِيهُ بَانَ حَقُّهُ  
 ٢٢٤. وَتُرْجَاؤُ الْيَمِينُ حَقَّتْ لِلْقَضَا  
 ٢٢٥. وَحَيْثُ عَدْلٌ لِلصَّغِيرِ شَهِدَا  
 ٢٢٦. يَخْلِفُ مُنْكَرٌ وَحَقٌّ وَقَفَا  
 ٢٢٧. وَحَيْثُ يُنْذِرُ الْمُنْكَرُ النُّكُولَا  
 ٢٢٨. وَالْبِكْرُ مَعَ شَاهِدِهَا تَخْلَفُ  
 ٢٢٩. وَفِي سَوَى الْمَشْهُورِ يَخْلِفُ الْأَبُ
- وَإِنْ نَفَى فَاَلْتَفَى لِلْعِلْمِ كَفَى  
 يَخْلِفُ مَعَ عَدْلٍ وَيَسْتَحِقُّهُ  
 لِغَيْرِ بَالِغٍ وَحَقُّهُ اقْتَضَى  
 بِحَقِّهِ وَخَصْمُهُ قَدْ جَحَدَا  
 إِلَى مَصِيرٍ خَصْمِهِ مُكَلَّفَا  
 بُلُغَ مَحْجُورٍ بِهِ الْمَأْمُولَا  
 وَفِي ادِّعَاءِ الْوِطْءِ أَيْضًا تَخْلَفُ  
 عَنِ ابْنِهِ وَحَلْفُ الْإِبْنِ مَذْهَبُ

## باب

## الرَّهْنُ وما يتعلَّق به

٢٣٠. الرَّهْنُ تَوْثِيقٌ بِحَقِّ الْمُرْتَهَنِ  
 ٢٣١. مَا لَمْ تَقُمْ لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ  
 ٢٣٢. وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ أَمِينٍ وَقَفًا  
 ٢٣٣. وَالْحَوْزُ مِنْ تَمَامِهِ وَإِنْ حَصَلَ  
 ٢٣٤. وَالْعَقْدُ فِيهِ لِسَاقَاةٍ وَمَا  
 ٢٣٥. وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ مَا يُرْتَهَنُ  
 ٢٣٦. فَخَارِجٌ كَالْحَمْرِ بِاتِّفَاقٍ  
 ٢٣٧. وَجَازَ فِي الرَّهْنِ اشْتِرَاؤُ الْمَنْفَعَةِ  
 ٢٣٨. إِلَّا إِذَا النَّفْعُ لِعَامٍ عَيْنًا  
 ٢٣٩. وَفِي الَّذِي الدِّينُ بِهِ مِنْ سَلَفٍ  
 ٢٤٠. وَبِجَوَازِ بَيْعِ مَحْدُودِ الْأَجَلِ  
 ٢٤١. مَعَ جَعْلِهِ ذَاكَ لَهُ وَلَمْ يَحْنِ  
 ٢٤٢. وَجَازَ رَهْنُ الْعَيْنِ حَيْثُ يُطْبَعُ  
 ٢٤٣. وَالرَّهْنُ لِلْمُشَاعِ مَعَ مَنْ رَهْنًا  
 ٢٤٤. وَمَعَ غَيْرِ رَاهِنٍ يَكْفِيهِ أَنْ  
 ٢٤٥. وَالرَّهْنُ مَحْبُوسٌ بِبَاقِي مَا وَقَعَ  
 ٢٤٦. وَشَرْطُ مِلْكِ الرَّهْنِ حَيْثُ لَا يَقَعُ
- وَإِنْ حَوَى قَابِلَ غِيَةِ ضَمِنَ  
 لِمَا جَرَى فِي شَأْنِهِ مُعَيَّنَةً  
 فَلَا ضَمَانَ فِيهِ مَهْمَا تَلَفَا  
 وَلَوْ مُعَارَاً عِنْدَ رَاهِنٍ بَطَلَ  
 أَشْبَهَهَا حَوْزٌ وَإِنْ تَقَدَّمَ  
 مِمَّا اسْتِيفَاءُ حَقٍّ يُمَكِّنُ  
 وَدَاخِلٌ كَالْعَبْدِ ذِي الْإِبَاقِ  
 إِلَّا فِي الْأَشْجَارِ فَكُلُّ مَنْعَةٍ  
 وَالْبَدْوُ لِلصَّلَاحِ قَدْ تَبَيَّنَا  
 وَفِي الَّتِي وَقْتُ اقْتِضَائِهَا خَفِيَ  
 مِنْ غَيْرِ إِذْنِ رَاهِنٍ جَرَى الْعَمَلُ  
 دَيْنٌ وَلَا بِعُقْدَةِ الْأَصْلِ قُرْنُ  
 عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَ أَمِينٍ يَوْضَعُ  
 قَبْضُ جَمِيعِهِ لَهُ تَعَيَّنَا  
 يَحْلُ فِيهِ كَحُلُولِ مَنْ رَهْنُ  
 فِيهِ وَلَا يُرَدُّ قَدَرُ مَا انْدَفَعَ  
 إِنْصَافُهُ مِنْ حَقِّهِ النَّهْيُ يَقَعُ

## فصل في اختلاف المتراهنين

٢٤٧. وفي اختلاف راهن ومُرتَهَن  
 ٢٤٨. القول قول راهن إن صدَّقا  
 ٢٤٩. كأن يكون الحق قدره مائة  
 ٢٥٠. والقول حيث يدَّعي من ارتَهَن  
 ٢٥١. وفي كُتُوبٍ خَلَقِي وَيَدَّعي  
 ٢٥٢. إلَّا إذا خَرَجَ عَمَّا يُشْبِهُ
- في عين رهن كان في حق رهن  
 مقالهُ شاهدُ حالٍ مُطْلَقاً  
 وقيمة الرهن لعشر مُبدئه  
 حلول وقت الرهن قول من رهن  
 جدته الراهن عكس ذا وعي  
 في ذا وذا فالعكس لا يُشْتَبِهُ



## باب

## في الضمان وما يتعلق به

٢٥٣. وَسُمِّيَ الضَّامِنُ بِالْحَمِيلِ كَذَاكَ بِالزَّعِيمِ وَالْكَفِيلِ
٢٥٤. وَهُوَ مِنَ الْمَعْرُوفِ فَالْمَنْعُ اقْتَضَى مِنْ أَخْذِهِ أَجْرًا بِهِ أَوْ عَوْضًا
٢٥٥. وَالْحُكْمُ ذَا حَيْثُ اشْتَرَا طَرَفٌ مِنْ ضَمِينٍ حَطًّا مِنَ الْمَضْمُونِ عَمَّنْ قَدْ ضَمِنَ
٢٥٦. وَبِاشْتِرَاكِ وَاسْتَوَاءٍ فِي الْعَدْدِ تَضَامِنٌ خُفِفَ فِيهِ أَنْ وَرَدَ
٢٥٧. وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعَاتِ وَثَلَّثَ مَنْ يُمْنَعُ كَالزَّوْجَاتِ
٢٥٨. وَهُوَ بِوَجْهِهِ أَوْ بِهَالِ جَارٍ وَالْأَخْذُ مِنْهُ أَوْ عَلَى الْخِيَارِ
٢٥٩. وَلَا اِعْتِبَارَ بِرِضَا مَنْ ضَمِنَا إِذْ قَدْ يُؤَدَّى دَيْنٌ مَنْ لَا أَذِنَا
٢٦٠. وَيَسْقُطُ الضَّمَانُ فِي فُسَادِ أَصْلِ الَّذِي فِيهِ الضَّمَانُ بَادٍ
٢٦١. وَهُوَ بِهَالٍ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ وَهُوَ بِهَالٍ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ
٢٦٢. وَإِنْ ضَمِنَ الْوَجْهَ جَاءَ مُجْمَلًا الْحُكْمُ أَنَّ الْهَالَ قَدْ تُجْمَلُ
٢٦٣. وَجَائِزُ ضَمَانٍ مَا تَسَاجَلَا مُعَجَّلًا وَعَاجِلٌ مُؤَجَّلًا
٢٦٤. وَمَا عَلَى الْحَمِيلِ غُرْمٌ مَا حَمَلَ إِنْ مَاتَ مَضْمُونٌ وَلَمْ يَحْنِ أَجَلُ
٢٦٥. وَيَأْخُذُ الضَّامِنُ مِنَ مَضْمُونِهِ ثَابِتَ مَا أَذَاهُ مِنْ دُيُونِهِ
٢٦٦. وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ لِقَائِمٍ بِحَقِّ إعطاءٍ مَطْلُوبٍ بِهِ الضَّامِنُ حَقُّ
٢٦٧. وَضَامِنُ الْوَجْهِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَا دَعْوَى امْرِئٍ خَشِيَّةٌ أَنْ لَا يَخْضُرَا
٢٦٨. مِنْ بَعْدِ تَأْجِيلٍ لِهَذَا الْمُدَّعِي بِقَدْرِ مَا اسْتَحَقَّ فِيهَا يَدَّعِي
٢٦٩. وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُلَفَّ مَنْ يَضْمَنُهُ لِلْخَضْمِ لَا زَمُّهُ وَلَا يَسْجُنُهُ
٢٧٠. وَأَشْهَبُ بِضَامِنِ الْوَجْهِ قَضَى عَلَيْهِ حَتْمًا وَيَقُولُهُ الْقَضَا

٢٧١. وَيَبْزُرُ الْحَمِيلُ بِالْوَجْهِ مَتًى  
 ٢٧٢. وَأَخْبَرُوا السَّائِلَ لِلإِرْجَاءِ  
 ٢٧٣. إِنْ جَاءَ فِي الْحَالِ بِضَامِنٍ وَإِنْ  
 أَخْضَرَ مَضْمُونًا لِحَصْمٍ مَيِّتًا  
 كَالْيَوْمِ عِنْدَ الْحُكْمِ بِالْأَدَاءِ  
 لَمْ يَأْتِ بِالْحَمِيلِ بِالْمَالِ سُجْنًا

## باب

## الوكالة وما يتعلق بها

٢٧٤. يجوزُ توكيلُ مَنْ تَصَرَّفَا  
 ٢٧٥. وَمَنْعُ التَّوَكُّلِ لِلدَّيِّ  
 ٢٧٦. وَمَنْ عَلَى قَبْضِ صَبِيٍّ قَدَّمَ  
 ٢٧٧. وَجَازَ لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يُوَكَّلَا  
 ٢٧٨. وَحَيْثُمَا التَّوَكُّلُ بِالْإِطْلَاقِ  
 ٢٧٩. وَلَيْسَ يَمْضِي غَيْرُ مَا فِيهِ نَظَرُ  
 ٢٨٠. وَذَا لَهُ تَقْدِيمُ مَنْ يَرَاهُ  
 ٢٨١. وَمَنْ عَلَى مُحْصَصٍ وَكَّلَ لَمْ  
 ٢٨٢. وَمَا مِنَ التَّوَكُّلِ لِاثْنَيْنِ فَمَا  
 ٢٨٣. وَالنَّقْصُ لِلْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ مِنْ  
 ٢٨٤. وَحَيْثُ الْإِقْرَارُ أَتَى بِمَعْزِلٍ  
 ٢٨٥. وَمَنْ عَلَى خُصُومَةٍ مُعَيَّنَةٍ  
 ٢٨٦. وَإِنْ يَكُنْ قُدِّمَ لِلْمُخَاصَمَةِ  
 ٢٨٧. وَرَامَ أَنْ يُنْشِئَ أُخْرَى فَلَهُ  
 ٢٨٨. وَلَمْ يَجُزْ عَلَيْهِ نِصْفُ عَامٍ  
 ٢٨٩. وَمَوْتُ مَنْ وَكَّلَ أَوْ وَكِّلَ  
 ٢٩٠. وَلَيْسَ مَنْ وَكَّلَهُ مُوَكَّلُ  
 ٢٩١. وَالْعَزْلُ لِلْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ
- فِي مَالِهِ لِمَنْ بِذَاكَ أَتَّصَفَا  
 وَلَيْسَ أَنْ وَكَّلَ بِالْمَرْضِيِّ  
 فَقَبْضُهُ بَرَاءَةٌ لِلْعَرَمَا  
 وَمَنْعُ سَخْنُونٍ لَهُ قَدْ نُقِلَا  
 فَذَاكَ التَّفْوِيضُ بِاتِّفَاقٍ  
 إِلَّا بِنَصٍّ فِي الْعُمُومِ مُعْتَبَرُ  
 بِمِثْلِهِ أَوْ بَعْضٍ مَا اقْتَضَاهُ  
 يُقَدِّمُ إِلَّا إِنْ بِهِ الْجَعْلُ حَكَمُ  
 زَادَ مِنَ الْمُنْعَوِ عِنْدَ الْعُلَمَا  
 تَوَكُّلُ الْإِخْتِصَامِ بِالرَّدِّ قِمْنُ  
 عَنِ الْخِصَامِ فَهُوَ غَيْرُ مُعْمَلٍ  
 تَوَكُّلُهُ فَالطُّوْلُ لَنْ يُوهَنَهُ  
 وَتَمَّ مَا أَرَادَ مَعَ مَنْ خَاصَمَهُ  
 ذَاكَ إِذَا أَطْلَقَ مَنْ وَكَّلَهُ  
 مِنْ زَمَنِ التَّوَكُّلِ لِلْخِصَامِ  
 يُبْطَلُ مَا كَانَ مِنَ التَّوَكُّلِ  
 بِمَوْتِ مَنْ وَكَّلَهُ يَنْعَزِلُ  
 مِنْهُ يَحِقُّ بِوَفَاةِ الْأَوَّلِ

٢٩٢. وَمَا لِمَنْ حَضَرَ فِي الْجِدَالِ  
 ٢٩٣. إِلَّا لِعُذْرِ مَرَضٍ أَوْ لِسَفَرٍ  
 ٢٩٤. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُوَكَّلًا وَعَزَلَهُ  
 ٢٩٥. وَكُلُّ مَنْ عَلَى مِيعٍ وَكَلًا  
 ٢٩٦. وَغَائِبٌ يَنْوِبُ فِي الْقِيَامِ  
 ٢٩٧. وَجَائِزُ إِثْبَاتٍ غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّ
- ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَنْ انْعَزَالَ  
 وَمِثْلُهُ مُوَكَّلٌ ذَاكَ حَضَرَ  
 حَضَمَهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يُوَكَّلَهُ  
 كَانَ لَهُ الْقَبْضُ إِذَا مَا أُغْفِلَا  
 عَنْهُ أَبٌ وَابْنٌ وَفِي الْخِصَامِ  
 لِمَنْ يَغِيبُ وَاخْتِصَامُهُ أَبِي

### فصل في تداعي الموكل والوكيل

٢٩٨. وَإِنْ وَكِلٌ أَدَّعَى إِقْبَاصَ مَنْ  
 ٢٩٩. مَعَ طَوْلٍ مُدَّةٍ وَإِنْ يَكُنْ مَضَى  
 ٣٠٠. وَإِنْ يَكُنْ بِالْقَوْرِ الْإِنْكَارَ لَهُ  
 ٣٠١. وَقِيلَ إِنَّ الْقَوْلَ لِلْوَكِيلِ  
 ٣٠٢. وَقِيلَ إِنْ أَنْكَرَ بَعْدَ حِينٍ  
 ٣٠٣. وَإِنْ يَمُرَّ الزَّمَنُ الْقَلِيلُ  
 ٣٠٤. وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَقْوُضِ  
 ٣٠٥. وَمَنْ لَهُ وَكَالَةٌ مُعَيَّنَةٌ  
 ٣٠٦. وَالزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ كَالْمُوَكَّلِ  
 ٣٠٧. وَمَوْتُ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ إِنْ عَرَضَ  
 ٣٠٨. مِنْ مَالِهِ يَأْخُذُ ذَاكَ قَائِمٌ
- وَكَّلَهُ مَا حَازَ فَهُوَ مُؤْتَمَنٌ  
 شَهْرٌ يُصَدَّقُ مَعَ يَمِينٍ تُقْتَضَى  
 فَالْقَوْلُ مَعَ حَلْفِ لِمَنْ وَكَّلَهُ  
 مَعَ الْيَمِينِ دُونَ مَا تَفْصِيلِ  
 فَهُوَ مُصَدَّقٌ بِمَا يَمِينِ  
 فَمَعَ يَمِينٍ قَوْلُهُ مُقْبُولٌ  
 إِلَيْهِذَا الْحُكْمُ لِفَرْقٍ مُقْتَضِي  
 يَغْرُمُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ  
 فِيمَا مِنَ الْقَبْضِ لِمَا بَاعَتْ يَلِي  
 مِنْ غَيْرِ دَفْعٍ مَا بِتَحْقِيقِ قَبْضِ  
 بِالْقَوْرِ وَالْعَكْسُ لِعَكْسٍ لَا زِمَ

## باب

## الصلح وما يتعلق به

٣٠٩. وَالصُّلْحُ جَائِزٌ بِالْإِتِّفَاقِ لَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 ٣١٠. وَهُوَ كَمَثَلِ الْبَيْعِ فِي الْإِقْرَارِ كَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ فِي الْإِنْكَارِ  
 ٣١١. فَجَائِزٌ فِي الْبَيْعِ جَائِزٌ مُطْلَقًا فِيهِ وَمَا اتَّقَى بَيْنَهُمَا يَتَّقَى  
 ٣١٢. كَالصُّلْحِ بِالْفَضَّةِ أَوْ بِالذَّهَبِ تَفَاضُّلاً أَوْ بِتَأْخِرِ أَبِي  
 ٣١٣. وَالصُّلْحُ بِالْمَطْعُومِ فِي الْمَطْعُومِ نَسِيئَةً رُدَّ عَلَى الْعُمُومِ  
 ٣١٤. وَالْوَضْعُ مِنْ دَيْنٍ عَلَى التَّعْجِيلِ أَوْ الزَّيْدِ فِيهِ لِلتَّأْجِيلِ  
 ٣١٥. وَالْجَمْعُ فِي الصُّلْحِ لِيَنْعِي وَسَلَفُ وَمَا أَبَانَ غَرَرًا إِذَا اتَّصَفَ  
 ٣١٦. وَالصُّلْحُ بِالطَّعَامِ قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ ذِمَّةٍ فَذَاكَ غَيْرُ مُرْضِي  
 ٣١٧. وَإِنْ يَكُنْ يُقْبَضُ مِنْ أَمَانَةٍ فَحَالَةُ الْجَوَازِ مُسْتَبَانَةٌ

## فصل

٣١٨. وَلِلْأَبِ الصُّلْحُ عَلَى الْمَخْجُورِ وَلَوْ يَدُونَ حَقَّهُ الْمَأْثُورِ  
 ٣١٩. إِنْ خَشِيَ الْفَوْتَ عَلَى جَمِيعِ مَا هُوَ بِهِ يَطْلُبُ مَنْ قَدْ خَصِمَا  
 ٣٢٠. وَالْبَكْرُ وَخَدَهَا تُخَصُّ ههنا بِعَفْوِهِ عَنْ مَهْرَهَا قَبْلَ الْبِنَا  
 ٣٢١. وَلِلْوَصِيِّ الصُّلْحُ عَمَّنْ قَدْ حَجَرَ يَجُوزُ إِلَّا مَعَ غَبْنٍ أَوْ ضَرَرٍ  
 ٣٢٢. وَلَا يَجُوزُ نَقْضُ صُلْحٍ أُبْرِمَا وَإِنْ تَرَاضَيَا وَجَبَرَا أَلْزَمَا  
 ٣٢٣. وَيُنْقَضُ الْوَاقِعُ فِي الْإِنْكَارِ إِنْ عَادَ مُنْكَرٌ إِلَى الْإِقْرَارِ  
 ٣٢٤. وَالتَّرَكَاتُ مَا تَكُونُ الصُّلْحُ مَعَ عِلْمٍ بِمِقْدَارِهَا يَصِحُّ  
 ٣٢٥. وَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ بِاقْتِسَامِ مَا فِي ذِمَّةٍ وَإِنْ أَقْرَرَ الْغَرَمَا

٣٢٦. وَالزَّرْعَ قَبْلَ ذُرْوِهِ وَالثَّمَرِ  
 مَا دَامَ مُبْقَى فِي رُؤُوسِ الشَّجَرِ  
 ٣٢٧. وَلَا بِاعْطَاءِ مِنَ الْوَرَاثِ  
 لِلْعَيْنِ فِي الْكَالِيِّ وَالْمِيرَاثِ  
 ٣٢٨. وَحَيْثُ لَا عَيْنَ وَلَا دَيْنَ وَلَا  
 كَالِيٍّ سَاعَ مَا مِنْ إِزْثٍ بُذِلَا  
 ٣٢٩. وَإِنْ يَفُتَ مَا الصُّلْحُ فِيهِ يُطْلَبُ  
 لَمْ يَجْزِ إِلَّا مَعَ قَبْضٍ يَجِبُ  
 ٣٣٠. وَجَائِزٌ تَحُلُّ فِيمَا ادَّعَى  
 وَلَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ لِلْمُدَّعِي  
 ٣٣١. وَالصُّلْحُ فِي الْكَالِيِّ حَيْثُ حَلَا  
 بِالصَّرْفِ فِي الْعَيْنِ لِزَوْجٍ حَلَا

## باب

## النكاح وما يتعلق به

٣٣٢. وباعتبار النكاح النكاح واجب أو مندوب أو مباح
٣٣٣. والمهر والصيغة والزوجان ثم الولي جملته الأزكان
٣٣٤. وفي الدخول الختم في الإشهاد وهو مكمل في الانعقاد
٣٣٥. فالصيغة النطق بما كأنكحاً من مقتضى تأبداً مستوضحاً
٣٣٦. ورُبُع دينار أقل المصدق وليس للأكثر حد ما ارتقي
٣٣٧. أو ما به قوم أو دراهم ثلاثة فهي له تقاوم
٣٣٨. وقدرها بالدرهم السبعيني نحو من العشرين في التبيين
٣٣٩. وينبغي في ذلك الاختياط بخمسة بقدرها تناط
٣٤٠. ومنه ما سمي أو ما فوضا فيه وحتماً للدخول فرضا
٣٤١. وكل ما يصح ملكاً يمهر إلا إذا كان فيه غرر
٣٤٢. والمهر والصدائق ما قد أصدقاً وفي الكتاب بالمجاز أطلقا
٣٤٣. ويكره النكاح بالمؤجل إلا إذا كان مع معجل
٣٤٤. وأمد الكوالم المعينة ستة أشهر لعشرين سنة
٣٤٥. بحسب المهر في المقدار ونسبة الأزواج والأقذار

## فصل في الأولياء وما يترتب على الولاية

٣٤٦. وعاقب يكون حرّاً ذكراً مكلفاً والقرب فيه اعتبراً
٣٤٧. فالأخ فائز فيه فجاء النسب والسبق للمالك فابن فأب
٣٤٨. فالأقرين بعد بالترتيب بحسب الدنو في التعصيب

٣٤٩. وللوصيِّ العَقْدُ قَبْلَ الْأُولِيَا  
 ٣٥٠. وَبَعْضُ اسْتَحَبَّ لِلْوَصِيِّ  
 ٣٥١. وَالْمَرْأَةُ الْوَصِيُّ لَيْسَتْ تَعْقِدُ  
 ٣٥٢. وَالْعَبْدُ وَالْمَحْجُورُ مَهْمَا نَكَحَا  
 ٣٥٣. وَرُبْعُ دِينَارٍ لَهَا بِمَا اسْتَحَلَّ  
 ٣٥٤. وَإِنْ يَمُتَ زَوْجٌ فَالْإِزْتُ هَدْرٌ  
 ٣٥٥. وَعَاقِدٌ عَلَى ابْنِهِ حَالَ الصَّغَرِ  
 ٣٥٦. إِنْ ابْنُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ دَخَلَا  
 ٣٥٧. وَحَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ وَإِنْ بَنَى فَمَا  
 ٣٥٨. وَالْحُلُّ بِالْفَسْخِ بِلَا طَلَاقٍ
- وَقِيلَ بَعْدَهُمْ وَمَا أَنْ رَضِيَا  
 أَنْ يُسْنِدَ الْعَقْدَ إِلَى الْوَلِيِّ  
 إِلَّا بِتَقْدِيمِ امْرِئٍ يُعْتَمَدُ  
 بِغَيْرِ إِذْنٍ فَانْفِسَاخٌ وَضَحَا  
 مِنْهَا إِنْ ابْتَنَى وَذَا بِهِ الْعَمَلُ  
 وَالْعَكْسُ لِلْحَاجِرِ فِيهِ النَّظَرُ  
 عَلَى شُرُوطٍ مُقْتَضَاةٍ بِالنَّظَرِ  
 مَعَ عِلْمِهِ يَلْزُمُهُ مَا حَمَلَا  
 يَلْزُمُهُ شَيْءٌ وَهَبَهُ عَلَيْهِمَا  
 إِنْ رَدَّ ذَاكَ وَبِلَا صَدَاقٍ

### فصل فيمن له الإجمار وما يتعلق به

٣٥٩. ثُبُوبَةُ النِّكَاحِ وَالْمِلْكُ مَعَا  
 ٣٦٠. كَمَا لَهُ ذَلِكَ فِي صِغَارِ  
 ٣٦١. وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهَا وَالسَّيِّدُ  
 ٣٦٢. وَالْأَبُ إِنْ زَوَّجَهَا مِنْ عَبْدٍ  
 ٣٦٣. وَكَالْأَبِ الْوَصِيُّ فِيمَا جَعَلَا  
 ٣٦٤. وَحَيْثُمَا زَوَّجَ بِكُرٍّ غَيْرُ الْأَبِ  
 ٣٦٥. وَحَيْثُمَا الْعَقْدُ لِقَاضٍ وَليٍّ  
 ٣٦٦. وَتَأْذُنُ الثَّيِّبِ بِالْإِفْصَاحِ  
 ٣٦٧. وَاسْتُطِيقَتْ لِزَائِدٍ فِي الْعَقْدِ
- لِلْأَبِ الْإِجْمَارُ بِهَا قَدْ مُنِعَا  
 بِنَاتِيهِ وَبِالْبَالِغِ الْأَبْكَارِ  
 بِالْجَبْرِ مُطْلَقًا لَهُ تَقَرُّدُ  
 فَهُوَ مَتَى أَجْبَرَ ذُو تَعَدُّ  
 أَبُّ لَهُ مُسَوِّغٌ مَا فَعَلَا  
 فَمَعَ بُلُوغٍ بَعْدَ إِثْبَاتِ السَّبَبِ  
 فَمَعَ كُفٍّ بِصَدَاقِ الْمِثْلِ  
 وَالصَّمْتُ إِذْنُ الْبِكْرِ فِي النِّكَاحِ  
 كَقَبْضِ عَرَضٍ أَوْ كَزَوْجِ عَبْدٍ



٣٦٨. وَثَيِّبٌ بِعَارِضٍ كَالْبَكْرِ  
وبالحرام الخُلْفُ فيها يَجْرِي  
٣٦٩. كَوَاقِعٍ قَبْلَ الْبُلُوغِ الْوَارِدِ  
وكالصَّحِيحِ مَا يَعْقِدُ فَاسِدِ  
٣٧٠. وَإِنْ يُرْشِّدَهَا الْوَصِيُّ مَا أَبِي  
فيها وَلَا يَهُ النِّكَاحُ كَالْأَبِ

### فصل في حكم فاسد النكاح وما يتعلق به

٣٧١. وَفَاسِدُ النِّكَاحِ مَهْمَا وَقَعَا  
فَالْفَسْخُ فِيهِ أَوْ تَلَا فِي شُرْعَا  
٣٧٢. فَمَا فَسَادُهُ يُخْصُّ عَقْدَهُ  
فَفَسْخُهُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ  
٣٧٣. وَمَا فَسَادُهُ مِنَ الصَّدَاقِ  
فَهُوَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ بَعْدُ بَاقٍ  
٣٧٤. وَحَيْثُ دَرَأَ الْحَدَّ يَلْحَقُ الْوَلَدُ  
فِي كُلِّ مَا مِنَ النِّكَاحِ قَدْ فَسَدَ  
٣٧٥. وَلِلَّتِي كَانَ بِهَا اسْتِمْتَاعُ  
صَدَاقُهَا لَيْسَ لَهُ امْتِنَاعُ  
٣٧٦. وَالْعَقْدُ لِلنِّكَاحِ فِي السَّرِّ اجْتِنِبَ  
وَلَوْ بِالْاِسْتِكْتَامِ وَالْفَسْخُ يَجِبُ  
٣٧٧. وَالْبُضْعُ بِالْبُضْعِ هُوَ الشُّغَارُ  
وَعَقْدُهُ لَيْسَ لَهُ قَرَارُ  
٣٧٨. وَأَجَلُ الْكَالِيِّ مَهْمَا أُغْفِلَا  
قَبْلَ الْبِنَاءِ الْفَسْخُ فِيهِ أَعْمَلَا  
٣٧٩. وَمَا يَنَافِي الْعَقْدَ لَيْسَ يُجْعَلُ  
شَرْطًا وَغَيْرُهُ بِطَوَعٍ يُقْبَلُ  
٣٨٠. وَيَفْسُدُ النِّكَاحُ بِالْإِمْتَاعِ فِي  
عُقْدَتِهِ وَهُوَ عَلَى الطَّوَعِ اقْتَضَى

### فصل في مسائل من النكاح

٣٨١. وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ حَيْثُ وَصَّيَا  
وَعَقَّدَا عَلَى صَبِيٍّ أَمْضِيَا  
٣٨٢. وَالْأَبُ لَا يَقْضِي اتِّسَاعَ حَالِهِ  
تَجْهِيزَهُ لَا بَتَّتِهِ مِنْ مَالِهِ  
٣٨٣. وَبِسَوَى الصَّدَاقِ لَيْسَ يُلْزَمُ  
تَجْهِيْزُ الثَّيِّبِ مَنْ يُحْكَمُ  
٣٨٤. وَأَشْهَرُ الْقَوْلَيْنِ أَنْ تُجْهَزَا  
لَهُ بِكَالِيٍّ هَا قَدْ حُورَا  
٣٨٥. وَلِلْوَصِيِّ يَنْبَغِي وَلِلْأَبِ  
تَشْوِيرُهَا بِإِهْلِهَا وَالثَّيِّبِ

٣٨٦. وزائِدٌ فِي الْمَهْرِ بَعْدَ الْعَقْدِ لَا  
 ٣٨٧. وَنِصْفُهُ يَحِقُّ بِالطَّلَاقِ  
 ٣٨٨. وَمَوْتُهُ لِلْمَنْعِ مِنْهُ مُقْتَضٍ  
 ٣٨٩. وَإِنْ أَتَى الضَّامَنُ بِالْمَهْرِ عَلَى  
 ٣٩٠. وَنَحْلَةٍ لَيْسَ لَهَا افْتِقَارُ  
 ٣٩١. وَيَنْقُذُ الْمَنْحُولُ لِلصَّغِيرِ مَعَ  
 ٣٩٢. وَمَعَ طَلَاقِ قَبْلِ الْإِبْتِنَاءِ  
 ٣٩٣. وَالْخُلْفُ فِيهَا مَعَ وَقُوعِ الْفَسْخِ فِي
- يَسْقُطُ عَمَّا زَادَهُ إِنْ دَخَلَ  
 مِنْ قَبْلِ الْإِبْتِنَاءِ كَالصَّدَاقِ  
 فَإِنَّهُ كَهَبَةٍ لَمْ تُقْبَضِ  
 إِطْلَاقِهِ فَالْحَمْلُ صَحَّ مُجْمَلًا  
 إِلَى حِيَازَةِ وَذَا الْمُخْتَارِ  
 أَخِيهِ فِي الْمَشَاعِ إِنْ مَوْتُ وَقَعَ  
 تَبَيَّنَتْ وَالْفَسْخُ مَعَ الْبِنَاءِ  
 تَنَاجَحَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَاعْرِفْ

### فصل في تداعي الزوجين وما يلحق به

٣٩٤. الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ مَهْمَا اخْتَلَفَا  
 ٣٩٥. فَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الْبِنَاءِ  
 ٣٩٦. مَعَ الْيَمِينِ إِنْ تَكُنْ لَمْ تُنْجَرِ  
 ٣٩٧. وَبَعْدَ ذَا يَخْلِفُ زَوْجٌ أَنْكَرَا  
 ٣٩٨. فِي دَفْعِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْقَسَمُ  
 ٣٩٩. وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى النِّكَاحِ  
 ٤٠٠. وَفِي انْفِسَاخٍ حَيْثُ يُقْقَدُ الرِّضَا  
 ٤٠١. وَتَأْخُذُ الزَّوْجَةُ مَعَ نُكُولِهِ  
 ٤٠٢. وَالْحَكْمُ فِي نُكُولِ كُلِّ مِنْهُمَا  
 ٤٠٣. وَقِيلَ بَلْ نُكُولُهُ مُصَدَّقُ  
 ٤٠٤. وَحَيْثُمَا ادَّعَى مَا قَدْ يُنْكَرُ
- فِي قَدْرِ مَهْرٍ وَالنِّكَاحِ عَرَفَا  
 فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ قَدْ تَعَيَّنَا  
 وَعَاقِدٌ يَحْجُرُهَا بِهَا حَرِي  
 ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهَا مُحْصِرًا  
 أَوْ الْفِرَاقِ دُونَ شَيْءٍ يُلْزَمُ  
 فَبِالْأَصَحِّ الرَّفْعُ لِلجُنَاحِ  
 وَيُطْلَقُ وَاحِدَةً جَرَى الْقَضَا  
 مَا يَقْتَضِيهِ الْحَلْفُ فِي حُلُولِهِ  
 بِمَا بِهِ بَعْدَ الْيَمِينِ حُكْمًا  
 لَمَّا ادَّعَتْهُ زَوْجَةٌ مُحَقَّقُ  
 تَرَدَّدُ الْإِمَامُ فِيهِ يُؤْتَرُ

٤٠٥. فَقَالَ يَخْلِفَانِ وَالنِّكَاحُ  
بَيْنَهُمَا الْفَسْخُ لَهُ يُتَاحُ  
٤٠٦. وَجَعَلَ الْقَوْلَ لِمَنْ جَاءَ بِمَا  
يُشْبِهُ وَارْتَضَاهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ  
٤٠٧. وَالنَّوْعُ وَالْوَصْفُ إِذَا مَا اخْتَلَفَا  
فِيهِ لِلَاخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ اقْتَضَى  
٤٠٨. وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِيمَا عَيْنَا  
مَنْ قَدَرَهُ مَعَ حَلْفِهِ بَعْدَ الْبِنَا  
٤٠٩. وَتَحْلِفُ الزَّوْجَةُ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ  
وَتَقْتَضِي مَا عَيَّنَتْ بِالْحَلْفِ  
٤١٠. وَإِنْ هُمَا تَحَالَفَا فِي نَوْعٍ مَا  
أَصْدَقَ مَا كَانَ فَحَلَفَا أُلْزِمَا  
٤١١. وَفِي الْأَصَحِّ يَثْبُتُ النِّكَاحُ  
وَمَهْرٌ مِثْلُهَا لَهَا مُبَاحٌ

## فصل في الاختلاف في القبض

٤١٢. وَإِنْ هُمَا قَبِلَ الْبِنَاءَ اخْتَلَفَا  
فِي الْقَبْضِ لِلتَّقْدِيرِ الَّذِي قَدْ وَصَفَا  
٤١٣. فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَالْيَمِينُ  
أَوْ لِلَّذِي فِي حِجْرِهِ تَكُونُ  
٤١٤. وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ بَعْدَ مَا بَنَى  
وَيَدَّعِي الدَّفْعَ لَهَا قَبْلَ الْبِنَا  
٤١٥. وَهُوَ لَهَا فِيمَا ادَّعَى مِنْ بَعْدِ أَنْ  
بَنَى بِهَا وَالْعُرْفُ رَعِيَهُ حَسَنُ  
٤١٦. وَالْقَوْلُ وَالْيَمِينُ لِلَّذِي ابْتَنَى  
فِي دَفْعِهِ الْكَالِيَ قَبْلَ الْإِئْتِنَا  
٤١٧. إِنْ كَانَ قَدْ حَلَّ وَفِي الَّذِي يَحُلُّ  
بَعْدَ بِنَائِهِ لَهَا الْقَوْلُ جُعِلَ  
٤١٨. ثُمَّ لَهَا امْتِنَاعُهَا أَنْ يَدْخُلَا  
أَوْ تَقْبِضَ الْحَائِنَ مِمَّا أُجْلَا

## فصل فيما يهديه الزوج ثم يقع الطلاق

٤١٩. وَكُلُّ مَا يُرْسَلُهُ الزَّوْجُ إِلَى  
زَوْجَتِهِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلَى  
٤٢٠. فَإِنْ يَكُنْ هَدِيَّةً سَمَّاها  
فَلَا يَسْوَغُ أَخْذَهُ إِلَّا بِهَا  
٤٢١. إِلَّا بِفَسْخٍ قَبْلَ أَنْ يَتَنَيَّأَا  
فَإِنَّهُ مُسْتَخْلَصٌ مَا بَقِيََا  
٤٢٢. وَإِنْ يَكُنْ عَارِيَّةً وَأَشْهَدَا  
مَنْ قَبْلَ سَرًّا فَلَهُ مَا وَجَدَا

٤٢٣. وَمُدَّعَ إِرْسَالَهَا كَيْ تَحْتَسِبَ  
 ٤٢٤. ثُمَّ هَا الْخِيَارُ فِي صَرْفٍ وَفِي  
 ٤٢٥. وَمُدَّعِي الْإِرْسَالِ لِلثَّوَابِ  
 ٤٢٦. وَشَرْطُ كِسْفَةِ مِنَ الْمُحْظُورِ  
 مِنْ مَهْرَهَا الْحَلْفُ عَلَيْهِ قَدْ وَجِبَ  
 إِمْسَاكِهَا مِنَ الصَّدَاقِ فَاغْرِفِ  
 شَاهِدَةُ الْعُرْفِ بِلَا اِزْتِيَابِ  
 لِلزَّوْجِ فِي الْعَقْدِ عَلَى الْمَشْهُورِ

### فصل في الاختلاف في الشوار المورد بيت البناء

٤٢٧. وَالْأَبُ إِنْ أُوْرَدَ بَيْتٌ مِنْ بَنَى  
 ٤٢٨. وَقَامَ يَدَّعِي إِعَارَةَ لِمَا  
 ٤٢٩. فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ  
 ٤٣٠. وَإِنْ يَكُنْ بِمَا أَعَارَ أَشْهَدَا  
 ٤٣١. وَفِي سِوَى الْبَيْتِ وَمِنْ غَيْرِ أَبِي  
 ٤٣٢. وَلَا ضَمَانٍ فِي سِوَى مَا أَتْلَفَتْ  
 بَيْتُهُ الْبَيْتِ شِوَارَ الْإِتْنَا  
 زَادَ عَلَى تَقْدِ إِلَى سُلْمَا  
 مَا لَمْ يَطْلُ بَعْدَ الْبِنَا فَوْقَ السَّنَةِ  
 قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهُ مَا وَجَدَا  
 قَبُولُ قَوْلٍ دُونَ إِشْهَادِ أَبِي  
 مَالِكَةَ لِأَمْرِهَا الْعِلْمَ اقْتَفَتْ

### فصل في الاختلاف في متاع البيت

٤٣٣. وَإِنْ مَتَاعُ الْبَيْتِ فِيهِ اخْتِلَفَا  
 ٤٣٤. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِ  
 ٤٣٥. وَمَا يَلِيْقُ بِالنِّسَاءِ كَالْحِلِيِّ  
 ٤٣٦. وَإِنْ يَكُنْ لَاقٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا  
 ٤٣٧. وَمَالِكُ بِذَاكَ لِلزَّوْجِ قَضَى  
 ٤٣٨. وَهُوَ لِمَنْ يَخْلِفُ مَعَ تَكْوِلِ  
 وَلَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ فَتُقْتَفَى  
 فِيمَا بِهِ يَلِيْقُ كَالسَّكِينِ  
 فَهُوَ لَزَوْجَةٍ إِذَا مَا تَأْتَلِي  
 مِثْلُ الرَّقِيقِ حَلْفَا وَاقْتَسَمَا  
 مَعَ الْيَمِينِ وَبِقَوْلِهِ الْقَضَا  
 صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

### فصل في إثبات الضرر والقيام به وبِعَثِ الْحَكَمَيْنِ

٤٣٩. وَيُبَيِّنُ الْإِضْرَارُ بِالشُّهُودِ  
 أَوْ بِسَمَاعِ شَاعٍ فِي الْوَجُودِ

إِضْرَارُهُ ففِي اخْتِلَاعٍ رَجَعْتُ  
 وَقَالَ قَوْمٌ مَا الْيَمِينُ بَيْنَهُ  
 فَالَرَّدُ لِلْخُلْعِ مَعَ الْخُلْفِ اعْتُمِدَ  
 وَفُرْقَةٌ تَمْضِي بِكُلِّ حَالٍ  
 وَلَمْ يَكُنْ هَآبِيهِ شَرْطٌ صَدَرَ  
 وَقِيلَ بَعْدَ رَفْعِهِ لِلْحَكَمِ  
 وَبِالطَّلَاقِ إِنْ يُعْدُ قِضَاؤُهُ  
 لِزَوْجَةٍ وَرَفْعُهَا تَكْرَرًا  
 بَيْنَهُمَا بِمُقْتَضَى الْقُرْآنِ  
 وَابْعَثْتُ مِنْ غَيْرِهِمَا إِنْ عُدِمَا  
 إِعْذَارٌ لِلزَّوْجَيْنِ فِيمَا فَعَلَا

٤٤٠. وَإِنْ تَكُنْ قَدْ خَالَعَتْ وَأُثْبِتَتْ  
 ٤٤١. وَبِالْيَمِينِ النَّصُّ فِي الْمَدْوَنَةِ  
 ٤٤٢. كَذَا إِذَا عُدْلٌ بِالْإِضْرَارِ شَهِدَ  
 ٤٤٣. لِأَنَّ ذَاكَ رَاجِعٌ لِلْمَالِ  
 ٤٤٤. وَحَيْثُمَا الزَّوْجَةُ تُثْبِتُ الضَّرَرَ  
 ٤٤٥. قِيلَ لَهَا الطَّلَاقُ كَمَا لُمْتُزِمَ  
 ٤٤٦. وَيَزُجَّرُ الْقَاضِي بِمَا يَشَاوُهُ  
 ٤٤٧. وَإِنْ ثُبُوتُ ضَرَرٍ تَعَدَّرَا  
 ٤٤٨. فَالْحَكَمَانِ بَعْدُ يُبْعَثَانِ  
 ٤٤٩. إِنْ وُجِدَا عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا  
 ٤٥٠. وَمَا بِهِ قَدْ حَكَمَا يَمْضِي وَلَا

### فصل في الرضاع

فَمِثْلُهُمَا مِنَ الرِّضَاعِ يُجْتَنَبُ  
 فَهُوَ إِلَى فَنَسْخِ النِّكَاحِ دَاعِي  
 وَنَضْفُهُ مِنْ قَبْلِ الْإِبْتِنَاءِ  
 لَا بَاعْتِرَافِ زَوْجَةٍ إِنْ وَقَعَا  
 بِصِحَّةِ الْإِرْضَاعِ شَاهِدَيْنِ  
 مِنْ قَبْلِ عَقْدٍ قَدْ فَشَا وَعَلِمَا  
 وَاحِدَةٍ خُلْفٍ وَفِي الْأُولَى اقْتُنْفِي

٤٥١. وَكُلُّ مَنْ تَحَرَّمَ شَرْعًا بِالنَّسَبِ  
 ٤٥٢. فَإِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِالرِّضَاعِ  
 ٤٥٣. وَيُلْزَمُ الصَّدَاقُ بِالْبِنَاءِ  
 ٤٥٤. كَذَاكَ بِالْإِقْرَارِ مِنْهُمَا مَعَا  
 ٤٥٥. وَيُفْسَخُ النِّكَاحُ بِالْعَدْلَيْنِ  
 ٤٥٦. وَبِاثْنَتَيْنِ إِنْ يَكُنْ قَوْلُهُمَا  
 ٤٥٧. وَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ كَذَا وَفِي

## فصل في عيوب الزوجين وما يُرادُ به

٤٥٨. مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ  
 ٤٥٩. بَعْدَ بُبُوتِ الْعَيْبِ أَوْ إِفْرَارِ  
 ٤٦٠. وَدَاءٍ فَزَجَّ الزَّوْجَ بِالْقَضَاءِ  
 ٤٦١. وَذَاكَ لَا يُرْجَى لَهُ زَوَالُ  
 ٤٦٢. وَحَيْثُ عَيْبُ الزَّوْجِ بَاعْتِرَاضٍ  
 ٤٦٣. أَجَلَهُ إِلَى تَمَامِ عَامٍ  
 ٤٦٤. وَبَعْدَ ذَا يَحْكُمُ بِالطَّلَاقِ  
 ٤٦٥. وَالْعَبْدُ فِي الْأَصَحِّ كَالْأَخْرَارِ  
 ٤٦٦. وَكَالرِّجَالِ أَجَلُ النِّسَاءِ  
 ٤٦٧. وَفِي سِوَاهَا لَا يَكُونُ الْأَجَلُ  
 ٤٦٨. وَيُمْنَعُ الْمُبْرُصُ وَالْمَجْذُومُ مِنْ  
 ٤٦٩. وَذَوِ اعْتِرَاضٍ وَخَدَهُ لَنْ يُمْنَعَا  
 ٤٧٠. وَإِنْ يَقْلُ وَطُنْتُ أَثْنَاءَ الْأَمَدِ  
 ٤٧١. وَتُمْنَعُ الْإِنْفَاقُ مَنْ لَمْ تَدْخُلِ  
 ٤٧٢. وَالْعَيْبُ فِي الرِّجَالِ مِنْ قَبْلِ الْبِنَا  
 ٤٧٣. إِلَّا اعْتِرَاضًا كَانَ بَعْدَ مَا دَخَلَ  
 ٤٧٤. وَبِالْقَدِيمِ الزَّوْجِ وَالكَثِيرِ  
 ٤٧٥. إِلَّا حَدِيثَ بَرَصٍ مَنْزُورٍ  
 ٤٧٦. وَزَوْجَةً بِسَابِقِ لِعَقْدِهِ  
 وَالْدَّاءِ فِي الْفَرْجِ الْخِيَارُ يُقْتَنَضُ  
 بِهِ وَرَفَعَ الْأَمْرُ فِي الْمُخْتَارِ  
 كَالْجَسَبِ وَالْعَنَّةِ وَالْخِصَاءِ  
 فَلَيْسَ فِي الْحُكْمِ بِهِ إِمْهَالُ  
 أَوْ بَرَصٍ وَقِيمٍ عِنْدَ الْقَاضِي  
 كَذَاكَ فِي الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ  
 إِنْ عُدِمَ الْبُرْءُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 وَقِيلَ بِالتَّشْطِيرِ كَالظُّهَارِ  
 فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَدْوَاءِ  
 هُنَّ إِلَّا مَا يَرَى الْمُؤَجَّلُ  
 بِنَائِهِ وَذَوِ الْجُنُونِ فَاسْتَيْنُ  
 وَهُوَ مُصَدِّقٌ إِذَا مَا نَوَزَعَا  
 فَقَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ مُعْتَمَدُ  
 إِنْ طَلَبْتَهُ فِي خِلَالِ الْأَجَلِ  
 وَبَعْدَهُ الرَّدُّ بِهِ تَعَيَّنَا  
 وَالْوَطْءُ مِنْهُ هَبْنَاهُ مَرَّةً حَصَلَ  
 يُرَدُّ وَالْحَادِثُ وَالْيَسِيرُ  
 فَلَا طَلَاقَ مِنْهُ فِي الْمَشْهُورِ  
 وَهُوَ لَزَوْجِ آفَةٍ مِنْ بَعْدِهِ

٤٧٧. والرَّتَّقُ دَاءُ الْفَرْجِ فِي النِّسَاءِ  
 ٤٧٨. وَلَا تُرَدُّ مِنْ عَمَى وَلَا شَلَلٍ  
 ٤٧٩. وَالزَّوْجُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْهَا بِكَرًا  
 ٤٨٠. مَا لَمْ يُزَلْ عُدَّتْهَا نِكَاحٌ  
 ٤٨١. وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ قَبْلَ الْإِنْتِنَا  
 ٤٨٢. وَالْقَوْلُ بَعْدُ فِي الْحُدُوثِ قَوْلُ الْأَبِ  
 ٤٨٣. كَذَا بِرَدِّ فِي انْتِسَابِ أَلْفِيَا  
 كَالْقَرْنِ ثُمَّ الْعَقْلِ وَالْإِفْضَاءِ  
 وَنَحْوِهِ إِلَّا بِشَرْطِ يُمْتَنَلُ  
 لَمْ يَزِجْغِ إِلَّا بِاشْتِرَاطِ عَذْرَا  
 مُكْتَسَمَ فَالرَّدُّ مُسْتَبَاحٌ  
 فِي قَدَمِ الْعَيْبِ الَّذِي تَبَيَّنَا  
 وَالزَّوْجُ إِذَا ذَاكَ بَيَّأَهُ وَجَبَ  
 لَغِيَّةٍ أَوْ مُسْتَرْقَا قَضِيَا

## فصل في الإيلاء والظَّهَار

٤٨٤. وَمَنْ لَوَطَّ بِيَمِينٍ مَنَعَهُ  
 ٤٨٥. فَذَلِكَ الْمَوْلِي وَتَأْجِيلُ وَجَبَ  
 ٤٨٦. وَأَجَلَ الْإِيْلَاءِ مِنْ يَوْمِ الْحَلْفِ  
 ٤٨٧. وَيَقَعُ الطَّلَاقُ حَيْثُ لَا يَفِي  
 ٤٨٨. وَعَادِمٌ لِلْوَطْءِ لِلنِّسَاءِ  
 ٤٨٩. وَأَجَلَ الْمَوْلِي شَهْرٌ أَرْبَعَةٌ  
 ٤٩٠. فِي ذَاكَ حَيْثُ التَّرْكُ قَضَا لِلضَّرَرِ  
 ٤٩١. بَعْدَ تَلَاوُمٍ وَفِي الظَّهَارِ  
 ٤٩٢. وَأَجَلَ الْمُظَاهِرِ الْمَأْتُورِ  
 ٤٩٣. مِنْ بَعْدِ أَنْ يُؤْمَرَ بِالتَّكْفِيرِ  
 ٤٩٤. كَذَاكَ أَيْضًا مَا لَهُ ظَهَارُ  
 ٤٩٥. وَإِنْ يَكُنْ مُظَاهِرٌ أَوْ مُوَلِي  
 لَزَوْجَةٍ فَوْقَ شَهْرٍ أَرْبَعَةٍ  
 لَهُ إِلَى فَيْتْنِهِ لِمَا اجْتَنَبَ  
 وَحَانَتْ مِنْ يَوْمِ رَفْعِهِ اثْنَتَيْفِ  
 إِلَّا عَلَى ذِي الْعُدْرِ فِي التَّخْلُفِ  
 لَيْسَ لَهُ كَالشَّيْخِ مِنْ إِيْلَاءِ  
 وَاشْتَرَكَ التَّارِكُ لِلْوَطْءِ مَعَهُ  
 مِنْ بَعْدِ رَجْعِ حَاكِمٍ وَمَا أَزْدَجَرَ  
 لِمَنْ أَبَى التَّكْفِيرَ ذَاكَ جَارٍ  
 مِنْ يَوْمِ رَفْعِهِ هُوَ الْمَشْهُورُ  
 وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ لَا التَّخْيِيرِ  
 مَنْ لِأَعْلَى الْوَطْءِ لَهُ اقْتِدَارُ  
 عَبْدًا يُؤَجَّلُ نِصْفَ ذَا التَّأْجِيلِ

٤٩٦. ثُمَّ الطَّلَاقُ فِي انْقِضَاءِ الْأَجَلِ  
بَعْدَ تَقْضِي الْمَوْجِبَاتِ الْأَوَّلِ  
٤٩٧. وَيَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِيمَا أَصْدَرَا  
مَنْ فَاءَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ مَنْ كَفَّرَا

### فصل في اللعان

٤٩٨. وَإِنَّمَا لِلزَّوْجِ أَنْ يَلْتَعِنَا  
٤٩٩. مَعَ ادِّعَائِهِ لِلانْسِتِيرَاءِ  
٥٠٠. وَيُسْجَنُ الْقَاذِفُ حَتَّى يَلْتَعِنَ  
٥٠١. وَمَا بِحَمَلٍ بِبُتُوتهِ يَقَعُ  
٥٠٢. وَيَبْدَأُ الزَّوْجُ بِاللْتَعَانِ  
٥٠٣. إِبْثَاتًا أَوْ نَفْيًا عَلَى مَا وَجَبَا  
٥٠٤. وَتُحْلِفُ الزَّوْجَةُ بَعْدَ أَرْبَعَا  
٥٠٥. تَحْمِيسُهَا بِغَضَبٍ إِنْ صَدَقَا  
٥٠٦. وَيَسْقُطُ الْحَدُّ وَيَتَّفِقِي الْوَلَدُ  
٥٠٧. وَالْفَسْخُ مِنْ بَعْدِ اللَّعَانِ مَاضٍ  
٥٠٨. وَمُكْذِبٌ لِنَفْسِهِ بَعْدَ التَّحْقُقِ  
٥٠٩. وَرَاجِعٌ قَبْلَ التَّمَامِ مِنْهُمَا  
٥١٠. وَسَاكِتٌ وَالْحَمْلُ حَمْلٌ بَيِّنٌ  
٥١١. وَمِثْلُهُ الْوَاطِئُ بَعْدَ الرُّؤْيَةِ  
٥١٢. وَإِنْ تَضَعُ بَعْدَ اللَّعَانِ لَأَقْلَ  
٥١٣. وَلَيْسَ لِلتَّخْرِيمِ مِنْ تَأْيِيدِ
- بِنَفْسِي حَمَلٍ أَوْ بِرُؤْيَةِ الزَّوْجِ  
وَحَيْضَةً بَيْنَهُ الْإِجْزَاءِ  
وَإِنْ أَبَى فَالْحَدُّ حُكْمٌ يَقْتَرِنُ  
وَقَدْ أَتَى عَنْ مَالِكٍ حَتَّى تَضَعُ  
لِدَفْعِ حَدِّ أَرْبَعِ الْإِيمَانِ  
تَحْمِيسًا بِلَعْنَةٍ إِنْ كَذَبَا  
لِتَذَرَأَ الْحَدَّ بِنَفْسِي مَا ادَّعَى  
ثُمَّ إِذَا تَمَّ اللَّعَانُ افْتَرَقَا  
وَيُحْرَمُ الْعَوْدُ إِلَى طَوْلِ الْأَمْدِ  
دُونَ طَلَاقٍ وَيُحْكَمُ الْقَاضِي  
وَلَدُهُ وَحَدُّهُ وَالتَّحْرِيمُ حَقٌّ  
يُحَدُّ وَالنِّكَاحُ لَنْ يَنْفَصِمَا  
يُحَدُّ مُطْلَقًا وَلَا يَلْتَعِنُ  
وَيُلْحَقُ الْوَلَدُ حَدَّ الْفِرْيَةِ  
مِنْ سِتَةِ الْأَشْهُرِ فَاْلْمَهْرُ بَطْلٌ  
إِذَا النِّكَاحُ كَانَ كَالْمَقْوودِ



## باب

## الطلاق والرجعة وما يتعلق بهما

٥١٤. مِنَ الطَّلَاقِ الطَّلَاقُ السُّنِّيُّ  
إِنْ حَصَلَتْ شُرُوطُهَا الْمَرْعِيَّةُ
٥١٥. وَهِيَ الْوُقُوعُ حَالَ طَهْرٍ وَاحِدَةٍ  
مِنْ غَيْرِ مَسٍّ وَازْتِدَافٍ زَائِدَةٍ
٥١٦. مِنْ ذَلِكَ بَائِنٌ وَمِنْهُ رَجْعِي  
وَمَا عَدَا السُّنِّيَّ فَهُوَ بِذَعِي
٥١٧. مِنْهُ مُمْلِكٌ وَمِنْهُ جُلْعِي  
وَذُو الثَّلَاثِ مُطَلَّقًا وَرَجْعِي
٥١٨. وَيَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِي الرَّجْعِيِّ  
قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَمَدِ الْمَرْعِيِّ
٥١٩. وَلَا افْتِقَارَ فِيهِ لِلصَّدَاقِ  
وَالِإِذْنِ وَالسُّوَالِيَّ بَاتِّفَاقٍ
٥٢٠. وَمَوْقِعُ الطَّلَاقِ دُونَ طَهْرٍ  
يُمْنَعُ مَعَ رُجُوعِهِ بِالْقَهْرِ
٥٢١. وَفِي الْمُمْلِكِ خِلَافٌ وَالْقَضَا  
بِطَّلَاقِهِ بَائِنَةً فِي الْمُرْتَضَى
٥٢٢. وَبَائِنٌ كُلُّ طَلَاقٍ أَوْقَعَا  
قَبْلَ الْبِنَاءِ كَيْفَمَا قَدْ وَقَعَا
٥٢٣. وَبِالثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ إِلَّا  
مِنْ بَعْدِ زَوْجٍ لِلَّذِي تَحَلَّى
٥٢٤. وَهُوَ حُرٌّ مُتَّهَى الطَّلَاقِ  
وَحُكْمُهَا يَنْفُذُ بِالْإِطْلَاقِ
٥٢٥. هَبْ أَنَّهَا بِكَلِمَةٍ قَدْ جُمِعَتْ  
أَوْ طَلَّقَتْ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى وَقَعَتْ
٥٢٦. وَمَوْقِعٌ مَا دُونَهَا مَعْدُودٌ  
يَنْتَهِي إِنْ قُضِيَ التَّجْدِيدُ

## فصل في الخلع

٥٢٧. وَالْخُلْعُ سَائِعٌ وَالْإِفْتِدَاءُ  
فَالِإِفْتِدَاءُ بِالَّذِي تَشَاءُ
٥٢٨. وَالْخُلْعُ بِاللَّازِمِ فِي الصَّدَاقِ  
وَحَمْلٍ أَوْ عِدَّةٍ أَوْ إِنْفَاقٍ
٥٢٩. وَلَيْسَ لِلْأَبِ إِذَا مَاتَ الْوَلَدُ  
شَيْءٌ وَذَا بِهِ الْقَضَاءُ فِي الْمُدَدِ
٥٣٠. وَالْخُلْعُ بِالْإِنْفَاقِ مَحْدُودُ الْأَجَلِ  
بَعْدَ الرِّضَاعِ بِجَوَازِهِ الْعَمَلِ

٥٣١. وَجَازَ قَوْلًا وَاحِدًا حَيْثُ التَّزِمُ  
 ٥٣٢. وَلِلْأَبِ التَّرَكُّ مِنَ الصَّدَاقِ

## فصل

٥٣٣. وَيَلْزِمُ الطَّلَاقُ بِالتَّضَرِيحِ  
 ٥٣٤. وَيَنْقُذُ الْوَاقِعُ مِنْ سَكْرَانِ  
 ٥٣٥. وَمَنْ مَرِيضٍ وَمَتَى مِنَ الْمَرَضِ  
 ٥٣٦. مَا لَمْ يَكُنْ بِخُلْعٍ أَوْ تَخْيِيرِ  
 ٥٣٧. وَالْخُلْفُ فِي مُطْلَقٍ هَزْلًا وَصَحْ  
 ٥٣٨. وَمَالِكَ لَيْسَ لَهُ بِمُلْزِمٍ

## فصل

٥٣٩. وَكُلُّ مَنْ يَمِينُهُ بِاللَّازِمَةِ  
 ٥٤٠. وَقِيلَ بَلْ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ  
 ٥٤١. وَقِيلَ بَلْ بَائِنَةٌ وَقِيلَ بَلْ  
 ٥٤٢. وَالْبِكْرُ ذَاتُ الْأَبِ لَا تَخْتَلِعُ  
 ٥٤٣. وَجَازَ إِنْ أَبَّ عَلَيْهَا أَعْمَلَهُ  
 ٥٤٤. وَامْتَنَعَ الْخُلْعُ عَلَى الْمُخْجُورِ  
 ٥٤٥. وَالْخُلْعُ جَائِزٌ عَلَى الْأَصَاغِرِ  
 ٥٤٦. وَمَنْ يُطْلَقَ زَوْجَةً وَتَخْتَلِعُ  
 ٥٤٧. ثُمَّ يُطْلَقُهَا فَحُكْمُ الشَّرْعِ  
 ٥٤٨. وَإِنْ تَمَتَّتْ ذَاتُ اخْتِلَاعٍ وَقَفَا
- لَهُ الثَّلَاثُ فِي الْأَصَحِّ لِازِمَةٍ  
 مَعَ جَهْلِهِ وَفَقْدِهِ لِلثَّيَّةِ  
 جَمِيعِ الْإِيمَانِ وَمَا بِهِ عَمَلٌ  
 إِلَّا بِإِذْنِ حَاجِزٍ وَتُمْتَنَعُ  
 كَذَا عَلَى الثَّيْبِ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ  
 إِلَّا بِإِذْنِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ  
 مَعَ اخْتِلَاعِ شَيْءٍ لِأَبٍ أَوْ حَاجِزٍ  
 بِوَلَدٍ مِنْهُ لَهُ وَيَزِيحُ  
 أَنْ لَا يَعُودَ حُكْمُ ذَلِكَ الْخُلْعِ  
 مِنْ مَا لَهَا مَا فِيهِ لِلدَّيْنِ وَقَا

٥٤٩. لِلْأَمَدِ الَّذِي إِلَيْهِ التَّزَمَا  
وَهُوَ مُشَارِكٌ بِهِ لِلْغَرَمَا  
٥٥٠. وَمَوْقِعُ الثَّلَاثِ فِي الْخُلْعِ ثَبَتَ  
طَلَاقُهُ وَالْخُلْعُ رُدٌّ إِنْ أَبَتْ

## فصل

٥٥١. وَمَوْقِعُ الطَّلَاقِ دُونَ يَتَّى  
بِطَلْقِهِ يُفَارِقُ الزَّوْجِيَّةَ  
٥٥٢. وَقِيلَ بَلْ يَلْزُمُهُ أَقْصَاهُ  
وَالْأَوَّلُ الْأَظْهَرُ لَا سِوَاهُ  
٥٥٣. وَمَا امْرُؤٌ لِزَوْجَةٍ يَلْتَزِمُ  
مِمَّا زَمَانَ عِصْمَةٍ يَسْتَلْزِمُ  
٥٥٤. فَذَا إِذَا دُونَ الثَّلَاثِ طَلَّقَا  
رَالَ وَإِنْ رَاجَعَ عَادَ مُطْلَقًا  
٥٥٥. مِثْلُ حِصَانَةٍ وَالْإِنْفَاقِ عَلَى  
أُولَادِهَا وَمِثْلُ شَرْطِ جَعَلَا  
٥٥٦. كَذَا جَرَى الْعَمَلُ فِي التَّمْنِيعِ  
بِأَنَّهُ يَرْجِعُ بِالرُّجُوعِ  
٥٥٧. وَشَيْخُنَا أَبُو سَعِيدٍ فَرَّقَا  
يَنْبَغِي رَدًّا عَلَى مَنْ سَبَقَا  
٥٥٨. وَقَالَ قَدْ قَاسَ قِيَاسًا فَاسِدًا  
مَنْ جَعَلَ الْبَايِنَ بَابًا وَاحِدًا  
٥٥٩. لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ قَدْ أَسْقَطَهُ  
فَلَا يَعُودُ دُونَ أَنْ يَشْتَرِطَهُ  
٥٦٠. وَذَاكَ لَمْ يُسْقِطْهُ مُسْتَوْجِبُهُ  
فَعَادَ عِنْدَمَا بَدَأَ مُوَجِّبُهُ  
٥٦١. وَالْأَظْهَرُ الْعَوْدُ كَمَنْ تَخْتَلِعُ  
فَكُلُّ مَا تَتْرُكُهُ مُرْتَجِعُ

## فصل في التداعي في الطلاق

٥٦٢. وَالزَّوْجُ إِنْ طَلَّقَ مِنْ بَعْدِ الْبِنَا  
وَلَا دَعَاءِ الْوِطْءِ رَدٌّ مُغْلِنَا  
٥٦٣. فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَتَسْتَحِقُّ  
بَعْدَ الْيَمِينِ مَهْرَهَا الَّذِي يَحِقُّ  
٥٦٤. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهَا نِكُولٌ بِالْقَسَمِ  
عَلَيْهِ وَالْوَاجِبُ نَصْفُ مَا التَزَمَ  
٥٦٥. وَيَغْرِمُ الْجَمِيعَ مَهْمَا نَكَلَا  
وَأِنْ يَكُنْ لَا لِبْتِنَاءٍ قَدْ خَلَا  
٥٦٦. فَالْقَوْلُ قَوْلُ زَائِرٍ وَقِيلَ بَلْ  
لِزَوْجَةٍ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ

٥٦٧. وَمَنْ كَسَا الزَّوْجَةَ ثُمَّ طَلَّقَا  
 ٥٦٨. وَالْأَخْذُ إِنْ مَرَّتْ لَهَا شَهْرٌ  
 ٥٦٩. وَإِنْ يَكُونَا اخْتَلَفَا فِي الْمَلْبَسِ  
 ٥٧٠. وَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ بِشَوْبِ مُتَّهَنٍ  
 ٥٧١. وَحَيْثُمَا خُلِفَهُمَا فِي الزَّمَنِ  
 ٥٧٢. وَعَجَزُهَا يَمِينُ زَوْجٍ يُوجِبُ
- يَأْخُذُهَا مَعَ قُرْبِ عَهْدٍ مُطْلَقًا  
 ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا مَحْظُورٌ  
 فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ زَوْجَةٍ فِي الْأَنْفَسِ  
 وَلُبْسُ ذَاتِ الْحَمَلِ بِالْحَمَلِ اقْتَرَنَ  
 يُقَالُ لِلزَّوْجَةِ فِيهِ بَيِّنِي  
 وَإِنْ أَرَادَ قَلْبُهَا فَتَقَلَّبُ

## فصل

٥٧٣. وَمَنْ يُطَلِّقُ طَلْقَةً رَجْعِيَّةً  
 ٥٧٤. فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ وَالْيَمِينِ  
 ٥٧٥. ثُمَّ لَهُ اِرْتِجَاعُهَا حَيْثُ الْكَذِبُ  
 ٥٧٦. وَمَا ادَّعَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمُطْلَقَةُ  
 ٥٧٧. وَلَا يُطَلِّقُ الْعَبْدُ السَّيِّدُ  
 ٥٧٨. وَكَيْفَمَا شَاءَ الْكَبِيرُ طَلَّقَا  
 ٥٧٩. لَكِنْ فِي الرَّجْعِيِّ الْأَمْرُ بِيَدِهِ  
 ٥٨٠. وَالْحُكْمُ فِي الْعَبْدِ كَالْأَخْرَارِ  
 ٥٨١. وَيَتَّبَعُ الْأَوْلَادُ فِي اسْتِرْقَاقِ  
 ٥٨٢. وَكِسْفَةِ حُرَّةٍ وَتَقْفَةٍ  
 ٥٨٣. وَلَكِنْ لَا زِمَالَهُ أَنْ يُنْفَقَا
- ثُمَّ أَرَادَ الْعَوْدَ لِلزَّوْجِيَّةِ  
 عَلَى انْقِضَاءِ عِدَّةِ بُيْنٍ  
 مُسْتَوْضَحٌ مِنَ الزَّمَانِ الْمُقْتَرَبِ  
 بِالسَّقَطِ فَهِيَ أَبَدًا مُصَدَّقَةٌ  
 إِلَّا الصَّغِيرَ مَعَ شَيْءٍ يُرْفَقُ  
 وَمُتَّهَاهُ طَلَّقَتَانِ مُطْلَقَا  
 دُونَ رِضَا وَلِيِّهَا وَسَيِّدِهِ  
 فِي غَايَةِ الزَّوْجَاتِ فِي الْمُخْتَارِ  
 لِأَلَمٍ لَا لَالِبٍ بِالْإِطْلَاقِ  
 عَلَيْهِ وَالْخُلْفُ بِغَيْرِ الْمُعْتَقَةِ  
 عِلَّةُ بَنِيهِ أَعْبُدًا أَوْ عُتَقَا

## فصل في المراجعة

٥٨٤. وَكَابْتِدَاءِ مَا سِوَى الرَّجْعِيِّ  
 فِي الْإِذْنِ وَالصَّدَاقِ وَالْوَلِيِّ

٥٨٥. وَلَا رَجُوعَ لِرِيضَةٍ وَلَا بِالْحَمْلِ سِتَّةَ شُهُورٍ وَصَلًا  
 ٥٨٦. وَزَوْجَةُ الْعَبْدِ إِذَا مَا عَتَقَتْ  
 ٥٨٧. بِمَا تَشَاؤُهُ وَمَهْمَا عَتَقَا  
 فَاخْتَارَتِ الْفِرَاقَ مِنْهُ طَلَّقَتْ  
 فَمَا لَهُ مِنْ ارْتِجَاعٍ مُطْلَقًا

## فصل في الفسخ

٥٨٨. وَفَسَخُ فَاِسِدٍ بِلَا وِفَاقٍ  
 ٥٨٩. وَمَنْ يَمُتْ قَبْلَ وَقْعِ الْفَسْخِ  
 ٥٩٠. وَفَسَخُ مَا الْفَسَادُ فِيهِ مُجْمَعُ  
 ٥٩١. وَتَلَزَمُ الْعِدَّةُ بِاتِّفَاقٍ  
 بِطَلْقَةٍ تُعَدُّ فِي الطَّلَاقِ  
 فِي ذَا فَمَا لِإِثْرِهِ مِنْ نَسْخٍ  
 عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ يَقَعُ  
 لِمُبْتَنَى بِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ

## بابُ

## النفقات وما يتعلق بها

٥٩٢. وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلزَّوْجَاتِ فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ  
 ٥٩٣. وَالْفَقْرُ شَرْطُ الْأَبْوِينِ وَالْوَلَدِ  
 ٥٩٤. فَفِي الذُّكُورِ لِلْبُلُوغِ يَتَّصِلُ وَفِي الْإِنَاثِ بِالذُّخُولِ يَنْفَصِلُ  
 ٥٩٥. وَالْحُكْمُ فِي الْكِسْوَةِ حُكْمُ النِّفْقَةِ وَمُؤْنُ الْعَبْدِ تَكُونُ مُطْلَقَةً  
 ٥٩٦. وَمُنْفَقٌ عَلَى صَغِيرٍ مُطْلَقًا لَهُ الرُّجُوعُ بِالَّذِي قَدْ أَنْفَقَا  
 ٥٩٧. عَلَى أَبٍ أَوْ مَالِ الْإِبْنِ وَأَبِي إِلَّا بِعِلْمِ الْمَالِ أَوْ يُسْرِ الْأَبِ  
 ٥٩٨. وَيَرْجِعُ الْوَصِيُّ مُطْلَقًا بِمَا يُنْفِقُهُ وَمَا الْيَمِينُ الزَّمَا  
 ٥٩٩. وَغَيْرُ مَوْصٍ يُثْبِتُ الْكِفَالَ وَمَعَ يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ مَالَهُ

## فصلُ في التَّدَاعِي فِي النِّفْقَةِ

٦٠٠. وَمَنْ يَغِيبُ عَنْ زَوْجَةٍ وَلَمْ يَدْعُ نَفَقَةَ هَا وَبَعْدَ أَنْ رَجَعَ  
 ٦٠١. نَاكَرَهَا فِي قَوْلِهَا لِلْحَجِينِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ  
 ٦٠٢. مَا لَمْ تَكُنْ لِأَمْرِهَا قَدْ رَفَعَتْ قَبْلَ إِيَابِهِ لِيَقْوَى مَا ادَّعَتْ  
 ٦٠٣. فَيَرْجِعُ الْقَوْلُ هَا مَعَ الْحَلِيفِ وَالرَّدُّ لِلْيَمِينِ فِيهِمَا عُرِفَ  
 ٦٠٤. وَحُكْمُ مَا عَلَى بَنِيهِ أَنْفَقَتْ كَحُكْمِ مَا لِنَفْسِهَا قَدْ وَثَّقَتْ  
 ٦٠٥. فَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الْمَغِيبِ طُلُقًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا بِذَلِكَ مُطْلَقًا  
 ٦٠٦. إِنْ أَعْمَلَتْ فِي ذَلِكَ الْيَمِينَا وَأَثْبَتَتْ حِصَانَةَ الْبَيْتِ  
 ٦٠٧. فَإِنْ يَكُنْ مُدْعِيًا حَالَ الْعَدَمِ طَوْلَ مَغْيِبِهِ وَحَالَهُ أَنْبَهُمُ  
 ٦٠٨. فَحَالَةُ الْقُدُومِ لِابْنِ الْقَاسِمِ مُسْتَنْدٌ لَهَا قِضَاءُ الْحَاكِمِ

٦٠٩. وَمُعْسِرٌ مَعَ الْيَمِينِ صُدَّقَا      وَمُوسِرٌ دَعَاؤُهُ لَنْ تُصَدَّقَا  
٦١٠. وَقِيلَ بِالْحَمْلِ عَلَى الْيَسَارِ      وَالْقَوْلُ بِالتَّصَدِيقِ أَيْضًا جَارِي  
٦١١. وَقِيلَ بِاعْتِبَارِ وَقْتِ السَّفَرِ      وَالْحُكْمُ بِاسْتِصْحَابِ حَالِهِ خَرِي

## فصل فيما يجب للمطلقات

وغيرهن من الزوجات من النفقة وما يلحق بها

٦١٢. إِسْكَانُ مَدْخُولِهَا إِلَى انْقِضَا      عِدَّتِهَا مِنَ الطَّلَاقِ مُقْتَضَا  
٦١٣. وَذَاكَ حَمْلٌ زِيدَتْ الْإِنْفَاقَا      لَوْضَعِهَا وَالْكِسُوفَةُ اتَّفَاقَا  
٦١٤. وَمَا هِيَ إِنْ مَاتَ حَمْلٌ مِنْ بَقَا      وَاسْتَشْنَى سُكْنَى إِنْ يَمُتَ مَنْ طَلَّقَا  
٦١٥. وَفِي الْوَفَاةِ تَجِبُ السُّكْنَى فَقَدْ      فِي دَارِهِ أَوْ مَا كَرَاهَهُ نَقَدْ  
٦١٦. وَخَمْسَةُ الْأَعْوَامِ أَقْصَى الْحَمْلِ      وَسِتَّةُ الْأَشْهُرِ فِي الْأَقْلِ  
٦١٧. وَحَالُ ذَاتِ طَلْقَةٍ رَجْعِيَّةٍ      فِي عِدَّةِ كَحَالَةِ الزَّوْجِيَّةِ  
٦١٨. مِنْ وَاجِبٍ عَلَيْهِ كَالْإِنْفَاقِ      إِلَّا فِي الْاسْتِئْثِنَاعِ بِالْإِطْلَاقِ  
٦١٩. وَحَيْثُ لَا عِدَّةَ لِلْمُطَلَّقَةِ      فَلَيْسَ مِنْ سُكْنَى وَلَا مِنْ نَفَقَةٍ  
٦٢٠. وَلَيْسَ لِلرَّضِيعِ سُكْنَى بِالْقَضَا      عَلَى أَبِيهِ وَالرَّضَاعُ مَا انْقَضَى  
٦٢١. وَمُرْضَعٌ لَيْسَ بِذِي مَالٍ عَلَى      وَالِدِهِ مَا يَسْتَحِقُّ جُعْلًا  
٦٢٢. وَمَعَ طَلَاقِ أَجْرَةِ الْإِزْضَاعِ      إِلَى تَمَامِ مُدَّةِ الرِّضَاعِ  
٦٢٣. وَبَعْدَهَا يَبْقَى الَّذِي يُخْتَصُّ بِهِ      حَتَّى يُرَى سُقُوطُهُ بِمُوجِبِهِ  
٦٢٤. وَإِنْ تَكُنْ مَعَ ذَاكَ ذَاتَ حَمْلٍ      زِيدَتْ لَهَا نَفَقَةُ بِالْعَدْلِ  
٦٢٥. بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَحَيْثُ بِالْقَضَا      تُؤْخَذُ وَانْفَقَسَ فَمِنْهَا تُقْتَضَى  
٦٢٦. وَإِنْ يَكُنْ دَفْعُ بِلَا سُلْطَانٍ      فَقِي رُجُوعِهِ بِهِ قَوْلَانِ

٦٢٧. وَمَنْ لَهُ مَالٌ فِيهِ الْفَرَضُ حَقٌّ وَعَنْ أَبِي يَسْقُطُ كُلُّ مَا اسْتَحَقَّ  
 ٦٢٨. وَكُلُّ مَا يَزِجُّ لِفَتْرَاضٍ مُوَكَّلٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْقَاضِي  
 ٦٢٩. بِحَسَبِ الْأَقْوَاتِ وَالْأَعْيَانِ وَالسَّعْرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

### فصل في الطلاق بالإعسار بالنفقة وما يلحق بها

٦٣٠. الزَّوْجُ إِنْ عَجَزَ عَنْ إِنْفَاقٍ لِأَجْلِ شَهْرَيْنِ ذُو اسْتِحْقَاقٍ  
 ٦٣١. بَعْدَهُمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ فَعَلَهُ وَعَاجِزٌ عَنْ كِسْفَةِ كَمَثَلِهِ  
 ٦٣٢. وَلَا جِتْهَادِ الْحَاكِمِينَ يُجْعَلُ فِي الْعَجْزِ عَنْ هَذَا وَهَذَا الْأَجَلُ  
 ٦٣٣. وَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ ثُبُوتِ مَا يَجِبُ كَمَثَلِ عِصْمَةٍ وَحَالٍ مَنْ طُلِبَ  
 ٦٣٤. وَوَجِدُ نَفَقَةٍ وَمَا ابْتَنَى وَعَنْ صَدَاقِ عَجْزِهِ تَبَيَّنَا  
 ٦٣٥. تَأْجِيلُهُ عَامَانِ وَإِنْ الْقَاسِمِ يُجْعَلُ ذَاكَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ  
 ٦٣٦. وَزَوْجَةُ الْغَائِبِ حَيْثُ أَمَلَتْ فِرَاقَ زَوْجِهَا بِشَهْرٍ أُجِّلَتْ  
 ٦٣٧. وَبِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ الطَّلَاقُ مَعَ يَمِينِهَا وَبِاخْتِيَارِهَا يَقَعُ  
 ٦٣٨. وَمَنْ عَنِ الْإِحْدَامِ عَجْزُهُ ظَهَرَ فَلَا طَلَاقَ وَبِذَا الْحُكْمِ اشْتَهَرَ

### فصل في أحكام المفقودين

٦٣٩. وَحُكْمُ مَفْقُودٍ بِأَرْضِ الْكُفْرِ فِي غَيْرِ حَرْبٍ حُكْمُ مَنْ فِي الْأَنْسْرِ  
 ٦٤٠. تَعْمِيرُهُ فِي السَّالِ وَالطَّلَاقُ مُتَمَنِّعٌ مَا بَقِيَ الْإِنْفَاقُ  
 ٦٤١. وَكُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ حَرِي بِأَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ كَالْمُعْسِرِ  
 ٦٤٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْحَرْبِ فَالْمَشْهُورُ فِي مَالِهِ وَالزَّوْجَةُ التَّعْمِيرُ  
 ٦٤٣. وَفِيهِ أَقْوَالٌ هُمْ مُعَيَّنَةٌ أَصَحُّهَا الْقَوْلُ بِسَبْعِينَ سَنَةً  
 ٦٤٤. وَقَدْ أَتَى قَوْلُ بِضَرْبِ عَامٍ مِنْ حِينَ يَأْسُ مِنْهُ لَا الْقِيَامُ



٦٤٥. وَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى تَمَاتِهِ  
 ٦٤٦. وَذَا بِهِ الْقَضَاءُ فِي الْأَنْدَلُسِ  
 ٦٤٧. وَمَنْ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ يُفْقِدُ  
 ٦٤٨. وَبَاعْتِدَادِ الزَّوْجَةِ الْحُكْمُ جَرَى  
 ٦٤٩. وَحُكْمُ مَفْقُودٍ بِأَرْضِ الْفِتَنِ  
 ٦٥٠. مَعَ التَّلَوُّمِ لِأَهْلِ الْمُلْحَمَةِ  
 ٦٥١. وَإِنْ نَأَتْ أَمَاكِنُ الْمَلَا حِمِ  
 ٦٥٢. وَأَمَدُ الْعِدَّةِ فِيهِ إِنْ شُهِدَ
- وَزَوْجَةٌ تَعْتَدُ مِنْ وَفَاتِهِ  
 لِمَنْ مَضَى فَمُقْتَصِيهِمْ مُؤْتَسِرِ  
 فَأَرْبَعٌ مِنَ السِّنِّ الْأَمَدُ  
 مُبَعَّضًا وَالْمَالُ فِيهِ عُمَرَا  
 فِي الْمَالِ وَالزَّوْجَةُ حُكْمٌ مَنْ فَنِي  
 بِقَدْرِ مَا تَنْصَرِفُ الْمُتَهَرِّمَةِ  
 تَرَبُّصُ الْعَامِ لَدَى ابْنِ الْقَاسِمِ  
 أَنْ قَدْ رَأَى الشُّهُودُ فِيهَا مَنْ فُقِدَ

## فصل في الحضانة

٦٥٣. الْحَقُّ لِلْحَاضِنِ فِي الْحِضَانَةِ  
 ٦٥٤. لِكَوْنِهِ يُسْقِطُهَا فَتَسْقُطُ  
 ٦٥٥. وَصَرَفُهَا إِلَى النَّسَاءِ أَلِيْقُ  
 ٦٥٦. وَكَوْنُهُنَّ مِنْ ذَوَاتِ الرَّجَمِ  
 ٦٥٧. وَهِيَ إِلَى الْإِنْتِغَارِ فِي الذُّكُورِ  
 ٦٥٨. وَفِي الْإِنَاثِ لِلدُّخُولِ الْمُنْتَهَى  
 ٦٥٩. فَأُمُّهَا فَخَالَةٌ فَأُمُّ الْأَبِ  
 ٦٦٠. فَالْأُخْتُ فَالْعَمَّةُ ثُمَّ ابْنَةُ الْأَخِ  
 ٦٦١. وَالْعَصَبَاتُ بَعْدُ وَالْوَصِيُّ  
 ٦٦٢. وَشَرْطُهَا الصَّحَّةُ وَالصَّبَاةُ  
 ٦٦٣. وَفِي الْإِنَاثِ عَدَمُ الزَّوْجِ عَدَا
- وَحَالُ هَذَا الْقَوْلِ مُسْتَبَانَةٌ  
 وَقِيلَ بِالْعَكْسِ فَمَا إِنْ تَسْقُطُ  
 لِأَنَّهُنَّ فِي الْأُمُورِ أَشْفَقُ  
 شَرْطُ هُنَّ ذَوَاتِ مُحَرَّمَ  
 وَالْإِحْتِلَامُ الْحَدُّ فِي الْمَشْهُورِ  
 وَالْأُمُّ أَوْلَى ثُمَّ أُمُّهَا بِهَا  
 ثُمَّ أَبٌّ فَأُمُّ مَنْ لَهُ انْتَسَبَ  
 فَابْنَةُ أُخْتٍ فَأَخٌ بَعْدَ رَسَخِ  
 أَحَقُّ وَالسِّنُّ بِهَا مَرْعِي  
 وَالْحِرْزُ وَالتَّكْلِيفُ وَالذِّيَانَةُ  
 جَدًّا لِمَحْضُونٍ لَهَا زَوْجًا غَدَا

٦٦٤. وَمَا سُقِطُهَا لِعُذْرِ قَدْ بَدَا  
وَأَزْتَفَعَ الْعُذْرُ تَعُودُ أَبَدًا
٦٦٥. وَهِيَ عَلَى الْمَشْهُورِ لَا تَعُودُ إِنْ  
كَانَ سُقُوطُهَا بِتَزْوِيجِ قَمْنٍ
٦٦٦. وَحَيْثُ بِالْمَحْضُونِ سَافَرَ الْوَلِي  
بِقَصْدِ الْأَسْطِطَانِ وَالتَّنْقِيلِ
٦٦٧. فَذَاكَ مُسْقِطٌ لِحَقِّ الْحَاضِنَةِ  
إِلَّا إِذَا صَارَتْ هُنَاكَ سَاكِنَةً
٦٦٨. وَيُمنَعُ الزَّوْجَانِ مِنْ إِخْرَاجِ مَنْ  
مِنْ حِينَ الْإِبْتِنَاءِ مَعَهُمَا سَكَنَ
٦٦٩. مَنْ وَلَدَ لِوَاحِدٍ أَوْ أُمٍّ  
وَفِي سِوَاهُمْ عَكْسُ هَذَا الْحُكْمِ

## باب

## اليبوع وما شاكلها

٦٧٠. مَا يُسْتَجَازُ بَيْنَهُ أَقْسَامُ  
أَصُولٌ أَوْ عُرُوضٌ أَوْ طَعَامٌ  
٦٧١. أَوْ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ثَمَرٌ  
أَوْ حَيَّوانٌ وَالْجَمِيعُ يُذَكَّرُ  
٦٧٢. وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ الْحَلَالُ إِنْ وَقَعَ  
مُؤَثَّرًا فِي ثَمَنِ مِمَّا امْتَنَعَ  
٦٧٣. وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ  
فِي ثَمَنِ جَوَازُهُ مَا أَثَرُ  
٦٧٤. وَالشَّرْطُ إِنْ كَانَ حَرَامًا بَطَلَا  
بِهِ الْمَيْعُ مُطْلَقًا إِنْ جُعِلَا  
٦٧٥. وَجَمْعُ بَيْنِ مَبْعٍ شِرْكَةٍ وَمَعَ  
صَرَفٍ وَجُعِلَ وَنِكَاحٍ امْتَنَعَ  
٦٧٦. وَمَعَ مُسَاقَاةٍ وَمَعَ قِرَاضٍ  
وَأَشْهَبُ الْجَوَازُ عَنْهُ مَاضٍ  
٦٧٧. وَنَجَسٌ صَفَقَتُهُ مَحْظُورَةٌ  
وَرَخْصَا فِي الزَّهْلِ لِلضَّرُورَةِ

## فصل في بيع الأصول

٦٧٨. الْبَيْعُ فِي الْأَصُولِ جَازٌ مُطْلَقًا  
إِلَّا بِشَرْطٍ فِي الْبَيْعِ مُتَقَى  
٦٧٩. بِأَضْرِبِ الْأَنْهَامِ وَالْأَجَالِ  
يَمْنُ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي الْمَالِ  
٦٨٠. وَجَائِزٌ أَنْ يُشْتَرَى الْهَوَاءُ  
لَأَنَّهُ يُقَامُ مَعَهُ الْبِنَاءُ  
٦٨١. وَمَا عَلَى الْجَزَافِ وَالتَّكْسِيرِ  
يُبَاعُ مَفْسُوحٌ لَدَى الْجُمْهُورِ  
٦٨٢. وَأَبْرٌ مِنْ زَرْعٍ أَوْ مِنْ شَجَرٍ  
لِبَائِعٍ إِلَّا بِشَرْطِ الْمُشْتَرِي  
٦٨٣. وَلَا يَسُوعُ بِأَشْرَاطٍ بَعْضِهِ  
وَأَنْ جَرَى فَلَا غِنَى عَنْ تَقْضِيهِ  
٦٨٤. وَغَيْرُ مَا أَبْرَ لِلْمُبْتَاعِ  
بِنَفْسِ عَقْدِهِ بِلا نِزَاعٍ  
٦٨٥. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ  
وَالْبَيْعُ مَفْسُوحٌ بِهِ فِي الْوَاقِعِ  
٦٨٦. وَفِي الثَّمَارِ عَقْدُهَا الْإِبَارُ  
وَالزَّرْعُ أَنْ تُدْرِكَهُ الْأَبْصَارُ

٦٨٧. كَذَا قَلِيلُ الْأَرْضِ لِلْمُبْتَاعِ  
 ٦٨٨. وَالْمَاءُ إِنْ كَانَ يَزِيدُ وَيَقِلُّ  
 ٦٨٩. وَشَرَطُ إِنْقَاءِ الْمَبِيعِ بِالثَّمَنِ  
 ٦٩٠. وَقِيلَ بِالْجَوَازِ مَهْمَا اتَّفَقَا  
 ٦٩١. وَجَائِزٌ فِي الدَّارِ أَنْ يُسْتَشْتَى  
 ٦٩٢. وَمُشْتَرِي الْأَصْلِ شِرَاؤُهُ الثَّمَرِ  
 ٦٩٣. وَالزَّرْعُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الشَّجَرِ  
 ٦٩٤. وَيَبْعُ مِلْكٍ غَابَ جَارَ بِالصَّفَةِ  
 ٦٩٥. وَجَارَ شَرَطُ النَّقْدِ فِي الْمَشْهُورِ  
 ٦٩٦. وَالْأَجْنَبِيُّ جَائِزٌ مِنْهُ الشِّرَا
- دُونَ اشْتِرَائِهِ فِي الْإِبْتِيعِ  
 فَيَبْعُهُ لِجَهْلِهِ لَيْسَ يَحِلُّ  
 رَهْنًا سِوَى الْأَصُولِ بِالْمَنْعِ اقْتَرَنَ  
 فِي وَضْعِهِ عِنْدَ أَمِينٍ مُطْلَقًا  
 سُكْنَى بِهَا كَسَنَةٌ أَوْ أَدْنَى  
 قَبْلَ الصَّلَاحِ جَائِزٌ فِيهَا اشْتَهَرُ  
 وَلَا رُجُوعَ إِنْ تُصَبَّ لِلْمُشْتَرِي  
 أَوْ رُؤْيَا تَقَدَّمَتْ أَوْ مَعْرِفَةً  
 وَمُشْتَرٍ يَضْمَنُ لِلْجُمْهُورِ  
 مُلْتَزِمَ الْعَهْدَةِ فِيمَا يُشْتَرَى

### فصل في بيع العروض من الثياب وسائر السلع

٦٩٧. يَبْعُ الْعُرُوضُ بِالْعُرُوضِ إِنْ قُصِدَ  
 ٦٩٨. فَإِنْ يَكُنْ مَبِيعُهَا يَدًا يَدًا  
 ٦٩٩. وَإِنْ يَكُنْ مُوَجَّلًا وَتَحْتَلِفُ  
 ٧٠٠. وَالْجِنْسُ مِنْ ذَلِكَ بِجِنْسٍ لِلْأَمَدِ  
 ٧٠١. إِلَّا إِذَا تَحْتَلَفَ الْمَنَافِعُ  
 ٧٠٢. وَيَبْعُ كُلُّ جَائِزٍ بِالْمَالِ  
 ٧٠٣. وَمَنْ يُقْلِبُ مَا يُفَيْتُ شَكْلَهُ  
 ٧٠٤. وَالْبَيْعُ جَائِزٌ عَلَى أَنْ يَتَّقَدَّ  
 ٧٠٥. وَيَبْعُ مَا يُجْهَلُ ذَاتًا بِالرَّضَا
- تَعَاوُضَ وَحُكْمُهُ بَعْدُ يَرِدُ  
 فَإِنَّ ذَاكَ جَائِزٌ كَيْفَ انْعَقَدَ  
 أَجْنَاسُهُ فَمَا تَفَاضَّلَ أَنْفُ  
 مُتَمَتِّعٌ فِيهِ تَفَاضُّلٌ فَقَدْ  
 وَمَا لِيَبْعَ قَبْلَ قَبْضِ مَانِعٍ  
 عَلَى الْحُلُولِ وَإِلَى الْأَجَالِ  
 لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ  
 فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِنْ حُدَّ الْأَمَدُ  
 بِالثَّمَنِ الْبَخْسِ أَوْ الْعَالِي مَضَى

٧٠٦. وَمَا يُبَاعُ أَنَّهُ يَاقُوتُهُ أَوْ أَنَّهُ زُجَاجَةٌ مَنَحُوتَةٌ

٧٠٧. وَيُظْهَرُ الْعَكْسُ بِكُلِّ مِنْهُمَا جَازٍ بِهِ قِيَامٌ مَن تَظَلَّمَا

### فصل في بيع الطَّعام

٧٠٨. الْبَيْعُ لِلطَّعَامِ بِالطَّعَامِ دُونَ تَنَاجُزٍ مِّنَ الْحَرَامِ

٧٠٩. وَالْبَيْعُ لِلصَّنْفِ بِصَنْفِهِ وَرَدَ مِثْلًا بِمِثْلٍ مُّقْتَضَى يَدًا يَدًا

٧١٠. وَالْبَيْعُ لِلطَّعَامِ قَبْلَ الْقَبْضِ مُتَمَتِّعٌ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ قَرْضٍ

٧١١. وَالْجِنْسُ بِالْجِنْسِ تَفَاضُلًا مُنْعَ حَيْثُ اقْتِيَاتُ وَاذْخَارٌ يَجْتَمِعُ

٧١٢. وَغَيْرُ مُقْتَاتٍ وَلَا مُدْخَرٍ يَمُورُ مَعَ تَفَاضُلٍ كَالْخَضِرِ

٧١٣. وَفِي اخْتِلَافِ الْجِنْسِ بِالْإِطْلَاقِ جَازٌ مَعَ الْإِنْجَازِ بِاتِّفَاقٍ

٧١٤. وَيَبْعُ مَعْلُومٌ بِمَا قَدْ جُهِلَ مِنْ جِنْسِهِ تَرَابِينَ لَنْ يُقْبَلَ

### فصل في بيع التَّقْدِينِ وَالْحِلِّيِّ وَشَبِهِهِ

٧١٥. وَالصَّرْفُ أَخَذُ فِضَّةٍ بِذَهَبٍ أَوْ عَكْسُهُ وَمَا تَفَاضُلٌ أَوْ

٧١٦. وَالْجِنْسُ بِالْجِنْسِ هُوَ الْمُرَاطَلَةُ بِالْوِزْنِ أَوْ بِالْعَدِّ فَاِلْمُبَادَلَةُ

٧١٧. وَالشَّرْطُ فِي الصَّرْفِ تَنَاجُزٌ فَقَطْ وَمَعَهُ الْمِثْلُ بَشَانٍ يُشْتَرَطُ

٧١٨. وَيَبْعُ مَا حُلِّيَ بِمَا اتَّخَذَا بِغَيْرِ جِنْسِهِ بِتَقْدِيدٍ نَقْذًا

٧١٩. وَكُلُّ مَا الْفِضَّةُ فِيهِ وَالذَّهَبُ فَبِالْعُرُوضِ الْبَيْعُ فِي ذَاكَ وَجَبَ

### فصل في بيع الثَّمَارِ وَمَا يُلْحَقُ بِهَا

٧٢٠. يَبْعُ الثَّمَارَ وَالْمَقَاتِي وَالْخَضِرَ بِذَوِ الصَّلَاحِ فِيهِ شَرْطُ مُعْتَبَرٍ

٧٢١. وَحَيْثُ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا امْتَنَعَ مَا لَمْ يَكُنْ بِالشَّرْطِ لِلْقَطْعِ وَقَعَ

٧٢٢. وَخِلْفَةُ الْقَصِيلِ مِلْكُهُ حَرِي لِبَائِعٍ إِلَّا بِشَرْطِ الْمُشْتَرِي

٧٢٣. وَلَا يَجُوزُ فِي الثَّمَارِ الْأَجَلُ  
إِلَّا بِمَا إِنْهَارُهُ مُتَّصِلٌ  
٧٢٤. وَغَائِبٌ فِي الْأَرْضِ لَا يُبَاعُ  
إِلَّا إِذَا يَخْصُلُ الْإِتِّفَاعُ  
٧٢٥. وَجَائِزٌ فِي ذَلِكَ أَنْ يُسْتَنْتَى  
أَكْثَرُ مِنْ نِصْفٍ لَهُ أَوْ أَذْنَى  
٧٢٦. وَدُونَ ثُلُثٍ إِنْ يَكُنْ مَا اسْتُنِيَ  
بِعَدَدٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ بِوَزْنٍ  
٧٢٧. وَإِنْ يَكُنْ لِثَمَرَاتٍ عَيْنًا  
فَمُطْلَقًا يَسُوعُ مَا تَعَيَّنَا  
٧٢٨. وَفِي عَصِيرِ الْكَرَمِ يُشْرَى بِالذَّهَبِ  
أَوْ فِضَّةٍ أَخَذَ الطَّعَامُ يُجْتَنَّبُ

### فصل في الجائحة في ذلك

٧٢٩. وَكُلُّ مَا لَا يُسْتَطَاعُ الدَّفْعُ لَهُ  
جَائِحَةٌ مِثْلُ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ  
٧٣٠. وَالْجَيْشُ مَعْدُودٌ مِنَ الْجَوَائِحِ  
كَفِتْنَةٍ وَكَالْعَدُوِّ الْكَاشِحِ  
٧٣١. فَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَطَشٍ مَا اتَّفَقَا  
فَالْوَضْعُ لِلثَّمَنِ فِيهِ مُطْلَقًا  
٧٣٢. وَإِنْ تَكُنْ مِنْ غَيْرِهِ فَفِي الثَّمَرِ  
مَا بَلَغَ الثُّلُثَ فَأَعْلَى الْمُعْتَبَرِ  
٧٣٣. وَفِي الْأَذَى قَلٌّ عَلَى الْمَشْهُورِ  
وَفِي الْبَقُولِ الْوَضْعُ فِي الْكَثِيرِ  
٧٣٤. وَالْحَقْوَانُوعُ الْمَقَائِي بِالثَّمَرِ  
هَنَا وَمَا كَالْيَاسَمِينِ وَالْجَزَرِ  
٧٣٥. وَالْقَصَبُ الْحُلُوبِيهِ قَوْلَانِ  
كَوَرَقِ الثُّوتِ هُمَا سَيَّانِ  
٧٣٦. وَكُلُّهَا الْبَائِعُ ضَامِنٌ لَهَا  
إِنْ كَانَ مَا أُجِيعَ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ

### فصل في بيع الرقيق وسائر الحيوان

٧٣٧. يَبِيعُ الرَّقِيقُ أَضْلُهُ السَّلَامَةُ  
وَحَيْثُ لَمْ تُذَكَّرْ فَلَا مَلَامَةَ  
٧٣٨. وَهُوَ مُبِيعٌ لِلْقِيَامِ عِنْدَمَا  
يُوجَدُ عَيْبٌ بِالْمَبِيعِ قَدَمًا  
٧٣٩. وَالْعَيْبُ إِمَّا ذُو تَعْلُقٍ حَصَلَ  
ثُبُوتُهُ فَيَا يُبَاعُ كَالسَّلَلِ  
٧٤٠. أَوْ مَا لَهُ تَعْلُقٌ لَكِنَّهُ  
مُسْتَقِلٌّ عَنْهُ كَمِثْلِ الْجَنَّةِ

٧٤١. أَوْ بَائِنٌ كَالزَّوْجِ وَالْإِبَاقِ  
 ٧٤٢. إِلَّا بِأَوَّلِ بِمَا مِنْهُ ظَهَرَ  
 ٧٤٣. وَالْخُلْفُ فِي الْحَقِّيِّ مِنْهُ وَالْخُلْفُ  
 ٧٤٤. وَحَيْثُ لَا يَثْبُتُ فِي الْغَيْبِ الْقِدَمُ  
 ٧٤٥. وَهُوَ عَلَى الْعِلْمِ بِمَا يَخْفَى وَفِي  
 ٧٤٦. وَفِي نُكُولِ بَائِعٍ مِنْ اشْتَرَى  
 ٧٤٧. وَلَيْسَ فِي صَغِيرَةِ مُوَاضِعَةٍ  
 ٧٤٨. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ تَعْجِيلِ الثَّمَنِ  
 ٧٤٩. وَالْبَيْعُ مَعَ بَرَاءَةِ إِنْ نُصِّتَ  
 ٧٥٠. وَالْفَسْخُ إِنْ عَيَّبَ بَدَأَ مِنْ حُكْمِهِ  
 ٧٥١. وَيُخْلَفُ الْبَائِعُ مَعَ جَهْلِ الْحَقِّيِّ  
 ٧٥٢. وَحَيْثُمَا نُكُولُهُ تَبَدُّا  
 ٧٥٣. وَبَعْضُهُمْ فِيهَا الْجَوَازُ أَطْلَقَا  
 ٧٥٤. وَالْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ فِي الْمَرْكُوبِ  
 ٧٥٥. وَلَمْ يَكُنْ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ  
 ٧٥٦. وَذَاتُ حَمَلٍ قَدْ تَدَانَى وَضَعُهَا  
 ٧٥٧. كَذَا الْمَرِيضُ فِي سِوَى السِّيَاقِ  
 ٧٥٨. وَالْعَبْدُ فِي الْإِبَاقِ مَعَ عِلْمِ حَمَلِ  
 ٧٥٩. وَالْبَائِعُ الضَّامِنُ حَتَّى يُقْبَضَا  
 ٧٦٠. وَامْتَنَعَ التَّفْرِيقُ لِلصَّغَارِ
- فَالرُّدُّ فِي الْجَمِيعِ بِالْإِطْلَاقِ  
 لِمَنْ يَكُونُ بِالْعُيُوبِ ذَا بَصَرٍ  
 يَلْزَمُ إِلَّا مَعَ تَدْنِي عُرْفٍ  
 كَانَ عَلَى الْبَائِعِ فِي ذَاكَ الْقَسَمِ  
 غَيْرِ الْحَقِّيِّ الْخُلْفُ بِالْبَتِّ اقْتَضَى  
 يَخْلَفُ وَالْخُلْفُ عَلَى مَا قُرِّرَ  
 وَلَا لَوْ خَشِيَ حَيْثُ لَا مُجَامَعَةَ  
 وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ بِطَوِّعٍ فَحَسَنَ  
 عَلَى الْأَصَحِّ بِالرَّقِيقِ اخْتَصَّتْ  
 مَعَ اعْتِرَافٍ أَوْ ثُبُوتِ عِلْمِهِ  
 بِالْعِلْمِ وَالظَّاهِرِ بِالْبَتِّ حَفِي  
 بِهِ الْمُبِيعُ لَا الْيَمِينُ رُدًّا  
 وَشَرْطُهَا مُكْتَبٌ بِمِلْكٍ مُطْلَقًا  
 وَشَبْهُهُ اشْتُنِيَ لِلرُّكُوبِ  
 شِرَاؤُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ حَمَلِهِ  
 لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى الْأَصَحِّ بَيْعُهَا  
 يَصِحُّ بَيْعُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 قَرَارِهِ مِمَّا ابْتِيعَ فِيهِ حَلٌ  
 وَإِنْ تَقَعَ إِقَالَةٌ لَا تُرْتَضَى  
 مِنْ أُمَّهَمُ إِلَّا مَعَ الْإِنْغَارِ

٧٦١. ثُمَّ بِالْإِجْبَارِ عَلَى الْجُمُعِ الْقَضَا  
وَالْحُمْلُ عَيْنٌ قِيلَ بِالْإِطْلَاقِ  
٧٦٢. وَالْإِفْتِضَاضُ فِي سَوَى الْوَحْشِ الدَّيْنِ  
وَالْحُمْلُ لَا يَثْبُتُ فِي أَقَلِّ مِنْ  
٧٦٣. وَلَا تَحْرُكُ لَهُ يَثْبُتُ فِي  
٧٦٤. وَيُثْبِتُ الْعُيُوبَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ  
٧٦٥. وَثَلَاثَةٌ مِنَ الشُّهُورِ فَاسْتَبَيْنَ  
٧٦٦. مَا دُونَ عِدَّةِ الْوَفَاةِ فَاغْرِفْ  
بِهَا وَلَا يُنْظَرُ فِيهِمْ لِصِفَةِ

## فصل

٧٦٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْكِلَابَ الْمَاشِيَةَ  
وَعِنْدَهُمْ قَوْلَانِ فِي ابْتِياعِ  
٧٦٨. وَيَبْعُ مَا كَالِشَاةٍ وَاسْتِثْنَاءِ  
٧٦٩. أَوْ قَدَرِ رَطَلَيْنِ مَعًا مِنْ شَاةٍ  
وَلَيْسَ يُعْطَى فِيهِ لِلتَّضَحُّجِ  
٧٧٠. وَالْخُلْفُ فِي الْجِلْدِ وَفِي الرَّأْسِ صَدْرُ  
٧٧١. وَفِي الضَّمَانِ إِنْ تَفَانَى أَوْ سُلِبَ  
٧٧٢. يَجُوزُ بَيْنَهُمَا كَكَلْبِ الْبَادِيَةِ  
كِلَابِ الْأَضْطِيَادِ وَالسَّبَاعِ  
تُلْثُهُ فِيهِ الْجَوَازُ جَاءَ  
وَيُخْبَرُ الْآبِيُّ عَلَى الذَّكَاةِ  
مِنْ غَيْرِهِ لَحْمًا عَلَى الصَّحِيحِ  
مَشْهُورُهَا الْجَوَازُ فِي حَالِ السَّفَرِ  
ثَالِثُهَا فِي الْجِلْدِ وَالرَّأْسِ يَجِبُ

## فصل في بيع الدين والمقاصة فيه

٧٧٤. مِمَّا يَجُوزُ الْبَيْعُ الدَّيْنِ  
وَأَيْنَمَا يَجُوزُ مَعَ حُضُورِ مَنْ  
٧٧٥. وَكَوْنِهِ لَيْسَ طَعَامٌ يَبْعُ  
وَفِي طَعَامٍ إِنْ يَكُنْ مِنْ قَرْضٍ  
٧٧٦. وَالْإِفْتِضَاءُ لِلدَّيُونِ مُحْتَلَفٌ  
٧٧٧. مُسَوِّغٌ مِنْ عَرْضٍ أَوْ مِنْ عَيْنٍ  
أَقْرَبَ بِالْأَيْنِ وَتَعْجِيلِ الثَّمَنِ  
وَيَبْعُهُ بِغَيْرِ جَنْسٍ مَزْعِي  
يَجُوزُ الْإِبْتِياعُ قَبْلَ الْقَبْضِ  
وَالْحُكْمُ قَبْلَ أَجَلٍ لَا يُخْتَلَفُ



٧٧٩. والمثل مَطْلُوبٌ وذو اعتِبارٍ  
 ٧٨٠. والعينُ فيه مَعِ بُلُوغِ أَجَلًا  
 ٧٨١. وَغَيْرُ عَيْنٍ بَعْدَهُ مِنْ سَلَفٍ  
 ٧٨٢. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ سَلَمٍ بَعْدَ الْأَمَدِ  
 ٧٨٣. وَيُقْتَضَى الدَّيْنُ مِنَ الدَّيْنِ فِي  
 ٧٨٤. فَمَا يَكُونَانِ بِهِ عَيْنًا إِلَى  
 ٧٨٥. فَمَا اخْتِلَافٌ وَحُلُولٌ عَمَّهُ  
 ٧٨٦. وَفِي تَأْخُرِ الَّذِي يُمَازِلُ  
 ٧٨٧. وَفِي اللَّذَيْنِ فِي الْحُلُولِ اتَّفَقَا  
 ٧٨٨. وَذَلِكَ فِي الْعَرَضَيْنِ لَا الْمَثَلَيْنِ حَلٌ  
 ٧٨٩. وَفِي تَوَافُقِ الطَّعَامَيْنِ اقْتِنَافِي  
 ٧٩٠. وَفِي اخْتِلَافٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا  
 ٧٩١. وَإِنْ يَكُونَا مِنْ مَبِيعٍ وَوَقَعَ  
 ٧٩٢. وَفِي اتِّفَاقٍ أَجَلِيٍّ مَا اتَّفَقَا  
 ٧٩٣. وَشَرَطُ مَا مِنْ سَلَفٍ وَيَنْعِي  
 ٧٩٤. وَالْخُلْفُ فِي تَأْخُرٍ مَا كَانَ
- فِي الْجِنْسِ وَالصِّفَةِ وَالْقَدَارِ  
 صَرَفٌ وَمَا تَشَاوُهُ إِنْ عَجَلًا  
 خُذْ فِيهِ مِنْ مُعَجَّلٍ مَا تَضْطَفِي  
 فَالْوَصْفُ فِيهِ السَّمْحُ جَائِزٌ فَقَدْ  
 عَيْنٍ وَعَرَضٍ وَطَعَامٍ قَدْ يَفِي  
 مُمَازِلٍ وَذِي اخْتِلَافٍ فُضِّلَا  
 يَجُوزُ فِيهِ صَرَفٌ مَا فِي الدَّمَّةِ  
 مَا كَانَ أَشْهَبُ بِمَنْعٍ قَائِلُ  
 عَلَى جَوَازِ الْاِتِّصَافِ اتَّفَقَا  
 بِحَيْثُ حَلًّا أَوْ تَوَافُقَ الْأَجَلِ  
 حَيْثُ يَكُونَانِ مَعًا مِنْ سَلَفٍ  
 إِنْ كَانَ كُلُّ مِثْلٍ قَدْ حَلَّ  
 فِيهِ بِالْإِطْلَاقِ اخْتِلَافٌ امْتَنَعَ  
 هُوَ لَدَى أَشْهَبَ غَيْرُ مُتَقَى  
 حُلُولُ كُلِّ وَاتِّفَاقُ النَّوْعِ  
 نَالُهُمَا مَعِ سَلَمٍ قَدْ حَانَ

## فصل في الحوالة

٧٩٥. وَامْتَنَعَ حَوَالَةُ بَشِيٍّ لَمْ يَحِلْ  
 ٧٩٦. وَبِالرَّضَا وَالْعِلْمِ مِنْ مُحَالٍ  
 ٧٩٧. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَالَ إِلَّا
- وَبِالَّذِي حَلَّ بِالْإِطْلَاقِ أَحِلْ  
 عَلَيْهِ فِي الْمَشْهُورِ لَا تُبَالِ  
 فِيمَا يُجَانِسُ لَدَيْنِ حَلًّا





٨٣٤. وَيَبْعُ مَنْ وَصِيَ لِلْمَحْجُورِ  
 ٨٣٥. وَجَارٌ يَبْعُ حَاضِنٌ بِشَرَطِ أَنْ  
 ٨٣٦. عِشْرِينَ دِينَارًا مِنَ الشَّرْعِيِّ  
 ٨٣٧. وَمَا اشْتَرَى الْمَرِيضُ أَوْ مَا بَاعَا  
 ٨٣٨. فَإِنْ يَكُنْ حَابِي بِهِ فَالْأَجْنَبِي  
 ٨٣٩. وَمَا بِهِ الْوَارِثُ حَابِي مُنْعَا  
 ٨٤٠. وَكُلُّ مَا الْقَاضِي يَبْعُ مُطْلَقًا  
 ٨٤١. وَالْخُلْفُ فِيمَا بَاعَهُ الْوَصِيُّ  
 ٨٤٢. إِلَّا بِمَا الْيَبْعُ بِهِ يَكُونُ
- إِلَّا لِقِصَصٍ مِنَ الْمَحْظُورِ  
 أَهْمِلَ مُحْضُونَ وَلَا يَعْلُو الثَّمَنُ  
 فِضْيَةٌ وَذَا عَلَى الْمَرْضِيِّ  
 إِنْ هُوَ مَاتَ يَأْبَى الْامْتِنَاعَا  
 مِنْ ثُلُثِهِ يَأْخُذُ مَا بِهِ حُبِي  
 وَإِنْ يُجِزُهُ الْوَارِثُونَ أَتْبَعَا  
 يَبْعُ بِرَأْيِهِ تَحَقُّقًا  
 أَوْ وَارِثٌ وَمَنْعُهُ الْمَرْضِيُّ  
 بِرَسْمٍ أَنْ تُقْضَى بِهِ الدُّيُونُ

### فصل [ومن أصم أبكم العقود]

٨٤٣. وَمَنْ أَصَمَّ أَبْكَمَ الْعَقُودُ  
 ٨٤٤. بِمُقْتَضَى إِشَارَةٍ قَدْ أَفْهَمَتْ  
 ٨٤٥. فَإِنْ يَكُنْ مَعَ ذَاكَ أَعْمَى امْتَنَعَا  
 ٨٤٦. كَذَلِكَ لِلْمَجْنُونِ وَالصَّغِيرِ  
 ٨٤٧. وَذُو الْعَمَى يَجُوزُ الْاِبْتِاعُ لَهُ  
 ٨٤٨. وَبَعْضُهُمْ فَرَقَ بَيْنَ مَنْ وَلَدَ
- جَائِزَةٌ وَيَشْهَدُ الشُّهُودُ  
 مَقْصُودُهُ وَبِرِضَاهُ أَعْلَمَتْ  
 لِفَقْدِهِ الْإِفْهَامَ وَالْفَهْمَ مَعَا  
 يُمْنَعُ وَالسَّكْرَانِ لِلْجُمْهُورِ  
 وَيَبْعُهُ وَكُلُّ عَقْدٍ أَعْمَلَهُ  
 أَعْمَى وَمَنْ عَمَاهُ مِنْ بَعْدٍ وَجِدَ

### فصل في اختلاف المتبايعين

٨٤٩. وَحَيْثُمَا اخْتَلَفَ بَائِعٌ وَمَنْ  
 ٨٥٠. وَلَمْ يُفْتِ مَا يَبْعُ فَالْفَسْخُ إِذَا  
 ٨٥١. وَالْبَدْءُ بِالْبَائِعِ ثُمَّ الْمُشْتَرِي
- مِنْهُ اشْتَرَى إِنْ كَانَ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ  
 مَا حَلَقَا أَوْ نَكَلَا قَدْ أَنْفَذَا  
 فِي الْأَخْذِ وَالْيَمِينِ ذُو تَخِيرٍ

وَقِيلَ إِنَّ تَحَالَفَا الْفَسْخُ مَضَى  
حُكْمٌ وَسُحْنُونٌ لَهُ قَدْ نَقَلَا  
وَذَا الَّذِي بِهِ الْقَضَاءُ قَدْ جَرَى  
تَفَاسَخَا بَعْدَ الْيَمِينِ أَبَدًا  
بِقِيَمَةٍ فَذَاكَ يَوْمٌ يَبْعَا  
فِي أَجَلٍ تَفَاسَخَا بَعْدَ الْحَلْفِ  
يَبْعُدُ وَالْعُرْفُ بِهِ قَدْ عُدِمَا  
لِبَائِعٍ نَهَجَ الْيَمِينِ سَالِكِ  
لِحَافِظِ الْمَذْهَبِ مَنْقُولَانِ  
حَتَّى يَقُولَ إِنَّهُ لَمْ يَنْقُضِ  
فِي الْقَبْضِ فِيمَا يَبْعُهُ نَقْدًا عُرِفَ  
مُسْتَضْحَبِ النَّقْدِ وَلَوْ بَعْدَ مَدَا ( )  
مَا لَمْ يُجَاوِزْ حَدَ الْإِبْتِيعِ  
جَارٍ كَقَبْضِ حُكْمُهُ قَدْ سَلَفَا  
أَوْ صِحَّةٍ فِي كُلِّ فِعْلٍ فِعْلٍ  
عَلَى خِلَافِ ذَاكَ ذُو اسْتِقْرَارِ  
فِيهِ يُرَدُّ بَيْنُهُ بَعْدَ الْحَلْفِ  
وَيَبْدَأُ الْيَمِينُ مَنْ يَبْعُ  
وَأَنْ يَقُتَ فَلَا جِتْهَادَ الْحَاكِمِ  
بِأَنَّهُ فِي سَفَهٍ قَدْ وَقَعَا

٨٥٢. ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَعْدَ الرِّضَا  
٨٥٣. وَقِيلَ لَا يُجْتَنَّبُ فِي الْفَسْخِ إِلَى  
٨٥٤. وَإِنْ يَقُتَ فَالْقَوْلُ لِلَّذِي اشْتَرَى  
٨٥٥. وَإِنْ يَكُنْ فِي جَنْبِهِ الْخُلْفُ بَدَا  
٨٥٦. وَمَا يَفُوتُ وَاقْتَضَى الرُّجُوعَا  
٨٥٧. وَحَيْثُمَا الْمَيْعُ بَاقٍ وَاخْتَلَفَ  
٨٥٨. وَقِيلَ ذَا إِنْ ادَّعَى الْمُتَبَاعُ مَا  
٨٥٩. وَإِنْ يَقُتَ فَالْقَوْلُ عِنْدَ مَالِكٍ  
٨٦٠. وَقِيلَ لِلْمُتَبَاعِ وَالْقَوْلَانِ  
٨٦١. وَفِي انْقِضَاءِ أَجَلٍ بِذَا قُضِيَ  
٨٦٢. وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُشْتَرٍ بَعْدَ الْحَلْفِ  
٨٦٣. وَهُوَ كَذَا لِبَائِعٍ فِيمَا عَدَا  
٨٦٤. كَالدُّورِ وَالرَّقِيقِ وَالرِّبَاعِ  
٨٦٥. وَالْقَبْضُ لِلسَّلْعَةِ فِيهِ اخْتِلَافَا  
٨٦٦. الْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعٍ لِلأَصْلِ  
٨٦٧. مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَاكَ عُرْفُ جَارٍ  
٨٦٨. وَتَابِعُ الْمَيْعِ كَالسَّرَجِ اخْتِلَفَ  
٨٦٩. وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَقُتِ الْمَيْعُ  
٨٧٠. وَذَا الَّذِي قَالَ بِهِ ابْنُ الْقَاسِمِ  
٨٧١. وَيَبْعُ مَنْ رُشِّدَ كَالدَّارِ ادَّعَى





## فصل في العَبْنِ

٩١٠. وَمَنْ يَغْنَبِنِ فِي مَبِيعٍ قَامَا فَشَرَطُهُ أَنْ لَا يَجُوزَ الْعَامَا  
 ٩١١. وَأَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِمَا صَنَعَ وَالْغَبْنُ بِالثَّلَاثِ فَمَا زَادَ وَقَعَ  
 ٩١٢. وَعِنْدَ ذَا يُفْسَخُ بِالْأَحْكَامِ وَلَيْسَ لِلْعَارِفِ مِنْ قِيَامِ

## فصل في الشُّفْعَةِ

٩١٣. وَفِي الْأُصُولِ شُفْعَةٌ مِمَّا شَرَعَ فِي ذِي الشِّيَاعِ وَيَحَدُّ تَمْتَنِعُ  
 ٩١٤. وَمِنْهُ بَنِي وَكَفَخَلِ النَّحْلِ تَدْخُلُ فِيهَا تَبْعًا لِلْأَصْلِ  
 ٩١٥. وَالْمَاءُ تَابِعٌ لَهُ فِيهِ أَحْكَامُ وَوَحْدَهُ إِنْ أَرْضُهُ لَمْ تُقَسِّمِ  
 ٩١٦. وَالْفُرْنُ وَالْحَمَامُ وَالرَّحَى الْقَضَا بِالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ فِيهَا قَدْ مَضَى  
 ٩١٧. وَفِي الشُّمَارِ شُفْعَةٌ إِنْ تَنَقَّسِمِ وَذَا إِنْ الْمَشْهُورُ فِي ذَاكَ التُّزِمُ  
 ٩١٨. وَمِثْلُهُ مَشْتَرَكٌ مِنَ الثَّمَرِ لِلْيُبْسِ إِنْ بَدُو الصَّلَاحِ قَدْ ظَهَرَ  
 ٩١٩. وَلَمْ تُبَيْعْ لِلْجَارِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَفِي طَرِيقٍ مُنْعَتِ وَأُنْذِرِ  
 ٩٢٠. وَالْحَيَوَانِ كُلُّهُ وَالْبَسِيرِ وَجُمْلَةُ الْعُرُوضِ فِي الْمَشْهُورِ  
 ٩٢١. وَفِي الزُّرُوعِ وَالْبُقُولِ وَالْخَضَرِ وَفِي مُعَيَّسٍ فِي الْأَرْضِ كَالْجَزْرِ  
 ٩٢٢. وَتَخْلَعُ حَيْثُ تَكُونُ وَاحِدَةً وَشَبْهُهَا وَفِي الْبَيْعِ الْفَاسِدَةِ  
 ٩٢٣. مَا لَمْ تُصَحَّحْ بِقِيمَةٍ تَجِبُ كَذَاكَ ذُو التَّعْوِيزِ ذَا فِيهِ يَجِبُ  
 ٩٢٤. وَالْخُلْفُ فِي صِنْفِ الْمُقَاتِيِ اشْتَهَرَ وَالْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ فِيهِ مُعْتَبَرُ  
 ٩٢٥. وَالتَّرْكُ لِلْقِيَامِ فَوْقَ الْعَامِ يُسْقِطُ حَقَّهُ مَعَ الْمَقَامِ  
 ٩٢٦. وَغَائِبٌ بَاقٍ عَلَيْهَا وَكَذَا ذُو الْعُذْرِ لَمْ يَجِدْ إِلَيْهَا مَنَقْدًا  
 ٩٢٧. وَالْأَبُ وَالْوَصِيُّ مَهْمَا عَفَلَا عَنْ حَدِّهَا فَحُكْمُهَا قَدْ بَطَلَا



٩٢٨. وَإِنْ يُنَازِعُ مُشْتَرٍ فِي الْإِنْقِصَا  
 ٩٢٩. وَلَيْسَ الْإِسْقَاطُ بِإِلَازِمٍ لِمَنْ  
 ٩٣٠. كَذَلِكَ لَيْسَ لِزِمَا مَنْ أَخْبَرَا  
 ٩٣١. وَشُفْعَةٌ فِي الشَّقْصِ يُعْطَى عَنْ عَوْضٍ  
 ٩٣٢. وَالْخُلْفُ فِي أَكْرِبَةِ الرَّبَاعِ  
 ٩٣٣. وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ مِنْ تَأْخِيرٍ  
 ٩٣٤. وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شُفْعَةٍ وَلَا  
 ٩٣٥. وَحَيْثُمَا فِي ثَمَنِ الشَّقْصِ اخْتِلَافٌ  
 ٩٣٦. إِنْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ لَيْسَ يَبْعُدُ  
 ٩٣٧. وَابْنُ حَبِيبٍ قَالَ بَلْ يَقُومُ  
 ٩٣٨. وَمَنْ لَهُ الشُّفْعَةُ مَهْمَا يَدَّعِي  
 ٩٣٩. فَمَا ادَّعَاهُ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ  
 ٩٤٠. وَالشَّقْصُ لِاثْنَيْنِ فَاغْلَى مُشْتَرَى  
 ٩٤١. إِنْ كَانَ مَا اشْتَرَى صَفْقَةً وَمَا  
 ٩٤٢. وَالشُّرَكَاءُ لِلشَّفِيعِ وَجَبَا  
 ٩٤٣. وَمَا بِعَيْبٍ حُطَّ بِالْإِطْلَاقِ  
 ٩٤٤. وَلَا يُجِيزُ مُشْتَرٍ لِبَائِعٍ  
 ٩٤٥. وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَضْمَنَ عَنْ  
 ٩٤٦. وَيَلْزَمُ الشَّفِيعُ حَالُ مَا اشْتَرَى  
 ٩٤٧. وَحَيْثُمَا الشَّفِيعُ لَيْسَ بِالْمَالِي
- فَلِلشَّفِيعِ مَعَ يَمِينِهِ الْقَضَا  
 أَسْقَطَ قَبْلَ الْبَيْعِ لَا عِلْمَ الثَّمَنِ  
 بِثَمَنِ أَعْلَى وَبِالنَّقْصِ الشَّرَا  
 وَالْمَنْعُ فِي التَّبَرُّعَاتِ مُفْتَرَضٌ  
 وَالدُّورِ وَالْحُكْمُ بِالِامْتِنَاعِ  
 فِي الْأَخْذِ أَوْ فِي التَّرْكِ فِي الْمَشْهُورِ  
 هِبَتُهَا وَإِزْنُهَا لَنْ يُحْطَلَ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ مُشْتَرٍ مَعَ الْخُلْفِ  
 وَقِيلَ مُطْلَقًا وَلَا يُعْتَمَدُ  
 وَبِاخْتِيَارٍ لِلشَّفِيعِ يُحْكَمُ  
 بَيْنَ الشَّقْصِ حَيْزَ التَّبَرُّعِ  
 وَخَصْمُهُ يَمِينُهُ مُعَيَّنَةٌ  
 يُمْنَعُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا يَرَى  
 فِي صَفَقَاتٍ مَا يَشَاءُ التَّرَمَّا  
 أَنْ يَشْفَعُوا مَعَهُ بِقَدْرِ الْأَنْصَابِ  
 عَنِ الشَّفِيعِ حُطَّ بِاتِّفَاقٍ  
 عَلَى الشَّفِيعِ لِاقْتِضَاءِ مَا نَعِ  
 مُسْتَشْفِعٍ لِمُشْتَرٍ مِنَ الثَّمَنِ  
 مِنْ جِنْسٍ أَوْ حُلُولٍ أَوْ تَأْخِيرٍ  
 قِيلَ لَهُ سُقِ ضَامِنًا أَوْ عَجَلِ





٩٨٧. وَالْحَلِيُّ لَا يُقَسِّمُ بَيْنَ أَهْلِهِ  
 ٩٨٨. وَأَجْرُ مَنْ يَقْسِمُ أَوْ يُعَدِّلُ  
 ٩٨٩. كَذَلِكَ الْكَاتِبُ لِلْوَثِيقَةِ  
 ٩٩٠. وَأَجْرَةُ الْكَيْيَالِ فِي التَّكْسِيرِ  
 ٩٩١. كَذَلِكَ فِي الْمَوْزُونِ وَالْمَكِيلِ  
 إِلَّا بِوَزْنٍ أَوْ بِأَخْذِ كُلِّهِ  
 عَلَى الرَّوْسِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ  
 لِلْقَاسِمِينَ مُقْتَفٍ طَرِيقَهُ  
 مِنْ بَائِعٍ تُؤْخَذُ فِي الْمَشْهُورِ  
 الْحُكْمُ ذَا مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

### فصل في المعاوضة

٩٩٢. يَجُوزُ عَقْدُ الْبَيْعِ بِالتَّغْوِيزِ  
 ٩٩٣. مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ  
 ٩٩٤. وَصَحَّ بِالْمَأْبُورِ حَيْثُ يُشْتَرَطُ  
 ٩٩٥. وَسَائِغٌ لِلْمَتَعَاوِضَيْنِ  
 ٩٩٦. لِأَجْلِ مَا كَانَ مِنَ التَّفْضِيلِ  
 ٩٩٧. وَجَائِزٌ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ  
 فِي جُمْلَةِ الْأَصُولِ وَالْعُرُوضِ  
 لَمْ يُؤْوَ بِمَا انْعِقَادُهُ يَقْرُ  
 مِنْ جِهَةٍ فَقَطُ أَوْ بَقِيَا مَعًا فَقَطُ  
 مِنْ جِهَةٍ فَقَطُ مَزِيدُ الْعَيْنِ  
 بِالنَّقْدِ وَالْخُلُولِ وَالتَّاجِيلِ  
 تَعَاوُضٌ وَإِنْ يَكُنْ بِبَيْئِلِهِ

### فصل في الإقالة

٩٩٨. إِقَالَةُ تَجُوزُ فِيمَا حَلًا  
 ٩٩٩. وَلِلْمُقَالِ صِحَّةُ الرُّجُوعِ  
 ١٠٠٠. وَفِي الْقَدِيمِ مِنْهُ لَا مُحَالَه  
 ١٠٠١. بَعْدَ الْيَمِينِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ  
 ١٠٠٢. وَالْفَسْخُ فِي إِقَالَةٍ مِمَّا انْتَهَجَ  
 ١٠٠٣. إِلَّا إِذَا الْمُقَالُ بِالرَّضَا دَفَعَ  
 ١٠٠٤. وَلَا يُقَالُ حَيْثُ لَمْ يَأْتِ الْأَجَلُ  
 بِالْمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقْلًا  
 بِحَادِثٍ يَخْدُثُ فِي الْمَبِيعِ  
 بِزَائِدٍ إِنْ كَانَ فِي الْإِقَالَةِ  
 يَعْلَمُهُ فِيمَا مَضَى مِنْ زَمَنِ  
 بِالصَّنْعَةِ التَّغْيِيرِ كَالْعَزْلِ انْتِهِجَ  
 لِمَنْ أَقَالَ أَجْرَةً لِمَا صَنَعَ  
 بِثَمَنِ أَذْنَى وَلَا وَقَفَتْ أَقْلُ

١٠٠٥. أَوْ تَمَنَّى أَكْثَرَ مِنْهُ لِأَمَدٍ  
 ١٠٠٦. وَهِيَ إِذَا كَانَتْ بِمِثْلِ الْمَالِ  
 ١٠٠٧. وَمُشْتَرٍ أَقَالَ مَهْمَا اشْتَرَطَا  
 ١٠٠٨. بِالْتَّمَنِ الْأَوَّلِ فَهُوَ جَائِزٌ  
 ١٠٠٩. وَسُوءَتْ إِقَالَةٌ فِيهَا أَكْثَرِي
- أَبْعَدَ مِمَّا كَانَ فِيهِ الْمُعْتَمَدُ  
 جَائِزَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ حَالِ  
 أَخَذَ الْمُبِيعُ إِنْ يَبِيعُ تَعَبًا  
 وَالْمُشْتَرِي بِهِ الْمُبِيعُ حَائِزٌ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْطَى الْكَرَاءَ الْمُكْتَرِي

### فصل في التولية والتصيير

١٠١٠. تَوَلِيَةُ الْمُبِيعِ جَائِزَةٌ مُطْلَقًا  
 ١٠١١. وَالشَّرْطُ فِي التَّصْيِيرِ أَنْ يُقَدَّرَا  
 ١٠١٢. وَالْعَرَضُ صَيِّرُهُ بِلاَ مُنَازَعَةٍ  
 ١٠١٣. وَجَائِزٌ فِيهِ مَزِيدُ الْعَيْنِ  
 ١٠١٤. وَالْخُلْفُ فِي تَصْيِيرِ مَا كَالِشُكْنَى  
 ١٠١٥. وَامْتَنَعَ التَّصْيِيرُ لِلصَّبِيِّ  
 ١٠١٦. وَالْأَبُ كَالْوَصِيِّ فِي التَّصْيِيرِ
- وَلَيْسَ فِي الطَّعَامِ ذَاكَ مُتَقَى  
 دَيْنٌ وَالْانْجَازُ لِمَا تَصَيَّرَا  
 وَالْحَيَوَانُ حَيْثُ لَا مُوَاضَعَةٌ  
 حَيْثُ يَقْلُ عَنْهُ قَدْرُ الدِّينِ  
 أَوْ تَمَرٍ مُعَيَّنٍ لِيُجَنَى  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا أَبٍ أَوْ وَصِيٍّ  
 تَخِيًّا بِالْجَهْلِ لِلْمَحْجُورِ

### فصل في السلم

١٠١٧. فِيهَا عِدَا الْأَصُولِ جَوِزَ السَّلَمُ  
 ١٠١٨. وَالشَّرْحُ لِلدَّمَةِ وَصَفٌ قَامَا  
 ١٠١٩. وَشَرَطُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ أَنْ يُرَى  
 ١٠٢٠. مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَذَرَعَ أَوْ عَدَدَ  
 ١٠٢١. وَشَرَطُ رَأْسِ الْمَالِ أَنْ لَا يُحْظَلَ  
 ١٠٢٢. وَجَازَ إِنْ أَخَّرَ كَالْيَوْمَيْنِ
- وَلَيْسَ فِي الْمَالِ وَلَكِنْ فِي الدَّمَمِ  
 يَقْبَلُ الْإِلْتِزَامُ وَالْإِلْزَامَا  
 مُصِيفًا مُوَجَّلاً مُقَدَّرًا  
 مِمَّا يُصَابُ غَالِبًا عِنْدَ الْأَمَدِ  
 فِي ذَاكَ دَفْعُهُ وَأَنْ يُعَجَّلَا  
 وَالْعَرَضُ فِيهِ بِخِلَافِ الْعَيْنِ





١٠٦٠. يَقْذِرُ مَا بَقِيَ لِلْحَصَادِ مِنْ بَعْدِ رَغِي حَظِّهِ الْمُعْتَادِ  
 ١٠٦١. وَإِنْ تَقَعْ وَقَدْ تَنَاهَى الْفُرْقَةُ فَالزَّوْجُ دُونَ شَيْءٍ اسْتَحَقَّهُ  
 ١٠٦٢. وَنُزِّلَ الْوَارِثُ فِي التَّائِيَةِ وَعَكْسِهِ مَنْزِلَةُ الْمُورُوثِ

### فصل في اختلاف المكري والمكثري

١٠٦٣. الْقَوْلُ لِلْمُكْرِي مَعَ الْخَلْفِ اعْتُمِدَ فِي مُدَّةِ الْكِرَاءِ حَيْثُ يَتَّقِدُ  
 ١٠٦٤. وَمَعَ سَكْنِ الْمُكْثَرِ وَمَا نَقَذَ تَخَالَفَا وَالْفَسْخُ فِي بَاقِي الْأَمَدِ  
 ١٠٦٥. ثُمَّ يُوَدِّي مَا عَلَيْهِ حَلَفَا فِي أَمَدِ السُّكْنَى الَّذِي قَدْ سَلَفَا  
 ١٠٦٦. وَإِنْ يَكُونَا قَبْلَ سَكْنَى اخْتَلَفَا فَالْفَسْخُ مَهْمَا نَكَلَا أَوْ حَلَفَا  
 ١٠٦٧. وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْحَالِفِ فِي لَاحِقِ الزَّمَانِ أَوْ فِي السَّالِفِ  
 ١٠٦٨. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْقَدْرِ قَبْلَ السُّكْنَى تَخَالَفَا وَالْفَسْخُ بَعْدَ سُنَّاتٍ  
 ١٠٦٩. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ سَكْنَى أَقْسَمَا وَفَسْخُ بَاقِي مُدَّةٍ قَدْ لَزَمَا  
 ١٠٧٠. وَحِصَّةُ السُّكْنَى يُوَدِّي الْمُكْثَرِي إِنْ كَانَ لَمْ يَتَّقِدْ لِمَاضِي الْأَشْهُرِ  
 ١٠٧١. وَالْقَوْلُ مِنْ بَعْدِ انْقِضَاءِ الْأَمَدِ لِلْمُكْثَرِي وَالْخَلْفُ إِنْ لَمْ يَتَّقِدْ  
 ١٠٧٢. كَذَلِكَ حُكْمُهُ مَعَ ادْعَائِهِ لِقَدْرِ بَاقِي مُدَّةِ اخْتِرَائِهِ  
 ١٠٧٣. وَالْقَوْلُ فِي الْقَبْضِ فِي الْجِنْسِ لِمَنْ شَاهِدُهُ مَعَ حَلْفِهِ حَالِ الزَّمَنِ

### فصل في كراء الرواحل والسفن

١٠٧٤. وَفِي الرَّوَاحِلِ الْكِرَاءِ وَالسُّفُنِ عَلَى الصَّهَانِ أَوْ بِتَعْيِينِ حَسَنٍ  
 ١٠٧٥. وَيُمنَعُ التَّأْجِيلُ فِي الْمَضْمُونِ وَمُطْلَقًا جَازَ بِذِي التَّعْيِينِ  
 ١٠٧٦. وَحَيْثُ مَكْثَرٌ لِعُدْرِ يَرْجَعُ فَلَا زِمَ لَهُ الْكِرَاءُ أَجْمَعُ  
 ١٠٧٧. وَوَاجِبٌ تَعْيِينُ وَقْتِ السَّفَرِ فِي السُّفُنِ وَالْمَقَرِّ لِلَّذِي اكْثَرِي



١٠٧٨. وَهُوَ عَلَى الْبَلَاغِ إِنْ شِئَ جَرَى

فِيهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْكِرَا

### فصل في الإجارة

١٠٧٩. الْعَمَلُ الْمَعْلُومُ مِنْ تَعْيِينِهِ

يَجُوزُ فِيهِ الْأَجْرُ مَعَ تَبَيُّنِهِ

١٠٨٠. وَلِلْأَجِيرِ أَجْرَةٌ مُكْمَلَةٌ

إِنْ تَمَّ أَوْ يَقْدَرُ مَا قَدْ عَمَلَهُ

١٠٨١. وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ حَيْثُ يَخْتَلِفُ

فِي شَأْنِهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ إِنْ حَلَفَ

١٠٨٢. وَإِنْ جَرَى النِّزَاعُ قَبْلَ الْعَمَلِ

تَحَالَفَا وَالرَّدُّ بَيْنَ جَلِي

١٠٨٣. وَإِنْ يَكُنْ فِي صِفَةِ الْمَصْنُوعِ

أَوْ نَوْعِهِ النِّزَاعُ ذَا وَقْعٍ

١٠٨٤. فَالْقَوْلُ لِلصَّانِعِ مِنْ بَعْدِ الْحَلْفِ

وَذَاكَ فِي مِقْدَارِ أَجْرَةِ عُرْفِ

١٠٨٥. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُ نُكُولٌ حَلَفَا

رَبُّ الْمَتَاعِ وَلَهُ مَا وَصَفَا

١٠٨٦. وَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْمَتَاعِ فِي

تَنَازُعٍ فِي الرَّدِّ مَعَ حَلْفِ قُفِي

١٠٨٧. وَالْقَوْلُ لِلْأَجِيرِ إِنْ كَانَ سَأَلَ

بِالْقُرْبِ مِنْ فَرَاغِهِ أَجَرَ الْعَمَلِ

١٠٨٨. بَعْدَ يَمِينِهِ لِمَنْ يُنَاكِزُ

وَبَعْدَ طَوْلٍ يَخْلِفُ الْمُسْتَأْجِرُ

١٠٨٩. وَالْوَصْفُ مِنْ مُسْتَهْلِكٍ لِمَا تَلَفَ

فِي يَدِهِ يُقْتَضَى بِهِ بَعْدَ الْحَلْفِ

١٠٩٠. وَشَرْطُهُ إِتْيَانُهُ بِمُشَبِّهِ

وَإِنْ بَجْهَلٍ أَوْ نُكُولٍ يَنْتَهِي

١٠٩١. فَالْقَوْلُ قَوْلُ خَصْمِهِ فِي وَصْفِهِ

مُسْتَهْلِكًا بِمُشَبِّهِ مَعَ حَلْفِهِ

١٠٩٢. وَكُلُّ مَنْ ضَمِنَ شَيْئًا أَتْلَفَهُ

فَهُوَ مُطَالَبٌ بِهِ أَنْ يُخْلِفَهُ

١٠٩٣. وَفِي ذَوَاتِ الْمِثْلِ مِثْلٌ يَجِبُ

وَقِيمَةٌ فِي غَيْرِهِ تَسْتَوْجِبُ

### فصل في الجعل

١٠٩٤. الْجُعْلُ عَقْدٌ جَائِزٌ لَا يُلْزَمُ

لَكِنْ بِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ يُحْكَمُ

١٠٩٥. وَلَيْسَ يَسْتَحِقُّ مِمَّا يُجْعَلُ

شَيْئًا سِوَى إِذَا يَتِمُّ الْعَمَلُ

١٠٩٦. كَالْحَفْرِ لِلْبُئْرِ وَرَدَّ الْآبِقِ وَلَا يُحْدُ بِزَمَانٍ لِأَثِقِ

### فصل في المساقاة

١٠٩٧. إِنَّ الْمَسَاقَاةَ عَلَى الْمُخْتَارِ  
 ١٠٩٨. وَالزَّرْعِ لَمْ يَنْبَسْ وَقَدْ تَحَقَّقَا  
 ١٠٩٩. وَأَلْحَقُوا الْمُقَاتِي بِالزَّرْعِ وَمَا  
 ١١٠٠. وَامْتَنَعَتْ فِي مُخْلِفِ الْإِطْعَامِ  
 ١١٠١. وَمَا يَحِلُّ بَيْنَهُ مِنَ الثَّمَرِ  
 ١١٠٢. وَفِي مُغَيِّبٍ فِي الْأَرْضِ كَالْجَزْرِ  
 ١١٠٣. وَإِنْ بِيَاضٌ قَلَّ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ  
 ١١٠٤. وَجَازَ أَنْ يَغْمَلَ ذَلِكَ الْعَامِلُ  
 ١١٠٥. بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا يَزْدَرُغُ  
 ١١٠٦. وَحَيْثُمَا اشْتَرَطَ رَبُّ الْأَرْضِ  
 ١١٠٧. وَلَا تَصِحُّ مَعَ كِرَاءٍ لَا وَلَا  
 ١١٠٨. وَلَا اشْتِرَاطَ عَمَلٍ كَثِيرٍ  
 ١١٠٩. وَلَا اخْتِصَاصِهِ بِكَيْلٍ أَوْ عَدَدٍ  
 ١١١٠. وَهِيَ بِشَطْرِ أَوْ بِمَا قَدِ اتَّفَقَ  
 ١١١١. وَالِدَفْعُ لِلزَّكَاةِ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ  
 ١١١٢. وَعَاجِزٌ مِنْ حَظِّهِ يُكْمَلُ  
 ١١١٣. وَحَيْثُ لَمْ يَنْدُ وَلَا يَوْجَدُ مَنْ  
 ١١١٤. فَعَامِلٌ يُلْغَى لَهُ مَا أَنْفَقَا
- لَا زِمَةَ بِالْعَقْدِ فِي الْأَشْجَارِ  
 قِيلَ مَعَ الْعَجْزِ وَقِيلَ مُطْلَقًا  
 كَالْوَرْدِ وَالْقُطْنِ عَلَى مَا قُدِّمَ  
 كَشَجَرِ الْمَوْزِ عَلَى الدَّوَامِ  
 وَغَيْرِ مَا يُطْعَمُ مِنْ أَجْلِ الصَّغَرِ  
 وَقَصَبِ السُّكَّرِ خُلْفٌ مُعْتَبَرٌ  
 وَرَبُّهُ يُلْغِيهِ فَهُوَ مُعْتَقَرٌ  
 لَكِنْ بِجُزْءٍ جُزْأَهَا يُبَايِلُ  
 مِنْ عِنْدِهِ وَجُزْءُ الْأَرْضِ تَبَعٌ  
 فَائِدُهُ فَالْفَسْخُ أَمْرٌ مُقْضِي  
 شَرْطُ الْبِيَاضِ لِسَوَى مَنْ عَمِلَا  
 يَبْقَى لَهُ كَمَثَلِ حَفَرٍ بِرٍ  
 أَوْ نَخْلَةٍ مِمَّا عَلَيْهِ قَدْ عَقْدُ  
 بِهِ وَحَدُّ أَمْدٍ لَهَا يَحِقُّ  
 بَيْنَهُمَا بِنِسْبَةِ الْجُزْءِ فَقَطْ  
 بِالْبَيْعِ مَعَ بَدْوِ الصَّلَاحِ الْعَمَلِ  
 يَنْوُبُ فِي ذَلِكَ مَنْابَ مُؤْتَمَنٍ  
 وَقَوْلُ خُذْ مَا نَابَ وَاخْرُجْ مُتَقَى

## فصل في الاغتراس

١١١٥. والَاغْتِرَاسُ جَائِزٌ لِمَنْ فَعَلَ  
مَنْ لَهُ الْبُقْعَةُ أَوْ لَهُ الْعَمَلُ  
١١١٦. وَالْحَدُّ فِي خِدْمَتِهِ أَنْ يُطْعِمَا  
وَيَقَعَ الْقَسْمُ بِجُزْءٍ عُلَمَا  
١١١٧. وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِمَّا عَمِلَا  
شَيْءٌ إِلَى مَا جَعَلَاهُ أَجَلَا  
١١١٨. وَشَرْطُ بُقْيَا غَيْرِ مَوْضِعِ الشَّجَرِ  
لِرَبِّ الْأَرْضِ سَائِعٌ إِذَا صَدَرَ  
١١١٩. وَشَرْطُ مَا يَثْقُلُ كَالْجِدَارِ  
مُتَمَتِّعٌ وَالْعَكْسُ أَمْرٌ جَارٍ  
١١٢٠. وَجَازَ أَنْ يُعْطَى بِكُلِّ شَجَرَةٍ  
تَنْبُتُ مِنْهُ حِصَّةٌ مُقَدَّرَةٌ

## فصل في المزارعة

١١٢١. إِنْ عَمِلَ الْعَامِلُ فِي الْمَزَارَعَةِ  
وَالْأَرْضُ مِنْ ثَانٍ فَلَا تَمَانَعُهُ  
١١٢٢. إِنْ أَخْرَجَا الْبَذْرَ عَلَى نِسْبَةٍ مَا  
قَدْ جَعَلَاهُ جُزْءًا بَيْنَهُمَا  
١١٢٣. كَالنَّصْفِ أَوْ كَنُصْفِهِ أَوْ السُّدُسِ  
وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ بِهِ فِي الْأَنْدَلُسِ  
١١٢٤. وَالتَّزِمَتْ بِالْعَقْدِ كَالِإِجَارَةِ  
وَقِيلَ بَلْ بِالْبَدْءِ لِلْعِمَارَةِ  
١١٢٥. وَالدَّرْسُ وَالتَّقْلَةُ مَهْمَا اشْتَرِطَا  
مَعَ عَمَلٍ كَانَ عَلَى مَا شَرِطَا  
١١٢٦. وَالشَّرْطُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ مَعْمُورٍ  
مِثْلَ الَّذِي أَلْفَى مِنَ الْمُحْظُورِ  
١١٢٧. وَلَيْسَ لِلشَّرَكَةِ مَعَهُ مَنْ بَقَا  
وَيَبْعُهُ مِنْهُ يَسُوعُ مُطْلَقًا  
١١٢٨. وَحَيْثُ لَا يَبْنَعُ وَعَامِلٌ زَرْعٍ  
فَغَرْمُهُ الْقِيَمَةُ فِيهِ مَا امْتَنَعَ  
١١٢٩. وَحَقُّ رَبِّ الْأَرْضِ فِيهَا قَدْ عَمَرَ  
بَاقٍ إِذَا لَمْ يَنْبِتِ الَّذِي بَذَرَ  
١١٣٠. بِعَكْسٍ مَا كَانَ لَهُ نَبَاتٌ  
وَلَمْ يَكُنْ بَعْدُ لَهُ ثَبَاتٌ  
١١٣١. وَجَازَ فِي الْبَذْرِ اشْتِرَاكُ وَالْبَقَرِ  
إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَةٍ مَا يُعْتَمَرُ  
١١٣٢. وَالزَّرْعُ لِلزَّرْعِ فِي أَشْيَاءٍ  
وَرَبُّ الْأَرْضِ يَأْخُذُ الْكِرَاءَ

١١٣٣. كَمَثَلِ مَا فِي الْغَضَبِ وَالطَّلَاقِ  
 ١١٣٤. وَالْخُلْفُ فِيهِ هَاهُنَا إِنْ وَقَعَا  
 ١١٣٥. قِيلَ لِذِي الْبَذْرِ أَوْ الْحِرَائِهِ  
 ١١٣٦. الْأَرْضِ وَالْبَذْرِ وَالْأَغْصَانِ  
 ١١٣٧. وَقَوْلُ مُدَّعٍ لِعَقْدِ الْإِحْتِرَا  
 ١١٣٨. وَحَيْثُ زَارِعٌ وَرَبُّ الْأَرْضِ قَدْ  
 ١١٣٩. فَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ وَالْيَمِينِ
- وَمَوْتِ زَوْجَيْنِ وَالْأَسْتِحْقَاقِ  
 مَا الشَّرْعُ مُقْتَضٍ لَهُ أَنْ يَمْنَعَا  
 أَوْ مُحَرَّرَ لِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثِهِ  
 وَفِيهِ أَيْضًا غَيْرُ ذَلِكَ جَارٍ  
 لَا الْإِزْدِرَاعَ مَعَ يَمِينِ أُثْرَا  
 تَدَاعِيَا فِي وَصْفِ حَرْثٍ يُعْتَمَدُ  
 وَقَلْبُهُمَا إِنْ شَاءَ مُسْتَتِينُ

### فصل في الشركة

١١٤٠. شَرَكَةٌ فِي مَالٍ أَوْ فِي عَمَلٍ  
 ١١٤١. وَفَسْخُهَا إِنْ وَقَعَتْ عَلَى الذَّمِّ  
 ١١٤٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْعَيْنِ ذَلِكَ اعْتِمَادًا  
 ١١٤٣. وَبِالطَّعَامِ جَازَ حَيْثُ اتَّفَقَا  
 ١١٤٤. وَجَازَ بِالْعَرْضِ إِذَا مَا قَوْمَا  
 ١١٤٥. كَذَا طَعَامُ جِهَةٍ لَا يَمْتَنِعُ  
 ١١٤٦. وَالْمَالُ خَلْطُهُ وَوَضْعُهُ يَبْذُ  
 ١١٤٧. وَحَيْثُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي الْعَمَلِ  
 ١١٤٨. وَحَاضِرٌ يَأْخُذُ فَائِدًا عَرْضُ  
 ١١٤٩. وَمَنْ لَهُ تَحَرُّفٌ إِنْ عَمِلَهُ
- أَوْ فِيهِمَا تَجَوُّزٌ لَا لِأَجَلٍ  
 وَيَقْسِمَانِ الرَّبِيعَ حُكْمٌ مُلْتَزِمٌ  
 تَجْزِي إِنْ الْجِنْسُ هُنَاكَ اتَّحَدَا  
 وَهُوَ لِيَاكٍ بِذَلِكَ مُتَقَى  
 مِنْ جِهَةٍ أَوْ جِهَتَيْنِ فَاغْلَمَا  
 وَعَيْنٌ أَوْ عَرْضٌ لَدَى الْأُخْرَى وَضِعُ  
 وَاحِدٌ أَوْ فِي الْأَشْرَاكِ مُعْتَمَدُ  
 فَشَرْطُهُ اتِّحَادُ شُغْلٍ وَتَحَلُّ  
 فِي غَيْبَةٍ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ مَرَضُ  
 فِي غَيْرِ وَقْتِ تَجَرُّهِ الْفَائِدُ لَهُ

### فصل في القراض

١١٥٠. إِنْ عَطَاءُ مَالٍ مَنْ بِهِ يُتَاجَرُ  
 لَيْسَتْ فَيْدَ دَافِعٌ وَتَاجِرُ

١١٥١. مَّا يُفَادُ فِيهِ جُزْءٌ يُعْلَمُ  
 ١١٥٢. وَالنَّقْدُ وَالْحُضُورُ وَالتَّعِينُ  
 ١١٥٣. وَلَا يَسُوعُ جَعْلُهُ إِلَى أَجَلٍ  
 ١١٥٤. وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ شَيْءٍ يُنْقَرَدُ  
 ١١٥٥. وَالْقَوْلُ قَوْلُ عَامِلٍ إِنْ يُتَكَلَّفُ  
 ١١٥٦. كَذَلِكَ فِي ادِّعَائِهِ الْخِسَارَةَ  
 ١١٥٧. وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ فِي غَيْرِ السَّفَرِ  
 ١١٥٨. وَعِنْدَمَا مَاتَ وَلَا أَمِينٍ فِي  
 ١١٥٩. رُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ الْمَالُ وَلَا  
 ١١٦٠. وَهُوَ إِذَا أَوْصَى بِهِ مُصَدِّقُ  
 ١١٦١. وَأَجْرُ مِثْلِ أَوْ قَرَضٍ مِثْلٍ
- هُوَ الْقَرَضُ وَيَفْعَلُ يَلْزَمُ  
 مِنْ شَرْطِهِ وَيُمنَعُ التَّضْمِينُ  
 وَفَسْخُوحُهُ مُسْتَوْجِبٌ إِذَا نَزَلَ  
 بِهِ مِنَ الرَّبْحِ وَإِنْ يَقَعَ يُرَدُّ  
 فِي جُزْءِ الْقَرَضِ أَوْ حَالِ التَّلَفِ  
 وَكَوْنُهُ قَرَضًا أَوْ إِجَارَةً  
 نَفَقَةٌ وَالرَّكْ شَرْطٌ لَا يُقَرَّرُ  
 وَرَائِهِ وَلَا أَتَوْا بِالْحَلْفِ  
 شَيْءٌ مِنَ الرَّبْحِ لَنْ قَدْ عَمِلَا  
 فِي صِحَّةٍ أَوْ مَرَضٍ يُسْتَوْثَقُ  
 لِعَامِلٍ عِنْدَ فسادِ الْأَصْلِ

## بابُ

## التبرعات

١١٦٢. الحَبْسُ فِي الْأَصُولِ جَائِزٌ وَفِي  
 ١١٦٣. وَلَا يَصِحُّ فِي الطَّعَامِ وَاخْتَلَفَ  
 ١١٦٤. وَلِلْكِبَارِ وَالصَّغَارِ يُعَقَّدُ  
 ١١٦٥. وَيَجِبُ النَّصُّ عَلَى الثَّمَارِ  
 ١١٦٦. وَمَنْ يُحْبِسُ دَارَ سُكْنَاهُ فَلَا  
 ١١٦٧. وَنَافِذُ تَحْبِيسٍ مَا قَدْ سَكَنَتْهُ  
 ١١٦٨. إِنْ كَانَ مَا حُبِسَ لِلْكِبَارِ  
 ١١٦٩. وَكُلُّ مَا يَشْتَرِطُ الْمُحْبِسُ  
 ١١٧٠. مِثْلَ التَّسَاوِيِ وَدُخُولِ الْأَسْفَلِ  
 ١١٧١. وَحَيْثُ جَاءَ مُطْلَقًا لَفْظُ الْوَلَدِ  
 ١١٧٢. لَا وَلَدُ الْإِنَاثِ إِلَّا حَيْثُمَا  
 ١١٧٣. وَمِثْلُهُ فِي ذَا بَنِيٍّ وَالْعَقَبِ  
 ١١٧٤. وَالْحَوَازُ شَرْطُ صِحَّةِ التَّحْبِيسِ  
 ١١٧٥. لِحَاثِزِ الْقَبْضِ وَفِي الْمَشْهُورِ  
 ١١٧٦. وَيُكْتَفَى بِصِحَّةِ الْإِشْهَادِ  
 ١١٧٧. وَيَنْفُذُ التَّحْبِيسُ فِي جَمِيعِ مَا  
 ١١٧٨. وَالْأَخُ لِلصَّغِيرِ قَبْضُهُ وَجَبَ  
 ١١٧٩. وَالْأَبُ لَا يَقْبِضُ لِلصَّغِيرِ مَعَ
- مُنَوَّعِ الْعَيْنِ بِقَصْدِ السَّلَفِ  
 فِي الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ مَنْ سَلَفَ  
 وَلِلْجَنِينِ وَلَمْ يَنْ سَيُولَدُ  
 وَالزَّرْعِ حَيْثُ الْحَبْسُ لِلصَّغَارِ  
 يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يُعَايِنَ الْخَلَاءُ  
 بِمَا كَالَاكْتِرَاءِ مِنْ بَعْدِ السَّنَةِ  
 وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْهَبَاتِ جَارِي  
 مِنْ سَائِعِ شَرْعًا عَلَيْهِ الْحَبْسُ  
 وَيَنْعِي حِظًّا مَنْ يَفْقِرُ ابْتِغَاءً  
 فَوَلَدُ الذَّكَوْرِ دَاخِلٌ فَقَدْ  
 بَنَتْ لِصُلْبٍ ذَكَرُهَا تَقَدَّمَ  
 وَشَامِلٌ ذُرِّيَّتِي فَمُنْسَجِبٌ  
 قَبْلَ حُدُوثِ مَوْتٍ أَوْ تَفْلِيسٍ  
 إِلَى الْوَصِيِّ الْقَبْضُ لِلْمُخْجَوْرِ  
 إِنْ أَعْوَزَ الْحَوَازُ لِعَذْرِ بَادٍ  
 مُحْبَسٌ لِقَبْضِهِ قَدْ قَدَّمَ  
 مَعَ اشْتِرَاكِهِ وَبِتَقْدِيمِ مَنْ أَبَ  
 كَبِيرِهِ وَالْحَبْسُ إِزْتُ إِنْ وَقَعَ

وَصَحَّ الْحَوْرُ بِوَجْهِ كَافٍ  
جُزْءٍ مُعَاشٍ حُكْمُ تَحْبِيسٍ قَفِي  
لِنَفْسِهِ وَيَالِغُ مَحْجُورُ  
لِلْمَوْتِ لَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْحَبْسِ  
تَضِيقُ عَمَّنْ دُونَهُ بِهَا أَحَقُّ  
يُرَدُّ مُطْلَقًا وَمَعَ عِلْمٍ أَسَا  
وَاتَّفَقُوا مَعَ عِلْمِهِ قَبْلَ الشَّرَا  
مَنْ فَائِدِ الْمَبِيعِ حَتَّى يَتَصِفَ  
وَلَيْسَ يَعْدُو حُبْسٌ مَحَلَّهُ  
ثَمْنُهُ فِي مِثْلِهِ ثُمَّ وَقَفَ  
وَطَالِبُ قِسْمَةِ نَفْعٍ لَمْ يُسَيِّ

١١٨٠. إِلَّا إِذَا مَا أَمَكَّنَ التَّلَافِي  
١١٨١. وَإِنْ يُقَدِّمُ غَيْرُهُ جَازَ وَفِي  
١١٨٢. وَنَافِذُ مَا حَازَهُ الصَّغِيرُ  
١١٨٣. وَبِإِنْسِحَابِ نَظَرِ الْمُحْبَسِ  
١١٨٤. وَمَنْ لِسُكْنَى دَارٍ تَحْبِيسٍ سَبَقُ  
١١٨٥. وَمَنْ يَبِيعُ مَنْ عَلَيْهِ حُبْسًا  
١١٨٦. وَالْخَلْفُ فِي الْمُبْتَاعِ هَلْ يَعْطِي الْكِرَا  
١١٨٧. وَيَقْتَضِي الثَّمَنَ إِنْ كَانَ تَلَفَ  
١١٨٨. وَإِنْ يَمُتُ مَنْ قَبْلَ لَا شَيْءَ لَهُ  
١١٨٩. وَغَيْرُ أَضَلِّ عَادِمِ النَّفْعِ صُرِفَ  
١١٩٠. وَلَا تُبَيِّنُ قِسْمَةُ فِي حُبْسٍ

### فصل في الصدقة والهبة وما يتعلق بهما

مَوْتٍ وَبِالذَّيْنِ الْمَحِيطِ تُعْتَرَضُ  
وَمِلْكُهُمَا بِغَيْرِ إِزِثٍ اتَّقَى  
وَالْفَقَرَاءُ وَأُولَى الْأَرْحَامِ  
بِهِ عَلَى مَحْجُورِهِ لَنْ يَتَّقَى  
وَجَبْرُهُ مَهْمَا أَبَاهُ مُتَضَيِّعُ  
بِالْحَوْرِ وَالْخَلْفُ أَتَى هَلْ يُجْبَرُ  
لِصَنَفِهِمْ مَنْ جِهَةِ الْمُعَيَّنِ  
لِقَبْضِ مَا يَخْتَصُّ بِالصَّغِيرِ

١١٩١. صَدَقَةُ مَحْجُورٍ إِلَّا مَعَ مَرَضٍ  
١١٩٢. وَلَا رُجُوعَ بَعْدَ لِلْمَصْدَقِ  
١١٩٣. كَذَلِكَ مَا وَهَبَ لِلْإِيَامِ  
١١٩٤. وَالْأَبُ حَوْرُهُ لِمَا تَصَدَّقَا  
١١٩٥. وَلِلْمُعَيَّنِينَ بِالْحَوْرِ تَصَيَّحُ  
١١٩٦. وَفِي سِوَى الْمُعَيَّنِينَ يُؤْمَرُ  
١١٩٧. وَالْجَبْرُ مَحْتَمُومٌ بِذِي تَعَيَّنِ  
١١٩٨. وَلِلْأَبِ التَّقْدِيمُ لِلْكَبِيرِ

١١٩٩. وَحَوْزٌ حَاضِرٌ لِّغَائِبٍ إِذَا  
 ١٢٠٠. وَمَا عَلَى الْبَتِّ لِشَخْصٍ عَيْنًا  
 ١٢٠١. وَغَيْرُ مَا يُبْتِ إِذْ يُعَيَّنُ  
 ١٢٠٢. وَلِلْأَبِ الْقَبْضُ لِمَا قَدَّ وَهَبَا  
 ١٢٠٣. إِلَّا الَّذِي يَهَبُ مِنْ نَقْدِيهِ  
 ١٢٠٤. إِلَى أَمِينٍ وَعَنْ الْأَمِينِ  
 ١٢٠٥. وَإِنْ يَكُنْ مَوْضِعَ سُكْنَاهُ يَهَبُ  
 ١٢٠٦. وَمَنْ يَصِحُّ قَبْضُهُ وَمَا قَبْضُ  
 ١٢٠٧. يَبْطُلُ حَقُّهُ بِإِلَّا خِلَافٍ
- كَانَا شَرِيكَيْنِ بِهَا قَدْ أَنْفَدَا  
 فَهَوَلَهُ وَمَنْ تَعَدَّى ضَمِينَا  
 رُجُوعُهُ لِلْمَلِكِ لَيْسَ يَحْسُنُ  
 وَلَدُهُ الصَّغِيرَ شَرَعًا وَجَبَا  
 فَشَرْطُهُ الْخُرُوجُ مِنْ يَدَيْهِ  
 يُغْنِي اشْتِرَاءَ هَبِّهِ بَعْدَ خِينِ  
 فَإِنْ الْإِخْلَاءُ لَهُ حُكْمٌ وَجَبَ  
 مُعْطَاهُ مُطْلَقًا لِتَفْرِيطِ عَرَضِ  
 إِنْ فَاتَهُ فِي ذَلِكَ التَّلَافِي

### فصل في الاعتصار

١٢٠٨. الْإِعْتَصَارُ جَارٌ فِيمَا يَهَبُ  
 ١٢٠٩. وَالْأُمُّ مَا حَيَّ أَبٌ تَعْتَصِرُ  
 ١٢١٠. وَضَمَّنَ الْوَفَاقُ فِي الْحُضُورِ  
 ١٢١١. وَكُلُّ مَا يَجْرِي بِلَفْظِ الصَّدَقَةِ  
 ١٢١٢. وَلَا اِعْتِصَارَ مَعَ مَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ  
 ١٢١٣. وَفَقَرُ مَوْهوبٍ لَهُ مَا كَانَ  
 ١٢١٤. وَمَا اِعْتَصَارٌ يَبِيعُ شَيْءٌ قَدْ وَهَبَ  
 ١٢١٥. لَكِنَّهُ يُعَدُّ مَهْمَا صَارَا  
 ١٢١٦. وَقِيلَ بَلْ يَصِحُّ إِنْ مَالَ شُهِرَ
- أَوْلَادُهُ قَصْدُ الْمَحَبَةِ الْأَبُ  
 وَحَيْثُ جَارَ الْإِعْتَصَارُ يُذَكَّرُ  
 إِنْ كَانَ الْإِعْتَصَارُ مِنْ كَبِيرٍ  
 فَالْإِعْتَصَارُ أَبَدًا لَنْ يُلْحَقَهُ  
 لَهُ أَوْ النِّكَاحِ أَوْ دَيْنٍ عَرَضُ  
 لَمَنْعِ الْإِعْتَصَارِ قَدْ أَبَانَ  
 مَنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ بِهِ كَمَا يَحِبُّ  
 ذَاكَ لِمَوْهوبٍ لَهُ مُعْتَصِرَا  
 لَهُ وَإِلَّا فَلِحَوْزٍ يَفْتَقِرُ



## فصل في العُمري وما يُلحق بها

١٢١٧. هَبَّةُ غَلَّةِ الْأُصُولِ الْعُمَرَى بِخَوْزِ الْأَصْلِ خَوْزُهَا اسْتَقَرَّ  
١٢١٨. طَوَّلَ حَيَاةَ مَعْمَرٍ أَوْ مُدَّهُ مَعْلُومَةٍ كَالْعَامِ أَوْ مَا بَعْدَهُ  
١٢١٩. وَبَيَّعَهَا مُسَوِّغٌ لِلْمُعَمَّرِ مِنْ مُعْمَرٍ أَوْ وَارِثٍ لِلْمُعَمَّرِ  
١٢٢٠. وَغَلَّةٌ لِلْحَيَوَانِ إِنْ تَهَبَّ فَمِنْحَةٌ تُدْعَى وَلَيْسَتْ تُجْتَنَّبُ  
١٢٢١. وَخِدْمَةٌ الْعَبْدِ هِيَ الْإِخْدَامُ وَالْخَوْزُ فِيهِمَا لَهُ التَّزَامُ  
١٢٢٢. حَيَاةُ مُخْدَمٍ أَوْ الْمُنْصُوحِ أَوْ أَمْدُ عُنَيْنٍ بِالتَّضَرُّعِ  
١٢٢٣. وَأَجْرَةُ الرَّاعِي لِمَا قَدْ مُنِحَا عَلَى الَّذِي بِمِنْحَةٍ قَدْ سَمِحَا  
١٢٢٤. وَجَائِزٌ لِإِنْحِاحِ فِيهَا الشَّرَا بِمَا يَرَاهُ نَاجِزًا أَوْ مُؤَخَّرًا

## فصل في الإرفاق

١٢٢٥. إِزْفَاقٌ جَارٍ حَسَنٌ لِلْجَارِ بِمَسْقَى أَوْ طَرِيقٍ أَوْ جِدَارٍ  
١٢٢٦. وَالْحُدُّ فِي ذَاكَ إِنْ حُدَّ اقْتَفَى وَعُدٌّ فِي إِرْفَاقِهِ كَالسَّلَفِ

## فصل في حُكْمِ الْخَوْزِ

١٢٢٧. وَالْأَجْنَبِيُّ إِنْ يَحْزُ أَضْلًا يَحَقُّ عَشْرَ سَنِينَ فَالْتَّمَلُكَ اسْتَحَقَّ  
١٢٢٨. وَانْقَطَعَتْ حُجَّةُ مَدَّعِيهِ مَعَ الْحُضُورِ عَنْ خِصَامٍ فِيهِ  
١٢٢٩. إِلَّا إِذَا أَثْبَتَ خَوْزًا بِالْكِرَا أَوْ مَا يُضَاهِيهِ فَلَنْ يُعْتَبَرَ  
١٢٣٠. أَوْ يَدَّعِي حُصُولَهُ تَبَرُّعًا مِنْ قَائِمٍ فَلْيُثْبِتَنَّ مَا ادَّعَا  
١٢٣١. أَوْ يَخْلِفُ الْقَائِمُ وَالْيَمِينُ لَهُ إِنْ ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْهُ مُعَمَّلَانَهُ  
١٢٣٢. وَيُثْبِتُ الدَّفْعَ وَإِلَّا الطَّالِبُ لَهُ الْيَمِينُ وَالتَّقْضَى لَا زَبَّ  
١٢٣٣. وَإِنْ يَكُنْ مُدَّعِيًا إِقَالَهُ فَمَعَ يَمِينِهِ لَهُ الْمُقَالَهُ

أَوِ الثَّمَانِ فِي انْقِطَاعِ الْقَائِمِ  
 خَصِيمِهِ فِي مُدَّةِ الْحُوزِ انْتَفَعُ  
 حُجَّتُهُ بَاقِيَةً مُفِيدُهُ  
 وَفِي الَّتِي تَوَسَّطَتْ قَوْلَانِ  
 بِنِسْبَةِ الرَّجَالِ لَا النَّسْوَانِ  
 بِحَسَبِ اغْتِمَارِهِمْ يَخْتَلِفُ  
 وَالزَّرْعُ لِلْأَرْضِ وَالْاِعْتِمَارُ  
 وَذُو تَشَاوُجٍ كَالْأَبْعَدَيْنِ  
 مَا كَانَ أَوْ بِالْبَيْعِ بِاتِّفَاقٍ  
 وَالْغَرْسُ أَوْ عَقْدُ الْكِرَا قَوْلَانِ  
 بِالْعَامِ وَالْعَامَيْنِ فِي اللَّبَّاسِ  
 حُوزُ بَعَامَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا  
 زَادَ حَصُولُ الْحُوزِ فِيهَا اسْتُخْدِمَا  
 مَعَ عِلْمِهِ حُوزٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 وَالْأَسْفَلُ الْأَقْدَمُ فِيهِ قُدِّمَا  
 وَلَوْلَوْ وَاجِدُهُ بِهِ حَرِي

١٢٣٤. وَالتَّسْعُ كَالْعَشْرِ لَدَى ابْنِ الْقَاسِمِ  
 ١٢٣٥. وَالْمُدْعَى إِنْ أَثْبَتَ النِّزَاعَ مَعَ  
 ١٢٣٦. وَقَائِمٌ ذُو غَيِّةٍ بَعِيدُهُ  
 ١٢٣٧. وَالْبُعْدُ كَالسَّيِّعِ وَكَالثَّمَانِ  
 ١٢٣٨. وَكَالْحُضُورِ الْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ  
 ١٢٣٩. وَالْأَقْرَبُونَ حُوزُهُمْ مُخْتَلِفُ  
 ١٢٤٠. فَإِنْ يَكُنْ بِمَثَلِ سُكْنَى الدَّارِ  
 ١٢٤١. فَهُوَ بِمَا يَحُوزُ الْأَرْبَعِينَ  
 ١٢٤٢. وَمِثْلُهُ مَا حِيزَ بِالْعِتَاقِ  
 ١٢٤٣. وَفِيهِ بِالْهَذْمِ وَبِالْبَيِّنَانِ  
 ١٢٤٤. وَفِي سَوَى الْأَصُولِ حُوزُ النَّاسِ  
 ١٢٤٥. وَمَا كَمَرَكُوبٍ فِيهِ لَزِمَا  
 ١٢٤٦. وَفِي الْعِيْدِ بِثَلَاثَةِ فَمَا  
 ١٢٤٧. وَالْوِطْءُ لِلْإِمَاءِ بِاتِّفَاقٍ  
 ١٢٤٨. وَالْمَاءُ لِلْأَعْلَى فِيمَا قُدِّمَا  
 ١٢٤٩. وَمَا رَمَى الْبَحْرُ بِهِ مِنْ عَنَرٍ

### فصل في الاستحقاق

بَيِّنَةٌ مُثْبِتَةٌ مَا يَزْعَمُ  
 مِنْ قَبْلِ ذَا بَأْيٍ وَجْهِ مَلَكَةٍ  
 وَفِي سِوَاهَا قَبْلُ الْاِعْذَارِ يَحِقُّ

١٢٥٠. الْمُدْعَى اسْتِحْقَاقُ شَيْءٍ يَلْزَمُ  
 ١٢٥١. مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفٍ لِمَنْ تَمَلَّكَهُ  
 ١٢٥٢. وَلَا يَمِينُ فِي أَصُولِ مَا اسْتُحِقُّ

فهو على من باع منه يَرْجِعُ  
 فإن أتى بما يُفِيدُ أَعْمَلًا  
 عَلَى الَّذِي كَانَ لَهُ الْمِيعُ  
 مع شُبْهَةٍ قَوِيَّةٍ تَجَلَّى  
 بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ فِي الْمَوْضِعِ  
 مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ عُرُوضٍ تُوْجَدُ  
 بِوَاحِدٍ عَذْلٍ وَالْإِنْسَانِ أَحَقُّ  
 تَوَافُقُ الْخُصْمَيْنِ فِي الْحُدُودِ  
 بِقِسْمَةٍ عَلَى الْمَحَاجِرِ حَكَمٌ  
 وَبِالْحَيَازَةِ سَوَاهُمُ شَهَدَا  
 وَنَسَبِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ مَأْلُوفَةٌ  
 مُعْظَمُ مَا اشْتَرَى فَالتَّخْيِيرُ حَقٌّ  
 بِقِسْطِهِ وَالرَّدُّ لِلْجَمِيعِ  
 يَلْزُمُهُ الْبَاقِي بِمَا لَهُ يَحِقُّ  
 أَنْفُسِهِ يُرَدُّ بِالْإِطْلَاقِ  
 إِنْ سَاكَ بَاقِيهِ لِمَا فِيهِ جُهْلٌ  
 يَرْجِعُ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ  
 وَقَبْلَ الْقِسْمَةِ فَالْقِسْمُ اسْتَحَقُّ  
 بِقِسْطِهِ مِمَّا انْقَسَامُهُ أَتَقِي  
 فَهُوْلُهُ مِنْ قَبْلِ قَسْمِ الْمَغْنَمِ

١٢٥٣. وَحَيْثُمَا يَقُولُ مَالِي مَدْفَعٌ  
 ١٢٥٤. وَإِنْ يَكُنْ لَهُ مَقَالٌ أَجْلًا  
 ١٢٥٥. وَمَالُهُ فِي عَجْزِهِ رَجُوعٌ  
 ١٢٥٦. وَالْأَصْلُ لَا تَوْقِيفَ فِيهِ إِلَّا  
 ١٢٥٧. وَفِي سِوَى الْأَصْلِ بِدَعْوَى الْمُدَّعِي  
 ١٢٥٨. وَمَالُهُ عَيْنٌ عَلَيْهَا يَشْهَدُ  
 ١٢٥٩. وَيُكْتَفَى فِي حَوْزِ الْأَصْلِ الْمُسْتَحَقُّ  
 ١٢٦٠. وَنَابَ عَنْ حَيَازَةِ الشُّهُودِ  
 ١٢٦١. وَوَاجِبٌ إِعْمَالُهَا إِنْ الْحَكَمَ  
 ١٢٦٢. وَجَازَ أَنْ يُنْبِتَ مِلْكًا شَهِدَا  
 ١٢٦٣. إِنْ كَانَ ذَا تَسْمِيَةٍ مَعْرُوفَةٍ  
 ١٢٦٤. وَمُشْتَرِي الْمِثْلِيِّ مَهْمَا يُسْتَحَقُّ  
 ١٢٦٥. فِي الْأَخْذِ لِلْبَاقِي مِنَ الْمِيعِ  
 ١٢٦٦. وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُ الْيَسِيرُ مَا اسْتَحَقُّ  
 ١٢٦٧. وَمَالُهُ التَّقْوِيمُ بِاسْتِحْقَاقِ  
 ١٢٦٨. إِنْ كَانَ فِي مُعَيَّنٍ وَلَا يَحِلُّ  
 ١٢٦٩. وَإِنْ يَكُنْ أَقْلَهُ فَالْحُكْمُ أَنْ  
 ١٢٧٠. وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الشَّيْءِ الْمُسْتَحَقُّ  
 ١٢٧١. وَالْخَلْفُ فِي تَمَسُّكِ بِمَا بَقِيَ  
 ١٢٧٢. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْفَيْءِ مَالُ الْمُسْلِمِ

١٢٧٣. وَإِنْ يَقُمْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ قُسِمَا  
فَهُوَ بِهِ أَوَّلَىٰ بِمَا تَقَوَّما  
١٢٧٤. وَمُسْتَعِيرٌ وَحَائِزٌ مَا سَاقَ مَنْ  
أَمَّنَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالثَّمَنِ  
١٢٧٥. وَيُؤْخَذُ الْمَأْخُوذُ مِنْ لَصِيٍّ بِلَا  
شَيْءٍ وَمَا يُفْدَىٰ بِمَا قَدْ بُذِلَا

### فصل في العارية والوديعة والأمانة

١٢٧٦. وَمَا اسْتَعِيرَ رَدُّهُ مُسْتَوْجِبٌ  
وَمَا ضَمَانُ الْمُسْتَعِيرِ يَجِبُ  
١٢٧٧. إِلَّا بِقَابِلِ الْمَغِيبِ لَمْ تَقُمْ  
بَيْنَةُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عُدِمَ  
١٢٧٨. أَوْ مَا الْمَعَارُ فِيهِ قَدْ تَحَقَّقَا  
تَعَدَّ أَوْ فَرَّطَ فِيهِ مُطْلَقَا  
١٢٧٩. وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُسْتَعِيرٍ حَلَفَا  
فِي رَدِّ مَا اسْتَعَارَ حَيْثُ اخْتَلَفَا  
١٢٨٠. مَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا يُغَابُ عَادَهُ  
عَلَيْهِ أَوْ أُخِذَ بِالشَّهَادَةِ  
١٢٨١. فَالْقَوْلُ لِلْمَعِيرِ فِيمَا بَيْنَهُ  
وَمُدَّعِي الرَّدِّ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ  
١٢٨٢. وَالْقَوْلُ فِي الْمَدَةِ لِلْمَعِيرِ  
مَعَ حَلْفِهِ وَعَجْزِ مُسْتَعِيرِ  
١٢٨٣. كَذَلِكَ فِي مَسَافَةِ لِمَا رَكِبَ  
قَبْلَ الرُّكُوبِ ذَالَهُ فِيهِ يَجِبُ  
١٢٨٤. وَالْمُدَّعِيُ خَيْرٌ أَنْ يَرْكَبَا  
مِقْدَارَ مَا حَدَّ لَهُ أَوْ يَذْهَبَا  
١٢٨٥. وَالْقَوْلُ مِنْ بَعْدِ الرُّكُوبِ ثَبَتَا  
لِلْمُسْتَعِيرِ إِنْ بِمُشَبِّهِهَ أَتَى  
١٢٨٦. وَإِنْ أَتَى فِيهِ بِمَا لَا يُشَبِّهُ  
فَالْقَوْلُ لِلْمَعِيرِ لَا يَسْتَبِيهُ  
١٢٨٧. وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي الْكَرَاءِ فِي  
مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَا يَلِيْقُ  
١٢٨٨. وَمَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَا يَلِيْقُ  
وَيَضْمَنُ الْمُوَدَّعُ مَعَ ظُهُورِ  
١٢٨٩. وَلَا ضَمَانَ فِيهِ لِلْمُسْتَعِيرِ  
١٢٩٠. وَلَا ضَمَانَ فِيهِ لِلْمُسْتَعِيرِ  
١٢٩١. وَالتَّجَرُّ بِالْمُوَدَّعِ مَنْ أَعْمَلَهُ  
يَضْمَنُهُ وَالرَّيْبُ كُلُّهُ لَهُ

وفي ادعاء ردّها مع الخلف  
 فلا غنا في الردّ أن يبيّنه  
 ليسوا الشيء منه يضمنونا  
 ومُرسل صخبته بالمال  
 وصانع لم يتصب للعمّل  
 بخضرة الطالب أو بمنزله  
 في غير قابل المغيب فاستين  
 فيما عليه الأجر والمأمور  
 في حالة البضاعة المشتركة  
 وصمين الطعام باتفاق  
 والإثمّ عام غير مُستين  
 والأوّل الأوّل لدى مَنْ حَقَّقَا  
 وبَعْضُهُمْ يَقُولُ بَلْ يُضْمَنُ

١٢٩٢. والقول قول مودع فيما تلف  
 ١٢٩٣. ما لم يكن يقبضه بيّنه  
 ١٢٩٤. والأمناء في الذي يلونا  
 ١٢٩٥. كالأب والوصيّ والدلال  
 ١٢٩٦. وعامل القراض والموكّل  
 ١٢٩٧. وذو انتصاب مثله في عمله  
 ١٢٩٨. والمستعير مثلهم والمرتهن  
 ١٢٩٩. ومودع لدينه والأجير  
 ١٣٠٠. ومثله الراعي كذا ذو الشريك  
 ١٣٠١. وحامل للثقل بالإطلاق  
 ١٣٠٢. والقول قوّلهم بلا يمين  
 ١٣٠٣. وقيل من بعد اليمين مطلقا  
 ١٣٠٤. وحارس الحمايم ليس يضمن

### فصل في القرض وهو السلف

في كلّ شيء ما عدا الجوّاري  
 وحاكم بذاك كلّ منعه  
 قبل انقضاء أجل قد حدا  
 ألزم من سلفه قبوله

١٣٠٥. القرض جائز وفعل جار  
 ١٣٠٦. وشروطه أن لا يكرّ منفعته  
 ١٣٠٧. وليس باللازم أن يُردّا  
 ١٣٠٨. وإن رأى مُسلف تعجيله

## باب في العتق وما يتصل به

١٣٠٩. العتق بالتدبير والوصاة وبالكتابة وبالبيات  
 ١٣١٠. وليس في التدبير والتبيل  
 ١٣١١. والعتق بالمال هو المكاتبه  
 ١٣١٢. ومعتق للجزء من عبده  
 ١٣١٣. وحظ من شاركه يقوم  
 ١٣١٤. وعتق من سيده يمثل  
 ١٣١٥. ومن مال عنقه منجم  
 ١٣١٦. والقول للسيد في مال حصل  
 ١٣١٧. وحكمه كالحرف في التصرف
- وبالكتابة وبالبيات  
 إلى الرجوع بعد من سبيل  
 وماله بالجبر من مطالبه  
 مطالب بالحكم أن يكمله  
 عليه في السر وعتق يلزم  
 به إذا ما شأنه يتل  
 يكون عبدا مع بقاء ذرهم  
 والخلف في قدر وجنس وأجل  
 ومنع رهن وصمان اقتفي

## باب في الرشد والأوصياء والحجر والوصية والإقرار والدين والفلس

١٣١٨. الرُّشْدُ حِفْظُ الْمَالِ مَعَ حُسْنِ النَّظَرِ  
وَبَعْضُهُمْ لَهُ الصَّلَاحُ مُعْتَبَرٌ  
١٣١٩. وَالْإِنْسَانُ مَا دَامَ صَغِيرًا لِلأَبِ  
إِلَى بُلُوغِ حَجَرِهِ فِيمَا اجْتَبَى  
١٣٢٠. إِنْ ظَهَرَ الرُّشْدُ وَلَا قَوْلَ لَأَبٍ  
وَبَالِغٌ بِالْعَكْسِ حَجَرُهُ وَجَبَ  
١٣٢١. كَذَاكَ مَنْ أَبَوْهُ حَجَرًا جَدًّا  
عَلَيْهِ فِي قَوْرِ الْبُلُوغِ مُشْهَدًا  
١٣٢٢. وَبَالِغٌ وَحَالُهُ قَدْ جُهِلًا  
عَلَى الرَّشَادِ حَلُّهُ وَقِيلَ لَا  
١٣٢٣. وَإِنْ يُمُتْ أَبٌ وَقَدْ وَصَّى عَلَى  
مُسْتَوْجِبٍ حَجَرًا مَضَى مَا فَعَلَا  
إِذَا رَأَى تَحَايِلَ الرَّشَادِ  
١٣٢٤. وَيَكْتَفِي الْوَصِيُّ بِالْإِشْهَادِ  
إِثْبَاتُ مُوجِبٍ لِرَشِيدٍ طُلِبَ  
١٣٢٥. وَفِي اِرْتِفَاعِ الْحَجَرِ مُطْلَقًا يَجِبُ  
حَيْثُ وَصِيَّهُ مِنَ الشُّهُودِ  
وَيَسْقُطُ الْإِعْذَارُ فِي التَّرْشِيدِ  
١٣٢٦. وَبَالِغُ الْمُوصُوفِ بِالْإِهْمَالِ  
فَظَاهِرُ الرُّشْدِ يَجُوزُ فِعْلُهُ  
١٣٢٧. وَبَالِغُ الْمُوصُوفِ بِالْإِهْمَالِ  
وَذَلِكَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ  
١٣٢٨. فِظَاهِرُ الرُّشْدِ يَجُوزُ فِعْلُهُ  
وَمَالِكَ يُجِيزُ كُلَّ مَا صَدَرَ  
١٣٢٩. وَعَنْ مُطَرِّفٍ أَتَى مَنْ اتَّصَلَ  
وَأَنْ يَكُنْ سَفَهُةً بَعْدَ الرُّشْدِ  
١٣٣٠. مَا لَمْ يَبِيعْ مِنْ خَادِعٍ فَيُمْنَعُ  
وَمُعْلِنُ السَّفَهَةِ رَدَّ ابْنُ الْفَرَجِ  
١٣٣١. وَفِعْلُ مَنْ يُجْهَلُ بِالْإِطْلَاقِ  
وَالَّذِي أَفَاتَهُ لَا يُبْتِغُ  
١٣٣٢. عَلَى السَّفَهَةِ حَاجِرًا فِي الْمَالِ  
أَفْعَالُهُ وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ ائْتَدَرَ  
حَالَتُهُ يَجُوزُ بَاتِّفَاقٍ  
١٣٣٣. وَمُعْلِنُ السَّفَهَةِ رَدَّ ابْنُ الْفَرَجِ  
عَلَى السَّفَهَةِ حَاجِرًا فِي الْمَالِ  
١٣٣٤. وَفِعْلُ مَنْ يُجْهَلُ بِالْإِطْلَاقِ  
وَالَّذِي أَفَاتَهُ لَا يُبْتِغُ  
١٣٣٥. وَمُعْلِنُ السَّفَهَةِ رَدَّ ابْنُ الْفَرَجِ  
عَلَى السَّفَهَةِ حَاجِرًا فِي الْمَالِ  
١٣٣٦. وَيَجْعَلُ الْقَاضِي بِكُلِّ حَالٍ

١٣٣٧. وَإِنْ تَكُنْ بِنْتُ وَحَاصَتْ وَالْأَبُ  
 ١٣٣٨. إِلَّا إِذَا مَا نَكَحَتْ ثُمَّ مَضَى  
 ١٣٣٩. مَا لَمْ يَجِدْ حَجْرَهَا إِفْرَ الْبِنَا  
 ١٣٤٠. وَحَجْرُ مَنْ وَصَّى عَلَيْهَا يَنْسَحِبُ  
 ١٣٤١. وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ مَاضٍ  
 ١٣٤٢. وَإِنْ تَكُنْ ظَاهِرَةً الْإِهْمَالِ  
 ١٣٤٣. إِلَّا مَعَ الْوُصُولِ لِلتَّغْنِيسِ  
 ١٣٤٤. وَقِيلَ بَلْ أَفْعَالُهَا تُسَوِّغُ  
 ١٣٤٥. وَالسَّنُّ فِي التَّغْنِيسِ مِنْ خَمْسِينَ  
 ١٣٤٦. وَحَيْثُ رَشَّدَ الْوَصِي مِنْ حَجَرٍ  
 ١٣٤٧. وَلَيْسَ لِلْمَخْجُورِ مِنْ تَخْلُصٍ  
 ١٣٤٨. وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالسَّرَاحِ  
 ١٣٤٩. وَالشَّأْنُ الْكَثِيرُ مِنَ الشُّهُودِ  
 ١٣٥٠. وَلَيْسَ يَكْفِي فِيهِمَا الْعَدْلَانِ  
 ١٣٥١. وَجَازَ لِلْوَصِيِّ فِيمَنْ حَجَرَ  
 ١٣٥٢. وَكُلُّ مَا أَتْلَفَهُ الْمَخْجُورُ  
 ١٣٥٣. إِلَّا إِذَا طَوَّعَا إِلَيْهِ صَرَفَهُ  
 ١٣٥٤. وَفَعَلَهُ بِعَوَضٍ لَا يُرْتَضَى  
 ١٣٥٥. وَفِي التَّبَرُّعَاتِ قَدْ جَرَى الْعَمَلُ  
 ١٣٥٦. وَظَاهِرُ السَّفَةِ جَازَ الْخُلْمَا

حَيٌّ فَلَيْسَ الْحَجْرُ عَنْهَا يَذْهَبُ  
 سَبْعَةَ أَعْوَامٍ وَذَا بِهِ الْقَضَا  
 أَوْ سَلَّمَ الرُّشْدَ الَّذِي تَبَيَّنَا  
 حَتَّى يَزُولَ حُكْمُهُ بِمَا يَجِبُ  
 وَمِثْلُهُ حَجْرُ وَصِيِّ الْقَاضِي  
 فَإِنَّهَا مَرْدُودَةٌ الْأَفْعَالِ  
 أَوْ مُكْتَبٌ عَامٍ أَثَرَ التَّغْرِيسِ  
 إِنْ هِيَ حَالَةٌ الْمُحِيضِ تَبْلُغُ  
 فَيَا بِهِ الْحُكْمُ إِلَى السَّتِينَ  
 وَلَا يَهُ النَّكَاحُ تَبْقَى بِالنَّظَرِ  
 إِلَّا بِرِشِيدٍ إِذَا مَاتَ الْوَصِي  
 فِي حَقِّ مَنْ يَعْرِفُ بِالصَّلَاحِ  
 فِي عَقْدَي التَّنْفِيهِ وَالتَّرْشِيدِ  
 وَفِي مَرَدِّ الرُّشْدِ يَكْفِيَانِ  
 إعْطَاءُ بَعْضِ مَالِهِ مُحْتَبَرًا  
 فَعَرْمُهُ مِنْ مَالِهِ الْمَشْهُورُ  
 وَفِي سِوَى مَصْلَحَةٍ قَدْ أَتْلَفَهُ  
 وَإِنْ أَجَازَهُ وَصِيَّهُ مَضَى  
 يَمْنَعُهُ وَلَا يُجَازُ إِنْ فَعَلَ  
 مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ فِيهِ خُلْفٌ عَلِيمًا



١٣٥٧. جَوَازُ فِعْلِهِ بِأَمْرِ لَازِمٍ  
 ١٣٥٨. وَبِالَّذِي عَلَى صَغِيرٍ مُهْمَلٍ  
 ١٣٥٩. وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ كَالْغَائِبِ  
 ١٣٦٠. وَيَدْفَعُ الْوَصِيُّ كُلَّ مَا يَجِبُ  
 ١٣٦١. وَنَظَرُ الْوَصِيِّ فِي الْمَشْهُورِ  
 ١٣٦٢. وَيَعْقِدُ النِّكَاحَ لِلْإِمَاءِ  
 ١٣٦٣. وَعَقْدُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ جَارٍ  
 ١٣٦٤. وَالتَّقْلُّ لِلْإِيصَاءِ غَيْرُ مَعْمَلٍ  
 ١٣٦٥. وَلَا يَرُدُّ الْعَقْدُ بَعْدَ أَنْ قَبِلَ  
 ١٣٦٦. وَلَا رُجُوعَ إِنْ أَبَى تَقْدَمَهُ  
 ١٣٦٧. وَكُلُّ مَنْ قَدَّمَ مِنْ قَاضٍ فَلَا  
 ١٣٦٨. كَذَاكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْعَزِلَا  
 ١٣٦٩. وَصَالِحٌ لَيْسَ يُحِيدُ النَّظَرَ  
 ١٣٧٠. وَشَارِبُ الْخَمْرِ إِذَا مَاتَ مَرًّا  
 ١٣٧١. وَلِلْوَصِيِّ جَائِزٌ أَنْ يَتَجَرَّأَ  
 ١٣٧٢. وَعِنْدَمَا يَأْتِسُ رُشْدَ مَنْ حَجَرَ  
 ١٣٧٣. وَحَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ بَصَدَى
- لِلْإِلِكِ وَالْمُنْعُ لِابْنِ الْقَاسِمِ  
 يُقْضَى إِذَا صَحَّ بِمَوْجِبِ جَلِي  
 إِلَى بُلُوغِهِ بِحُكْمٍ وَاجِبِ  
 مِنْ مَالِ مَنْ فِي حَجَرِهِ مَهْمَا طُلِبَ  
 مُنْسَحَبٌ عَلَى بَنِي الْمَحْجُورِ  
 وَالنَّصُّ فِي عَقْدِ الْبَنَاتِ جَاءَ  
 بِجَعْلِهِ فِي الْبُكَرِ كَالْإِجْبَارِ  
 إِلَّا لِعُذْرِ أَوْ حُلُولِ أَجَلٍ  
 إِنْ مَاتَ مَوْصِيٌّ وَلِعُذْرٌ يَنْعَزِلُ  
 مِنْ بَعْدِ أَنْ مَاتَ الَّذِي قَدْ قَدَّمَهُ  
 يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ بَدَلًا  
 إِلَّا لِعُذْرِ بَيِّنٍ إِنْ قَبِلَا  
 فِي الْمَالِ إِنْ خِيفَ الضَّيَاعُ حُجْرًا  
 لِمَا يَلِي مِنْ مَالِهِ لَنْ يُجَجَّرَا  
 لَكِنَّهُ يَضْمَنُ مَهْمَا عَرَّرَا  
 يُطْلَقُهُ وَمَالُهُ لَهُ يَذَرُ  
 أَنْ يَضْمَنَ الْمَالُ لِأَنْ تَعْدَى

### فصل في الوصية وما يجري مجراها

١٣٧٤. فِي ثُلُثِ الْمَالِ فَأَذْنَى فِي الْمَرَضِ  
 ١٣٧٥. حَتَّى مِنَ السَّفِيهِ وَالصَّغِيرِ  
 أَوْ صِحَّةً وَصِيَّةً لَا تُعْتَرَضُ  
 إِنْ عَقَلَ الْقُرْبَةَ فِي الْأُمُورِ

١٣٧٦. الْعَبْدُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ مُطْلَقًا  
 ١٣٧٧. وَهِيَ لِمَنْ تَمْلِكُ مِنْهُ يَصِحُّ  
 ١٣٧٨. لِكِنَّهَا تَبْطُلُ إِنْ لَمْ يَسْتَهْلُ  
 ١٣٧٩. وَلَيْسَ مِنْ شَيْءٍ لِمَنْ يَوْصَى لَهُ  
 ١٣٨٠. وَهِيَ بِمَا يُمْلِكُ حَتَّى الثَّمَرِ  
 ١٣٨١. وَامْتَنَعَتْ لِوَارِثٍ إِلَّا مَتَى  
 ١٣٨٢. وَلِلَّذِي أَوْصَى ارْتِجَاعُ مَا يَرَى  
 ١٣٨٣. وَفِي الَّذِي عَلِمَ مَوْصٍ تُجْعَلُ  
 ١٣٨٤. وَصُحِّحَتْ لَوْلَدِ الْأَوْلَادِ  
 ١٣٨٥. وَإِنْ أَبٌ مِنْ مَالِهِ قَدْ أَنْفَقَا  
 ١٣٨٦. فَجَائِزُ رُجُوعُهُ فِي الْحَالِ  
 ١٣٨٧. وَإِنْ يُمُتْ وَالْمَالُ عَيْنٌ بَاقِي  
 ١٣٨٨. فَمَا لَهُمْ إِلَيْهِ مِنْ سَبِيلِ  
 ١٣٨٩. إِلَّا إِذَا أَوْصَى عَلَى الْحِسَابِ  
 ١٣٩٠. وَإِنْ يَكُنْ عَرَضًا وَكَانَ عِنْدَهُ  
 ١٣٩١. إِلَّا إِذَا مَا قَالَ لَا تُحَاسِبُوا  
 ١٣٩٢. وَكَالْعُرُوضِ الْحَيَوَانُ مُطْلَقًا  
 ١٣٩٣. وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا وَرَسْمًا أَصْدَرَا  
 ١٣٩٤. فَمَا تُحَاسِبُ إِلَّا لِمُسْتَحِقِّ  
 ١٣٩٥. وَإِنْ يَكُنْ فِي مَالِهِ قَدْ أَدْخَلَهُ  
 وَهِيَ مِنَ الْكُفَّارِ لَيْسَتْ تُتَّقَى  
 حَتَّى لِحْمَلٍ وَاضِحٍ أَوْ لَمْ يَضَحْ  
 وَلِلْعَبِيدِ دُونَ إِذْنٍ تَسْتَقِلُّ  
 إِلَّا إِذَا الْمُوصِي يَمُوتُ قَبْلَهُ  
 وَالذَّيْنِ وَالْحَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ  
 إِنْقِاذُ بَاقِي الْوَارِثِينَ ثَبَتَا  
 مِنْ غَيْرِ مَا بَتَّلَ أَوْ مَا دَبَّرَا  
 وَذَيْنِ مَنْ عَنِ الْيَمِينِ يَنْكُلُ  
 وَالْأَبُّ لِلْمِيرَاثِ بِالْمِرْصَادِ  
 عَلَى ابْنِهِ فِي حَجَرِهِ تَرَفَّقَا  
 عَلَيْهِ مِنْ حِينَ اخْتِسَابِ الْمَالِ  
 وَطَالَبِ الْوَارِثُ بِالْإِنْفَاقِ  
 وَهُوَ لِلابْنِ دُونَ مَا تَعْلِيلِ  
 وَقَيْدِ الْإِنْفَاقِ بِالْكِتَابِ  
 فَلَهُمُ الرُّجُوعُ فِيهِ بَعْدَهُ  
 وَتَرَكَ الْكُتُبَ فَلَنْ يُطَالِبُوا  
 فِيهِ الرُّجُوعُ بِالَّذِي قَدْ أَنْفَقَا  
 بِأَنَّهُ ذَمَّتْهُ قَدْ عَمَّرَا  
 وَهُوَ كَالْحَاضِرِ دُونَ فَرْقٍ  
 مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ بِذَاكَ أَعْمَلَهُ

رجوع وارث بإنفاق طلب  
كالعرض في الرجوع باتفاق  
وقيل في يسر أب حلف وجب

١٣٩٦. مَعَ عِلْمِ أَضْلِهِ فَهَهُنَا يَجِبُ  
١٣٩٧. وَغَيْرُ مُقْبُوضٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
١٣٩٨. وَمَوْتُ الْإِبْنِ حُكْمُهُ كَمَوْتِ الْأَبِّ

### فصل في الإقرار

صَحَّحَهُ لِأَجَنَّبِي أَقْتَفِي  
وَمُنْفَذٌ لَهُ لَتُهُمَةٌ نَقَى  
وَهُوَ بِهِ فِي فَلَسٍ كَالْغُرْمَا  
غَيْرَ صَدِيقٍ فَهُوَ نَافِذُ الْعَرَضِ  
يَنْطَلِعُ مِنْ بَكَالَةٍ وَارِثُ  
وَعِنْدَمَا يُؤْخَذُ بِالْإِبْطَالِ  
يَمْضِي مِنَ الثَّلَاثِ بِحُكْمٍ جَازِمٍ  
مَعَ غَيْرِهِ فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ مَرَدٍّ  
فَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ عَنْ اخْتِيَارٍ  
لَهُ بِهِ وَذُو الْبُرُورِ يُحْرَمُ  
فَالْمَنْعُ وَالْعَكْسُ بَعَكْسٍ يَتَّصِفُ  
فَالْمَنْعُ مِمَّنْ إِزْنُهُ كَلَالَةٌ  
فِي كُلِّ حَالٍ لَيْسَ بِالْمُخْطُورِ  
مَا مِنْهُمْ ذُو صَغِيرٍ وَذُو كِبَرٍ  
قِيلَ مُسَوِّغٌ وَقِيلَ مُتَقَيٌّ  
مَعَ وَلَدٍ فِي الْأَصَحِّ لَزِمَا

١٣٩٩. وَمَالُكَ لِأَمْرِهِ أَقَرَّ فِي  
١٤٠٠. وَمَا لِي وَارِثٍ فِيهِ اخْتَلَفَا  
١٤٠١. وَرَأْسُ مَتْرُوكِ الْمُقَرَّرِ أَلْزَمَا  
١٤٠٢. وَإِنْ يَكُنْ لِأَجَنَّبِيٍّ فِي الْمَرَضِ  
١٤٠٣. وَلِصَدِيقٍ أَوْ قَرِيبٍ لَا يَرِثُ  
١٤٠٤. وَقِيلَ بَلْ يَمْضِي بِكُلِّ حَالٍ  
١٤٠٥. قِيلَ بِإِطْلَاقٍ وَلَا بِنِ الْقَاسِمِ  
١٤٠٦. وَحَيْثُمَا الْإِقْرَارُ فِيهِ لِلْوَلَدِ  
١٤٠٧. مَعَ ظُهُورِ سَبَبِ الْإِقْرَارِ  
١٤٠٨. فَذُو عُقُوقٍ وَانْحِرَافٍ يُحْكَمُ  
١٤٠٩. وَإِنْ يَكُنْ لِرِزْوَجَةٍ بِهَا شُغْفُ  
١٤١٠. وَإِنْ جَهِلْنَا عِنْدَ ذَاكَ حَالَهُ  
١٤١١. وَمَعَ وَاحِدٍ مِنَ الذُّكُورِ  
١٤١٢. كَذَلِكَ مَعَ تَعَدُّدٍ فِيهِمْ ذَكَرُ  
١٤١٣. وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ ذَاكَ مُطْلَقَا  
١٤١٤. وَإِنْ يَكُنْ لِي وَارِثٍ غَيْرِهِمَا

١٤١٥. وَدُونَهُ لَهَا لِكَ قَوْلَانِ  
 ١٤١٦. وَحَالَةُ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ سَوَا  
 ١٤١٧. وَمُشْهَدٌ فِي مَوْطِنَيْنِ بَعْدَ  
 ١٤١٨. هُتْمٍ بِهِ قَوْلَانِ وَالْيَمِينُ  
 ١٤١٩. مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِرَسْمَيْنِ ثَبَتَ  
 ١٤٢٠. وَمَنْ أَقَرَّ مَثَلًا يَتَسَعَّةُ  
 ١٤٢١. ثُمَّ أَتَى مِنْ بَعْدِ ذَا بَيِّنَةٍ  
 ١٤٢٢. فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ الْخُصْمُ ادَّعَى  
 ١٤٢٣. وَيَبْعُ مَنْ حَابَى مِنَ الْمُرْدُودِ  
 ١٤٢٤. إِمَّا بِالْأَقْرَارِ أَوِ الْأَشْهَادِ  
 ١٤٢٥. وَمَعَ ثُبُوتِ مِيلٍ بِائِعٍ لِمَنْ
- بِالْمُنْعِ وَالْجَوَازِ مَرْوِيَّانِ  
 وَالْقَبْضُ لِلدَّيْنِ مَعَ الدَّيْنِ اسْتَوَا  
 لِطَالِبٍ يُنْكِرُ أَنَّهُ اتَّخَذَ  
 عَلَى كِلَيْهِمَا لَهُ تَعْيِينَ  
 فَمَا ادَّعَاهُ مُشْهَدٌ لَا يُلْتَفَتُ  
 وَصَحَّ أَنْ دَفَعَ مِنْهَا السَّبْعَةَ  
 بِقَبْضِ دِينَارَيْنِ مِنْهُ مُعْلَنَةً  
 دُخُولَ دِينَارَيْنِ فِيهَا انْدَقَعَا  
 إِنْ ثَبَتَ التَّوْلِيْعُ بِالشُّهُودِ  
 لَهُمْ بِهِ فِي وَقْتِ الْإِنْعِقَادِ  
 مِنْهُ اشْتَرَى يَخْلَفُ فِي دَفْعِ الثَّمَنِ

### فصل في حكم المديان

١٤٢٦. وَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ إِمَّا مُوسِرٌ  
 ١٤٢٧. أَوْ مُعْسِرٌ قَضَاؤُهُ إِضْرَارُ  
 ١٤٢٨. أَوْ مُعْدِمٌ وَقَدْ أَبَانَ مُعْذِرَةٌ  
 ١٤٢٩. وَمَنْ عَلَى الْأَمْوَالِ قَدْ تَقَعَّدَا  
 ١٤٣٠. وَلَا التَّفَاتَ عِنْدَ ذَا لَبِيَّةٍ  
 ١٤٣١. وَإِنْ أَتَى بِضَامِنٍ فَبِالْأَدَا  
 ١٤٣٢. وَحَيْثُمَا يُجْهَلُ حَالُ مَنْ طُلِبَ  
 ١٤٣٣. فَحَبْسُهُ مِقْدَارَ نِصْفِ شَهْرٍ
- فَمَطْلُكُهُ ظُلْمٌ وَلَا يُؤَخَّرُ  
 فَيُسْبَغِي فِي شَأْنِهِ الْإِنْظَارُ  
 فَوَاجِبٌ إِنْظَارُهُ لِمُسْرِهِ  
 فَالضَّرْبُ وَالسَّجْنُ عَلَيْهِ سَرْمَدَا  
 لِمَا ادَّعَى مِنْ عَدَمِ مُبَيِّنَةٍ  
 حَتَّى يُؤَدِّي مَا عَلَيْهِ قَعْدَا  
 وَقَصْدُ اخْتِبَارِهِ بِمَا يَجِبُ  
 إِنْ يَكُنْ الدَّيْنُ يَسِيرَ الْقَدْرِ

وَضَعُفُ ذَيْنِ فِي الْخَطِيرِ الشَّانِ  
بِالْوَجْهِ مَا لِلسَّجْنِ مِنْ سَبِيلِ  
وَبَيْعُهَا عَلَيْهِ لَا يُعَجَّلُ  
بِحَسَبِ الْمَالِ لِمَا الْقَاضِي يَرَى  
إِلَى الْأَدَاءِ أَوْ ثُبُوتِ الْعَدَمِ  
إِلَّا حِمْلٌ غَارِمٌ لِلْمَالِ  
أَدَائِهِ أَوْ مَوْتِهِ مُعْتَقَلًا  
تَأْخِيرُهُ وَبِالْقَضَاءِ وَعَدًا  
لَمْ يَأْتِ بِالضَّامِنِ لِلْمَالِ سُجْنُ  
فَإِنْ قَضَى الْحَقُّ وَإِلَّا يُسَجَّنْ  
مَنْ كَانَ بَاكِتْسَابِ عَيْنِ عُرْفَا  
عَلَى الْأَصَحِّ وَبِهِ الْحُكْمُ خَلَا  
وَلَا غِنَى فِي الْحَالَتَيْنِ مَنْ قَسَمَ  
إِذْ لَا يَصِحُّ بَيْتُ ذِي الْيَمِينِ  
فَإِنَّهُ يُسَجَّنُ بَعْدُ أَبَدًا  
كَانَ عَدِيًّا لِأَوْلَاءِ الْغُرَمَا  
مَا لَا يَطْلُبُونَهُ بِالْمُلْتَزَمِ  
فِي كُلِّ مَشْهَدٍ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ  
لِغُرَمَائِهِ بِقُدْرٍ وَسُوءِهِ  
مُتَنَزِعٌ إِسْعَافُهُ فِي الْأَكْثَرِ

١٤٣٤. وَالسَّجْنُ فِي تَوْشِطِ شَهْرَانِ  
١٤٣٥. وَحَيْثُ جَاءَ قَبْلُ بِالْحِمْلِ  
١٤٣٦. وَسِلْعَةُ الْمَدْيَانِ رَهْنًا تُجْعَلُ  
١٤٣٧. وَحَقُّهُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُؤَخَّرَا  
١٤٣٨. وَالْحَبْسُ لِلْمُلْدِّ وَالْمُتَّهَمِ  
١٤٣٩. وَلَيْسَ يُنْجِيهِ مِنْ اعْتِقَالِ  
١٤٤٠. وَحَبْسٍ مَنْ غَابَ عَلَى الْمَالِ إِلَى  
١٤٤١. وَغَيْرِ أَهْلِ الْوَفْرِ مَهْمَا قَصَدَا  
١٤٤٢. مُكِّنَ مِنْ ذَلِكَ بِضَامِنٍ وَإِنْ  
١٤٤٣. وَمَنْ لَهُ وَفْرٌ فَلَيْسَ يُضْمَنُ  
١٤٤٤. وَأَوْجَبَ ابْنُ زَرْبٍ أَنْ يُحْلَفَا  
١٤٤٥. وَتُحْمِلُ النَّاسُ عَلَى حَالِ الْمَلَا  
١٤٤٦. وَيَشْهَدُ النَّاسُ بِضَعْفٍ أَوْ عَدَمِ  
١٤٤٧. بِمَا اقْتَضَاهُ الرَّسْمُ لَا الْيَقِينَ  
١٤٤٨. وَمَنْ نَكُوْلُهُ عَنِ الْخَلْفِ بَدَا  
١٤٤٩. وَحَيْثُ تَمَّ رَسْمُهُ وَعُدْمًا  
١٤٥٠. إِلَّا إِذَا اسْتَفَادَ مِنْ بَعْدِ الْعَدَمِ  
١٤٥١. وَيَنْبَغِي إِعْلَانُ حَالِ الْمُعْدِمِ  
١٤٥٢. وَثُبُوتُ لِلضَّعْفِ حَالُ دَفْعِهِ  
١٤٥٣. وَطَالِبُ تَفْتِيَشِ دَارِ الْمُعْسِرِ

## فصل في الفلس

١٤٥٤. وَمَنْ بِإِلَهِ أَحَاطَ الدِّينُ لَا  
يَمْضِي لَهُ تَبْرُغٌ إِنْ فَعَلَا  
١٤٥٥. وَإِنْ يَكُنْ لِلْغُرْمَا فِي أَمْرِهِ  
تَشَاوُرٌ فَلَا غِنَى عَنْ حَجَرِهِ  
١٤٥٦. وَحَلَّ مَا عَلَيْهِ مِنْ دُيُونٍ  
إِذَا ذَاكَ كَالْحُلُولِ بِالْمُنُونِ  
١٤٥٧. وَالْإِعْتِصَارُ لَيْسَ بِالْمُكَلَّفِ  
لَهُ وَلَا قُبُولٌ غَيْرِ السَّلَفِ  
١٤٥٨. وَهُوَ مُصَدِّقٌ إِذَا مَا عَيْنَا  
مَالًا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ أَمْنًا  
١٤٥٩. وَرَبُّ الْأَرْضِ الْمُكَتَرَّةِ إِنْ طَرَقَ  
تَقْلِيْسٌ أَوْ مَوْتُ بَرَزَعَهَا أَحَقُّ  
١٤٦٠. وَاحْكُمْ بِذَا بَائِعٍ أَوْ صَائِعٍ  
فِيمَا بِأَيْدِيهِمْ فَمَا مِنْ مَانِعٍ  
١٤٦١. وَمَا حَوَاهُ مُشْتَرٍ وَيَحْضُرُ  
فَرَبُّهُ فِي فَلَسٍ مُحْيِرٍ  
١٤٦٢. إِلَّا إِذَا مَا الْغُرْمَاءُ دَفَعُوا  
ثَمَنَهُ فَأَخَذَهُ مُتَتَنِعُ  
١٤٦٣. وَلَيْسَ مَنْ رَدَّ بَعِيْبٍ مَا اشْتَرَى  
أَوَّلَى بِهِ فِي فَلَسٍ إِنْ اغْتَرَى  
١٤٦٤. وَالْخُلْفُ فِي سِلْعَةٍ يَبِيعُ فَاسِدٍ  
ثَلَاثُهَا اخْتِصَاصُهَا بِالنَّاقِدِ  
١٤٦٥. وَزَوْجَةٌ فِي مَهْرَهَا كَالْغُرْمَا  
فِي فَلَسٍ لَا فِي الْمَمَاتِ فَاعْلَمَا  
١٤٦٦. وَحَارِسُ الْمَتَاعِ وَالزَّرْعِ وَمَا  
أَشْبَهَهُ مَعَهُمْ قَدْ قَسَمَا

## باب

## في الضرر وسائر الجنايات

١٤٦٧. وَتُحْدِثُ مَا فِيهِ لِلْجَارِ ضَرَرٌ مُحَقَّقٌ يُمْنَعُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ  
 ١٤٦٨. كَالْفُرْنِ وَالْبَابِ وَمِثْلِ الْأَنْدَرِ أَوْ مَالَهُ مَضَرَّةٌ بِالْخُدْرِ  
 ١٤٦٩. فَإِنْ يَكُنْ يَضُرُّ بِالْمَنَافِعِ كَالْفُرْنِ بِالْفُرْنِ فَمَا مِنْ مَانِعٍ  
 ١٤٧٠. وَهُوَ عَلَى الْحُدُوثِ حَتَّى يَثْبُتَا خِلَافُهُ بِذَا الْقَضَاءِ ثَبَّتَا  
 ١٤٧١. وَإِنْ يَكُنْ تَكْشِفَانِ فَلَا يَقْرُ وَمَا بَيْنَ الرِّيحِ يُؤْذِي يُمْنَعُ  
 ١٤٧٢. وَقَوْلَ مَنْ يَثْبُتُهُ مُقَدَّمٌ عَلَى مَقَالِ مَنْ يَنْفِي يَحْكُمُ  
 ١٤٧٣. وَإِنْ جِدَارٌ سَاوَرَتْهُ هُدْمًا أَوْ كَانَ خَشْيَةَ السُّقُوطِ هُدْمًا  
 ١٤٧٤. فَمَنْ أَبَى بِنَاءَهُ لَنْ يُجْبَرَ وَقِيلَ لِلطَّالِبِ إِنْ شِئْتَ اسْتُرَا  
 ١٤٧٥. وَعَامِدٌ لِلْهَدْمِ دُونَ مُقْتَضِي عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ وَحَدَهُ قُضِيَ  
 ١٤٧٦. إِنْ كَانَ ذَا وَجْدٍ وَكَانَ مَالَهُ وَالْعَجْزُ عَنْهُ أَدْبَا أَنَا لَهُ  
 ١٤٧٧. وَإِنْ يَكُنْ مُشْتَرَكًا فَمَنْ هَدَمَ دُونَ ضَرُورَةٍ بِنَاءَهُ التَّزَمَ  
 ١٤٧٨. وَإِنْ يَكُنْ لِمُقْتَضِي فَالْحُكْمُ أَنْ يَنْبِي مَعَ شَرِيكِهِ وَهُوَ السَّنَنُ  
 ١٤٧٩. مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ فَإِنْ أَبَى قُسِمَ مَوْضِعُهُ بَيْنَهُمَا إِذَا حَكِمَ  
 ١٤٨٠. وَإِنْ تَدَاوَعَا فَالْقَضَاءُ لِمَنْ لَهُ الْعَقُودُ وَالْبِنَاءُ

## فصل في ضرر الأشجار

١٤٨١. وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأَشْجَارِ جَنْبَ جِدَارٍ مُبْدِيِ انْتِشَارِ  
 ١٤٨٢. فَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الْجِدَارِ وَجِدَا قُطِعَ مَا يُؤْذِي الْجِدَارَ أَبَدًا

١٤٨٤. وَحَيْثُ كَانَ قَبْلَهُ يُشَمَّرُ  
 ١٤٨٥. وَمَنْ تَكُنْ لَهُ بِمِلْكٍ شَجَرَةٌ  
 ١٤٨٦. فَلَا كَلَامَ عِنْدَ ذَا جَارِهَا  
 ١٤٨٧. وَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنْ هَوَاءِ  
 ١٤٨٨. وَإِنْ تَكُنْ بِمِلْكٍ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ  
 ١٤٨٩. فَمَا لِرَبِّ الْمِلْكِ قَطْعَ مَا انْتَشَرَ  
 ١٤٩٠. وَالْحُكْمُ فِي الطَّرِيقِ حُكْمُ الْجَارِ
- وَتَرَكُوهُ وَإِنْ أَضَرَ الْأَشْهَرُ  
 أَغْصَانُهَا عَالِيَةً مُتَشِيرَةً  
 لَا فِي ارْتِفَاعِهَا وَلَا انْتِشَارِهَا  
 صَاحِبُهَا يَقْطَعُ بِاسْتِوَاءِ  
 وَانْتَشَرَتْ حَتَّى أَطْلَتْ جُلَّةُ  
 لِعِلْمِهِ بِأَنَّ ذَا شَأْنِ الشَّجَرِ  
 فِي قَطْعِ مَا يُؤْذِي مِنَ الْأَشْجَارِ

### فصل في مُسْقِطِ الْقِيَامِ بِالضَّرَرِ

١٤٩١. وَعَشْرَةُ الْأَعْوَامِ لَامِرِيٍّ حَضَرَ  
 ١٤٩٢. وَذَا بِهِ الْحُكْمُ وَالْقِيَامُ  
 ١٤٩٣. وَمَنْ رَأَى بُيُوتَانِ مَافِيهِ ضَرَرُ  
 ١٤٩٤. حَتَّى رَأَى الْفَرَاغَ مِنْ إِيْمَانِهِ  
 ١٤٩٥. فَإِنْ يَبِغْ بَعْدُ بِلَا نِزَاعٍ  
 ١٤٩٦. وَإِنْ يَكُنْ حِينَ الْخِصَامِ بَاعًا  
 ١٤٩٧. وَمَانِعُ الشَّمْسِ أَوِ الرِّيحِ مَعَا
- تَمْنَعُ إِنْ قَامَ بِمُحْدِثِ الضَّرَرِ  
 قَدْ قِيلَ بِالزَّائِدِ فِي الْإِيَامِ  
 وَلَمْ يَقُمْ مِنْ حِينِهِ بِمَا ظَهَرَ  
 مُكِّنَ بِالْيَمِينِ مِنْ قِيَامِهِ  
 فَلَا قِيَامَ فِيهِ لِلْمُبْتَاعِ  
 فَالْمُشْتَرِي يَخْصِمُ مَا اسْتَطَاعَا  
 لِجَارِهِ بِمَا بَنَى لَنْ يُمْنَعَا

### فصل في الْعَصَبِ وَالتَّعَدِّي

١٤٩٨. وَغَاصِبٌ يَغْرُمُ مَا اسْتَغْلَهُ  
 ١٤٩٩. حَيْثُ يُرَى بِحَالِهِ فَإِنْ تَلَفَ  
 ١٥٠٠. وَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ  
 ١٥٠١. وَالْغُرْمُ وَالضَّمَانُ مَعَ عِلْمٍ يَحِبُّ
- مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَيَرُدُّ أَضْلَهُ  
 قُرْمٌ وَالْمِثْلُ بِذِي مِثْلِ أَلْفِ  
 وَقَدَرٍ مَغْصُوبٍ وَمَا بِهِ اتَّصَفَ  
 عَلَى الَّذِي انْجَرَّ إِلَيْهِ مَا عُصِبَ



١٥٠٢. بَارِثٌ أَوْ مِنْ وَاهِبٍ أَوْ بَائِعٍ  
 ١٥٠٣. وَشُبْهَةٌ كَالْمَلِكِ فِي ذَا الشَّانِ  
 ١٥٠٤. وَلَا يَكُونُ الرَّدُّ فِي اسْتِحْقَاقِ  
 ١٥٠٥. وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَلَا فِي السَّلْعَةِ  
 ١٥٠٦. وَمُتْلَفٌ مَنْفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ  
 ١٥٠٧. صَاحِبُهُ خَيْرٌ فِي الْأَخْذِ لَهُ  
 ١٥٠٨. أَوْ أَخْذُهُ لِقِيَمَةِ الْمَعِيبِ  
 ١٥٠٩. وَلَيْسَ إِلَّا الْأَرْضُ حَيْثُ الْمُنْفَعَةُ  
 ١٥١٠. مِنْ بَعْدِ رَفْوِ الثَّوْبِ أَوْ إِصْلَاحِ
- كَالْمَتَّعِدِّي غَاصِبِ الْمَنَافِعِ  
 لِقَوْلِهِ الْخَرَجُ بِالْضَمَانِ  
 وَفَاسِدِ الْبَيْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 مَوْجُودَةٌ فِي فَلَسٍ وَالشُّفْعَةُ  
 مِمَّا لَهُ كَيْفِيَّةٌ مَغْهُودَةٌ  
 مَعَ أَخْذِهِ الْأَرْضِ عَيْبٌ حَلَّهُ  
 يَوْمَ حُدُوثِ حَالَةِ التَّعْيِيبِ  
 يَسِيرَةٌ وَالشَّيْءُ مَعَهَا فِي سَعَةِ  
 مَا كَانَ مِنْهُ قَابِلُ الصَّلَاحِ

## فصل في الاغتصاب

١٥١١. وَوَاطِئٌ لِحُرَّةٍ مُغْتَصَبَا  
 ١٥١٢. إِنْ ثَبَتَ الْوُطْءُ وَلَوْ بَيِّنَةً  
 ١٥١٣. وَقِيَمَةُ النِّقْصِ عَلَيْهِ فِي الْأَمَةِ  
 ١٥١٤. وَالْوَلَدُ اسْتَرْقَ حَيْثُ عَلِمَا  
 ١٥١٥. وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْغَضَبِ بِالِدَّعْوَى فَفِي  
 ١٥١٦. فَحَيْثُمَا الدَّعْوَى عَلَى مَنْ قَدْ شُهِزَ  
 ١٥١٧. فَإِنْ تَكُنْ بَعْدَ التَّرَاخِي زَمَنًا  
 ١٥١٨. وَحَيْثُمَا رَجَمَهَا مِنْهُ بَرِي  
 ١٥١٩. وَذَلِكَ فِي الْمَجْهُولِ حَالًا إِنْ جُهِلَ  
 ١٥٢٠. وَإِنْ تَكُنْ يَمْنُ لَهَا صَوْنٌ فَفِي
- صَدَاقٍ مِثْلَهَا عَلَيْهِ وَجَبَا  
 بَأَنَّهُ غَابَ عَلَيْهَا مُعْلَنَةً  
 هَبَهَا سِوَى بَكْرٍ وَغَيْرِ مُسْلِمَةٍ  
 وَالْحَدُّ مَعَ ذَاكَ عَلَيْهِ فِيهِمَا  
 تَفْصِيلُهُ بَيَانُ حُكْمِهِ يَفِي  
 بِالذِّينِ وَالصَّلَاحِ وَالْفَضْلِ نُظِرَ  
 حُدَّتْ لِقَذْفٍ وَبِحَمْلِ الزَّوَا  
 فَالْحَدُّ تَسْتَوْجِبُهُ فِي الْأَظْهَرِ  
 حَالٌ لَهَا أَوْ لَمْ تَحْزَ صَوْنًا نُقِلَ  
 وَجُوبُهُ تَحْرِيجًا الْخُلْفُ قَفِي

١٥٢١. وَحَيْثُ قِيلَ لَا تُحْدُثُ إِنْ نَكَلْتَ  
 ١٥٢٢. وَمَا عَلَى الْمَشْهُورِ بِالْعَفَافِ  
 ١٥٢٣. وَحَيْثُ دَعَوَى صَاحِبَتٌ تَعَلَّقَا  
 ١٥٢٤. وَالْقَذْفُ فِيهِ الْحَدُّ لِابْنِ الْقَاسِمِ  
 ١٥٢٥. وَمَنْ نَفَى الْحَدَّ فَعِنْدَهُ يَحِبُّ  
 ١٥٢٦. وَمَعَ نُكُولِهِ لَهَا الْيَمِينَ  
 ١٥٢٧. وَحَدُّهَا لَهُ اتِّفَاقًا إِنْ تَكُنْ  
 ١٥٢٨. وَعَدَمُ الْحَدِّ كَذَا لِلْمُنْبِهِمِ  
 ١٥٢٩. وَإِنْ تَكُنْ لَا تَتَوَقَّى ذَلِكَ  
 ١٥٣٠. وَفِي ادِّعَائِهَا عَلَى الْمُشْتَهَرِ  
 ١٥٣١. حَالُ تَسْبِيٍّ وَبُكْرٌ تُدْمَى  
 ١٥٣٢. فِي الْقَذْفِ وَالزَّيْنِ وَإِنْ حَمَلَ ظَهَرَ  
 ١٥٣٣. وَحَيْثُ قِيلَ إِنَّهَا تَسْتَوْجِبُهُ  
 ١٥٣٤. وَإِنْ يَكُنْ مَجْهُولَ حَالٍ فَيَحِبُّ  
 ١٥٣٥. وَحَالُهُ بَعْدَ زَمَانِ الْفِعْلِ  
 ١٥٣٦. وَلَا صَدَاقٌ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْكَسِفْ  
 ١٥٣٧. وَإِنْ أَبَى مِنَ الْيَمِينِ حَلَقَتْ
- فَالْمَهْرُ مَعَ يَمِينِهَا لَهَا حَصْلُ  
 مَهْرٌ وَلَا حَلْفٌ بِإِلَّا خِلَافِ  
 حَدِّ الزَّيْنِ يَنْسُقُ عَنْهَا مُطْلَقًا  
 وَحَلْفُهُ لَدَيْهِ غَيْرُ لَازِمٍ  
 تَحْلِيفُهُ بِأَنَّ دَعْوَاهَا كَذِبٌ  
 وَتَأْخُذُ الصَّدَاقَ مَا يَكُونُ  
 لَيْسَ لَهَا صَوْنٌ وَلَا حَالٌ حَسَنٌ  
 حَالًا إِذَا كَانَتْ تَوَقَّى مَا يَصِمُ  
 فَالْحَلْفُ تَخْرِيجًا بَدَا هُنَا لِكَ  
 بِالْفِسْقِ حَالَتَانِ لِلْمُعْتَبِرِ  
 فَذِي سُقُوطِ الْحَدِّ عَنْهَا عَمَى  
 وَفِي وُجُوبِ الْمَهْرِ خَلْفٌ مُعْتَبَرٌ  
 فَبَعْدَ حَلْفٍ فِي الْأَصَحِّ تَطْلُبُهُ  
 تَحْلِيفُهُ وَمَعَ نُكُولٍ يَنْقَلِبُ  
 فَالْحَدُّ سَاقِطٌ سِوَى مَعَ حَمَلٍ  
 مِنْ أَمْرِهِ بِالسَّجْنِ شَيْءٌ فَالْحَلْفُ  
 وَلِصَّدَاقِ الْمِثْلِ مِنْهُ اسْتَوْجِبَتْ

### فصل في دعوى السرقة

١٥٣٨. وَمُدَّعٍ عَلَى امْرِئٍ أَنْ سَرَقَهُ  
 ١٥٣٩. فَإِنْ يَكُنْ مُدَّعِيًا ذَاكَ عَلَى  
 وَلَمْ تَكُنْ دَعْوَاهُ بِالْحَقِّقَةِ  
 مِنْ حَالِهِ فِي النَّاسِ حَالُ الْفَضْلَا

يَبْلُغُ بِالِدَّعْوَى عَلَيْهِ أَمَلًا  
فَمَالِكٌ بِالضَّرْبِ وَالسَّجْنِ حَكَمٌ  
مِنْ ذَاعِرٍ يُحْبَسُ لاختِيارِ  
أَوْ شَاهِدِي عَدْلٍ بِلَا خِلَافٍ  
دُرِّي عَنْهُ الْخُدُّ فِي الَّذِي وَقَعَ  
وَالْغُرْمُ وَاجِبٌ عَلَى الْحَالَيْنِ  
فَإِنَّهُ يُرَدُّ بِاتِّفَاقٍ  
فَبالَّذِي سَرَقَ فِي الْيُسْرِ أَتْبَعَ  
أَقَرَّ بِالسَّرِقَةِ شَرَعًا ثَبَتَا

١٥٤٠. فَلَيْسَ مِنْ كَشْفٍ لِحَالِهِ وَلَا  
١٥٤١. وَإِنْ يَكُنْ مُطَالِيًا مَنْ يُتَّهَمُ  
١٥٤٢. وَحَكَمُوا بِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ  
١٥٤٣. وَيُقْطَعُ السَّارِقُ بِاعْتِرَافٍ  
١٥٤٤. وَمَنْ أَقَرَّ وَلَشُبُّهُ رَجَعَ  
١٥٤٥. وَنَقَلُوا فِي فَقْدِهَا قَوْلَيْنِ  
١٥٤٦. وَكُلُّ مَا سُرِقَ وَهُوَ بَاقٍ  
١٥٤٧. وَحَيْثُمَا السَّارِقُ بِالْحُكْمِ قُطِعَ  
١٥٤٨. وَالْخُدُّ لَا الْغُرْمُ عَلَى الْعَبْدِ مَتَى

### فصل في أحكام الدماء

بَعْدُ ثُبُوتِهِ بِمَا يَسْتَوْجِبُ  
أَوْ شَاهِدِي عَدْلٍ بِقَتْلِ الْقَاتِلِ  
وَهُوَ بَعْدِلُ شَاهِدٍ بِمَا طُلِبَ  
وَيَسْقُطُ الْإِعْذَارُ فِيهِمْ أَبَدًا  
قَسَامَةٌ بِغَيْرِ عَدْلٍ يُوجِبُ  
الْبَالِغِ الْحَرْفَ لَانِ بَدْمِي  
وَصِفَةُ التَّمْيِيزِ مِنْ أَوْصَافِهِ  
مَنْ أُنْزِلَ الْقَتْلُ عَلَيْهِ قَدْ بَدَا  
عَلَى الذُّكُورِ وَلَا تُنْثَى مُنْعَتْ  
وَيُخْلَفُونَهَا عَلَى الْبَنَاتِ

١٥٤٩. الْقَتْلُ عَمْدًا لِلْقصاصِ مُوجِبُ  
١٥٥٠. مِنْ اعْتِرَافٍ ذِي بُلُوغٍ عَاقِلٍ  
١٥٥١. أَوْ بِالْقَسَامَةِ وَبِاللُّوْثِ نَحْبُ  
١٥٥٢. أَوْ بِكثيرٍ مِنْ لَفَيْفِ الشُّهَدَا  
١٥٥٣. وَمَالِكٌ فِيْمَا رَوَاهُ أَشْهَبُ  
١٥٥٤. أَوْ بِمَقَالَةِ الْجَرِيحِ الْمُسْلِمِ  
١٥٥٥. يَشْهَدُ عَدْلَانِ عَلَى اعْتِرَافِهِ  
١٥٥٦. أَوْ بِقَتْلِ مَعَهُ قَدْ وَجَدَا  
١٥٥٧. وَهِيَ بِخَمْسِينَ يَمِينًا وَزَعَتْ  
١٥٥٨. بَعْدَ ثُبُوتِ الْمَوْتِ وَالْوُلَاةِ

١٥٥٩. وَثَقَلَبُ الْإِيْمَانُ مَهْمَا نَكَلَا  
 ١٥٦٠. وَيَخْلِفُ اثْنَانِ بِهَا فَمَا عَلَا  
 ١٥٦١. وَلَيْسَ فِي عَبْدٍ وَلَا جَنْبَيْنِ  
 ١٥٦٢. وَالْقَوْدُ الشَّرْطُ بِهِ الْمُثْلِيَّةُ  
 ١٥٦٣. وَقَتْلُ مُنْحَطٍّ مَضَى بِالْعَالِي  
 ١٥٦٤. وَالشَّرْطُ فِي الْمُقْتُولِ عَصْمَةُ الدَّمِ  
 ١٥٦٥. وَإِنْ وَلِيَ الدَّمُ لِلْمَالِ قَبْلُ  
 ١٥٦٦. فَأُشْهِبُ قَالُ لِلْأَسْتِحْيَاءِ  
 ١٥٦٧. وَلَيْسَ ذَا فِي مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ  
 ١٥٦٨. وَعَفْوُ بَعْضِ مُسْقِطِ الْقَصَاصِ  
 ١٥٦٩. وَشُبْهَةٌ تَذَرُوهُ وَمَلِكُ  
 ١٥٧٠. وَحَيْثُ تَقْوَى تُهْمَةٌ فِي الْمُدَّعَى  
 ١٥٧١. وَالْعَفْوُ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَرَابَةِ  
 ١٥٧٢. وَمَائَةٌ يُجْلَدُ بِالْأَحْكَامِ  
 ١٥٧٣. وَالصَّلْحُ فِي ذَاكَ مَعَ الْعَفْوِ اسْتَوَى  
 ١٥٧٤. وَدِيَّةُ الْعَمْدِ كَذَاتِ الْخَطَا  
 ١٥٧٥. وَهِيَ إِذَا مَا قُبِلَتْ وَسُلِّمَتْ  
 ١٥٧٦. وَجُعِلَتْ دِيَّةُ مُسْلِمٍ قُتِلَ  
 ١٥٧٧. وَالْحُكْمُ بِالتَّرْبِيعِ فِي الْعَمْدِ وَجَبَ  
 ١٥٧٨. وَقَدَرُهَا عَلَى أُولَى الْوَرَقِ اثْنَا
- وَلِيٌّ مُقْتُولٍ عَلَى مَنْ قَتَلَا  
 وَغَيْرُ وَاحِدٍ بِهَا لَنْ يُقْتَلَا  
 قَسَامَةٌ وَلَا عَدُوُّ الدِّينِ  
 فِي الدَّمِ بِالإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ  
 لَا الْعَكْسُ وَالنِّسَاءُ كَالرِّجَالِ  
 زِيَادَةٌ لَشَرْطِهِ الْمُسْتَقْدَمِ  
 وَالْقَوْدُ اسْتَحَقَّتْهُ فَيَمَنْ قُتِلَ  
 يُجْبَرُ قَاتِلُ عَلَى الإِعْطَاءِ  
 دُونَ اخْتِيَارِ قَاتِلٍ بِإِلَازِمِ  
 مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قُعْدُدِ انْتِقَاصِ  
 بَعْضِ دَمٍ الَّذِي اعْتَرَاهُ الْهَلَكُ  
 عَلَيْهِ فَالْسَّجْنُ لَهُ قَدْ شُرِعَا  
 فِي الْقَتْلِ بِالْغَيْلَةِ وَالْجَرَابَةِ  
 مَنْ عَنْهُ يُعْفَى مَعَ حَبْسٍ عَامِ  
 كَمَا هُمَا فِي حُكْمِ الإِسْقَاطِ سَوَى  
 أَوْ مَا تَرَضَى فِيهِ بَيْنَ الْمَلَا  
 بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ قَدْ تَقَسَّمَتْ  
 عَلَى الْبَوَادِي مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ  
 وَأَلْفُ دِينَارٍ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ  
 عَشْرَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ لَا أَذْنَى

وفي النصارى ثابتُ الوجود  
وحالُهُ في كل صنفٍ مُغْنِيهِ  
والإبلُ التخميسُ فيها قسَطًا  
وهي القِرابَةُ مِنَ القبائلِ  
أو بِقِسامَةٍ لَهُ مُعَيَّنَةٌ  
أخوالهم وحكمُ تنجيمٍ وَجَبَ  
موافقٍ في نَحْلَةٍ وفي مَقَرٍ  
أقلُّ من ثلثٍ بهذا الحُكْمِ حَسَنُ  
تُؤَخَذُ مِنْ عَامِدٍ مُكَلَّفٍ  
أو قِيَمَةٌ كَالِإِزْثِ فِي اسْتِعْمَالِهِ  
وقَوِّمَتْ بِالْعَيْنِ فِي الْقَوْلِ الْجَلِيِّ  
تَخَصَّصَ وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ  
بِنِسْبَةِ الْحُظُوظِ فِي الْمِيرَاثِ  
يُخْلَفُهَا مَنْ حَظُّهُ مُوَفَّرُ  
حيثُ انْفِرَادُهُ بِمَا تَخَلَّفَا  
بِحَيْثُمَا يَسْقُطُ بِالشَّرْعِ الْقَوْدُ  
في عِيَةِ الْجَانِي عَلَى الصِّفَاتِ  
إِقْرَارًا أَوْ وِفَاقَ مَا مِنْهَا ذَكَرُ

١٥٧٩. ونصفُ ما ذُكِرَ في اليهودِ  
١٥٨٠. وفي النساءِ الحُكْمُ تَنصِيفُ الدِيَةِ  
١٥٨١. وَتَجِبُ الدِيَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا  
١٥٨٢. تَحْمِلُهَا عَاقِلَةٌ لِلْقَاتِلِ  
١٥٨٣. حَيْثُ ثُبُوتُ قَتْلِهِ بِالْيَبِّ  
١٥٨٤. يَدْفَعُهَا الْأَدْنَى فَلِأَدْنَى بِحَسَبِ  
١٥٨٥. مِنْ مُوسِرٍ مُكَلَّفٍ حُرٌّ ذَكَرُ  
١٥٨٦. وَكَوْنُهَا مِنْ مَالِ جَانٍ إِنْ تَكُنْ  
١٥٨٧. كَذَا عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ مُعْتَرَفٍ  
١٥٨٨. وَفِي الْجَنِينِ غَرَّةٌ مِنْ مَالِهِ  
١٥٨٩. وَغُلْظَتْ فُتِّلَتْ فِي الْإِبِلِ  
١٥٩٠. وَهِيَ بِالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ  
١٥٩١. وَيُخْلَفُ الذَّكَورُ كَالْإِنَاثِ  
١٥٩٢. وَإِنْ يَمِينٌ عِنْدَ ذَا تَنَكُّسٍ  
١٥٩٣. وَوَاحِدٌ يَجُوزُ أَنْ يُخْلَفَا  
١٥٩٤. وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ طَرًّا تُعْتَمَدُ  
١٥٩٥. وَسُوءُ عَتِ قَسَامَةُ الْوُلَاةِ  
١٥٩٦. وَيَنْفَذُ الْقِصَاصُ إِنْ بِهِ ظَفِرُ

## فصل في الجراحات

١٥٩٧. جُلِّ الجِراحِ عَمْدُهَا فِيهَا الْقَوْدُ  
وَدِيَّةٌ مَعَ خَطَرٍ فِيهَا فَقَدْ  
١٥٩٨. وَفِي جِراحِ الْخَطَا الْحُكُومَةُ  
وَحَمْسَةُ دِيَّتِهَا مَعْلُومَةٌ  
١٥٩٩. فَنَصَفُ عَشْرِ دِيَّةٍ فِي الْمَوْضِحَةِ  
وَهِيَ الَّتِي تُلْفَى لِعَظْمٍ مَوْضِحَةٌ  
١٦٠٠. فِي رَأْسٍ أَوْ وَجْهِ كَذَا الْمُثْقَلَةُ  
عُشْرُهَا وَنِصْفُ عَشْرِ مَعْدَلَةٌ  
١٦٠١. فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُطْلَقًا وَهِيَ الَّتِي  
كَسَرَ فِرَاشِ الْعَظْمِ قَدْ تَوَلَّتْ  
١٦٠٢. وَعُشْرٌ وَنِصْفُهُ فِي الْهَاشِمَةِ  
وَهِيَ لِعَظْمِ الرَّأْسِ تُلْفَى هَاشِمَةٌ  
١٦٠٣. وَقِيلَ نِصْفُ الْعُشْرِ أَوْ حُكُومَةٌ  
وَتُلْتُ الدِّيَّةُ فِي الْمَأْمُومَةِ  
١٦٠٤. وَمَا انْتَهَتْ لِلْجَوْفِ وَهِيَ الْجَائِفَةُ  
كَذَاكَ وَالْأُولَى الدِّمَاغُ كَاشِفَةٌ  
١٦٠٥. وَلَا جِتْهَادٍ حَاكِمٍ مُوَكَّوْلُ  
فِي غَيْرِهَا التَّأْدِيبُ وَالتَّنْكِيلُ  
١٦٠٦. وَجَعَلُوا الْحُكُومَةَ التَّقْوِيمَا  
فِي كَوْنِهِ مَعْيَبًا أَوْ سَلِيمًا  
١٦٠٧. وَمَا تَزِيدُ حَالَةَ السَّلَامَةِ  
يَتَّبَعُ مَالِي الْحَقُوقِ فَاعْلَمَا  
١٦٠٨. وَيَتَّبَعُ الْجِرَاحُ لِلْمَالِ بِمَا  
أَوْ مِنْ جَرِيحِ الْيَمِينِ تُلْتَزَمُ  
١٦٠٩. فِي ادْعَاءِ الْعَفْوِ مِنْ وَلِيِّ دَمٍ  
وَقَوْدٌ فِي الْقَطْعِ لِلْأَعْضَاءِ  
١٦١٠. وَالْخَطَا الدِّيَّةُ فِيهِ تُقْتَفَى  
وَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ فِي الْمُبْزَدِجِ  
١٦١١. وَفِي اللِّسَانِ كُمِلَتْ وَالذِّكْرُ  
وَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ فِي الْمُبْزَدِجِ  
١٦١٢. وَفِي إِزَالَةِ السَّمْعِ أَوْ بَصَرٍ  
وَالْأَنْفِ وَالْعَقْلِ وَعَيْنِ الْأَعْوَرِ  
١٦١٣. وَالنِّصْفُ فِي النِّصْفِ وَشَمٌّ كَالنَّظَرِ  
إِذْهَابُ قُوَّةِ الْجَمَاعِذَا اقْتَفَى  
١٦١٤. وَفِي إِزَالَةِ السَّمْعِ أَوْ بَصَرٍ  
وَالنَّطْقِ وَالصَّوْتِ كَذَا الذُّوقِ وَفِي  
١٦١٥.

١٦١٦. وكلُّ سِنٍّ فِيهِ مِنْ جِنْسِ الْإِبِلِ

خَمْسٌ وَفِي الْأَصْبَعِ ضِعْفُهَا جُعِلَ

١٦١٧. وَدَيْئَةُ الْجُرُوحِ فِي النِّسَاءِ

كَدِيَّةِ الرِّجَالِ بِالسَّوَاءِ

١٦١٨. إِلَّا إِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ

فَمَا لَهَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ تَسْوِيَةٌ

## باب

## التوارث والفرائض

١٦١٩. الإرث يَسْتَوْجِبُ شرعًا ووجِبَ بِعِصْمَةٍ أَوْ بِوَلَاءٍ أَوْ نَسَبٍ  
١٦٢٠. جميعُها أركانُهُ ثَلَاثَةٌ مَالٌ وَمَقْدَارٌ وَذُو الْوِرَاثَةِ

## فصل في ذكر الوارثين

١٦٢١. ذُكِرَ مَنْ حَقَّ لَهُ الْمِيرَاثُ عَشْرَةٌ وَسَبْعُ الْإِنَاثِ  
١٦٢٢. الْأَبُ وَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَالَا مَا لَمْ يَكُنْ عَنْهُ بِأَنْثَى فُصِّلَا  
١٦٢٣. وَالزَّوْجُ وَابْنُ وَابْنَتُهُ هَبْ سَفَلَا كَذَاكَ مَنْوَلَى نِعْمَةٍ أَوْ بِوَلَا  
١٦٢٤. وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ لَا لَالُمُ وَالْعَمُّ لَا لَالُمُ وَابْنُ الْعَمِّ  
١٦٢٥. وَالْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ ثُمَّ الْبِنْتُ وَابْنَةُ الْإِبْنِ بَعْدَهَا وَالْأُخْتُ  
١٦٢٦. وَجَدَّةُ لِلْجِهَتَيْنِ مَا عَلَتْ مَا لَمْ تَكُنْ بِذَكَرٍ قَدْ فُصِّلَتْ  
١٦٢٧. كَذَاكَ مَوْلَاةٌ لَهَا الْعِتْقُ وَلَا حَقٌّ لَهَا فِيهَا يَكُونُ بِالْوَلَا  
١٦٢٨. وَيَبْنِي مَالُ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَقِلُّ بَحِيثٌ لَا وَارِثٌ أَوْ بِمَا فَضَّلَ

## فصل في ذكر أحوال الميراث

١٦٢٩. الْحَالُ فِي الْمِيرَاثِ قَدْ تَقَسَّمَ إِلَى وُجُوبٍ وَلَحْجَبٍ قُسِمَا  
١٦٣٠. لِحَجَبِ الْإِسْقَاطِ أَوْ النُّقْلِ وَذَا لِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيْبٍ أَبْدَى مَنَقَذَا

## فصل في ذكر المقدار الذي يكون به الإرث

١٦٣١. الْقَدْرُ يُلْفَى بِاشْتِرَاكِ فِيهِ فِي جُمْلَةِ الْمَتْرُوكِ أَوْ بَاقِيهِ  
١٦٣٢. أَوْ بِانْفِرَادٍ بِاحْتِيَازِ الْمَالِ أَجْمَعَ فِيهِ وَهُوَ فِي الرِّجَالِ  
١٦٣٣. عِدَا أَحْالِ لَالُمُ وَالزَّوْجِ وَفِي مَوْلَاةٍ نِعْمَى حُكْمُ ذَلِكَ اقْتَضَى



## فصل في ذكر حالات وجوب الميراث

١٦٣٤. وَيَحْضُلُ الْمِيرَاثُ حَيْثُ حُتِمَا بِفِ وَهَرَضٍ أَوْ تَعْصِيْبٍ أَوْ كِلَيْهِمَا  
 ١٦٣٥. وَالْمَالُ يَخْوِي عَاصِبٌ مُتَّفَرِّدٌ أَوْ مَا عَنِ الْفُرُوضِ بَعْدُ يُوجَدُ  
 ١٦٣٦. وَقِسْمَةٌ فِي الْحَالَتَيْنِ مُعْمَلَةٌ إِمَّا عَلَى تَفَاضُلٍ أَوْ مَعْدِلَةٍ

## فصل في ذكر أهل الفرائض وأصولها

١٦٣٧. ثُمَّ الْفَرَائِضُ الْبَسَائِطُ الْأَوَّلُ سِتَّةُ الْأُصُولُ مِنْهَا فِي الْعَمَلِ  
 ١٦٣٨. أَوْهَا النِّصْفُ لِحَمْسَةٍ جُعِلَ الْبَنَاتُ وَالزَّوْجُ إِذَا لَمْ يَتَّقِلْ  
 ١٦٣٩. وَلابْنَةُ ابْنٍ وَلِأُخْتٍ لَا لَأُمِّ وَنِصْفُهُ الرُّبْعُ بِهِ الزَّوْجَانِ أُمُّ  
 ١٦٤٠. وَنِصْفُهُ الثُّمْنُ لِزَوْجَةٍ وَفِي تَعَدُّدِ قِسْمَةِ حَظِّهَا اقْتَفَى  
 ١٦٤١. وَالثُّلَاثَانِ حِصَّةً لِأَرْبَعِ بَنَاتٍ صُلْبٍ وَبَنَاتِ ابْنٍ فَعِيَ  
 ١٦٤٢. وَالْأُخْتِ لَا لَأُمِّ فِي التَّعَدُّدِ وَالثَّلَاثُ لِلْجَدِّ بِرَجْحٍ بَادٍ  
 ١٦٤٣. وَالْأُمُّ دُونَ حَاجِبٍ وَالْأُخُوَّةُ لَهَا وَهُمْ فِي قِسْمِ ذَاكَ إِسْوَةٌ  
 ١٦٤٤. وَنِصْفُهُ السُّدُسُ لَأُمِّ وَالْأَبِ وَلابْنَةِ ابْنٍ وَلِجَدِّ اجْتَبَى  
 ١٦٤٥. وَجَدَّةٌ وَلِأَخٍ مِّنْ أُمِّ وَأَشْمَلُ لِأُخْتٍ جِهَةً فِي الْحُكْمِ  
 ١٦٤٦. فَإِنْ يَضِقُّ عَنِ الْفُرُوضِ الْمَالُ فَالْعَوْلُ إِذَا كَانَ لَهُ اسْتِعْمَالُ  
 ١٦٤٧. وَالرُّبْعُ كَالثَّلَاثِ وَكَالْثَّلَاثَيْنِ تَعْدُمُهُ فَرِيضَةٌ مِّثْلَتَيْنِ  
 ١٦٤٨. وَثُمْنٌ بِالرُّبْعِ غَيْرُ مُلْتَقِي وَغَيْرُ ذَاكَ مُطْلَقًا قَدْ يَلْتَقِي  
 ١٦٤٩. وَالْأَصْلُ بِالْتَرَكِيبِ ضِعْفُ سِتَّةٍ وَضِعْفُهَا لَا غَيْرُ ذَيْنِ الْبَنَةِ

## فصل في ذكر حجب الإسقاط

١٦٥٠. وَلَا سُقُوطَ لِأَبٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا لِلزَّوْجَيْنِ وَلَا أُمَّ فَقَقَدُ

١٦٥١. وَالْجَدُّ يُحْجِبُ الْأَدْنَى وَالْأَبُّ  
 ١٦٥٢. وَبِأَبٍ وَابْنٍ وَبَابِنِ ابْنِ حُجْبٍ  
 ١٦٥٣. كَذَا بَنُو الْإِخْوَةِ أَيْضًا حُجِبُوا  
 ١٦٥٤. وَالْجَدُّ بِالْحُجْبِ لِإِخْوَةِ دَهَا  
 ١٦٥٥. وَابْنُ أَخٍ بِالْحُجْبِ لِلْعَمِّ وَقَا  
 ١٦٥٦. وَالْأُمُّ كِلْتَا الْجَدَّتَيْنِ تَحْجُبُ  
 ١٦٥٧. وَمَنْ دَنَتْ حَاجِبَةً لِبُعْدَى  
 ١٦٥٨. وَقُرْبَى الْأُمِّ حَجَبَتْ بُعْدَى لِأَبٍ  
 ١٦٥٩. وَحُظُّهَا السُّدُسُ فِي الْإِنْفِرَادِ  
 ١٦٦٠. وَالْإِزْتُ لَمْ يَحْزُهُ مِنْ هَاتَيْنِ  
 ١٦٦١. وَمُسْقِطُ ذَوْجَتَيْنِ أَبَدًا  
 ١٦٦٢. وَمَنْ لَهُ حَجْبٌ بِحَاجِبٍ حُجِبَ  
 ١٦٦٣. وَإِخْوَةُ الْأُمِّ بِمَنْ يَكُونُ فِي
- كَذَا ابْنُ الْأَبْنَاءِ بِالْأَعْلَى يُحْجِبُ  
 إِخْوَةَ مَنْ مَاتَ فَلَا شَيْءَ يَحِبُّ  
 بِالْجَدِّ وَالْإِخْوَةَ ضَمُّهُمْ أَبٍ  
 فِيمَا انْتَمَتْ لِلْإِلَاحِ وَشَبِهَا  
 وَالْعَمُّ لَابْنِ الْعَمِّ مَا كَانَ كَفَى  
 وَجَدَّةٌ لِلْأَبِ يَحْجُبُ الْأَبُّ  
 جِهَتَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْدَى  
 وَالْعَكْسُ إِنْ أَتَى فَمَا حَجْبٌ وَجَبَ  
 وَقِسْمَةُ السَّوَاءِ فِي التَّعْدَادِ  
 تَعْدُدًا أَكْثَرُ مِنْ ثَتْنَيْنِ  
 ذَا جِهَةٍ مَهْمَا تَسَاوَا قُعْدَا  
 فَحَجْبُهُ بِمَنْ لَهُ الْحُجْبُ يَحِبُّ  
 عَمُودِي النَّسَبِ حَجْبُهُمْ يَفِي

### فصل في حجب النقل إلى فرض

١٦٦٤. الْأَبُّ مَعَ فُرُوضِ الْأَسْتِغْرَاقِ  
 ١٦٦٥. كَذَاكَ يَحْوِي مَعَ ذُكْرَانِ الْوَلَدِ  
 ١٦٦٦. وَالسُّدُسُ مَعَ أَنْثَى مِنَ الصَّنْفَيْنِ لَهُ  
 ١٦٦٧. وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِّ مَعَ مَنْ ذُكِرَا  
 ١٦٦٨. وَزَادَ بِالثَّلَاثِ إِنْ الرَّجُلُ ظَهَرَ  
 ١٦٦٩. وَالسُّدُسُ إِنْ يَرْجَعُ لَهُ مَتَى صَحِبَ
- وَالنَّقْصُ يَحْوِي السُّدُسَ بِالْإِطْلَاقِ  
 أَوْ وَلَدِ ابْنٍ مِثْلُهُمْ سَدَسًا فَقَدْ  
 وَالباقِي بالتعصيب بَعْدُ حَصَلَةُ  
 حَالًا بِحَالٍ فِي الَّذِي تَقَرَّرَا  
 مَعَ صِنْفِ الْإِخْوَةِ وَقَسْمِ كَذَاكَ  
 أَهْلَ الْفُرُوضِ صِنْفُ إِخْوَةِ يَحِبُّ

١٦٧٠. أَوْ قِسْمَةُ السَّوَاءِ فِي الْبَقِيَّةِ  
 ١٦٧١. فَالْعَوْلُ لِلْأَخْتِ بِهَا قَدْ أَعْمِلَا  
 ١٦٧٢. وَالْقِسْمُ مَعَ شَقَائِقِ وَمَنْ لَأَبٍ  
 ١٦٧٣. وَحَظُّ مَنْ لِلْأَبِ لِلْأَشْقَا  
 ١٦٧٤. وَالْأَخْتُ مِنْ أَبٍ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ  
 ١٦٧٥. تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ وَالْحُكْمُ كَذَا  
 ١٦٧٦. وَالزَّوْجُ مِنْ نِصْفِ الرُّبْعِ انْتَقَلَ  
 ١٦٧٧. وَيَنْقَلُ الزَّوْجَةُ مِنْ رُبْعٍ إِلَى  
 ١٦٧٨. وَالْأُمُّ مِنْ ثُلُثٍ لِسُدُسٍ تُفْرَدُ  
 ١٦٧٩. وَغَيْرُ مَنْ يَرِثُ لَيْسَ يَحْجُبُ  
 ١٦٨٠. وَثُلُثُ مَا يَبْقَى عَنِ الزَّوْجَيْنِ
- أَوْ ثُلُثُهَا إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ  
 وَاجْمَعُوهَا وَأَقْسِمَ وَجَدًّا فَضْلًا  
 مَعَالِهِ وَعَدُّ كُلِّهِمْ وَجِبْ  
 وَخَدَّهُمْ يَكُونُ مُسْتَحِقًّا  
 مَعَ شَقِيْقَةٍ بِسُدُسٍ أُفْرِدَتْ  
 مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ لَابْنَةِ ابْنٍ يُخْتَذَا  
 مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ هَبَ سَفَلَ  
 ثَمَنِ صَاحِبِ نِسْبَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ  
 بِهِمْ وَبِالْإِخْوَةِ إِنْ تَعَدَّدُوا  
 إِلَّا أَوْلَاءَ حَاجِبُوا إِذْ حُجِبُوا  
 تَأْخُذُ مَعَ أَبٍ بِغَيْرِ أَوْيْنِ

### فصل في ذكر حجب النقل للتعصيب

١٦٨١. لِلْإِبْنِ شَرْعًا حَظُّ بَتْنَيْنِ اذْفَعِ  
 ١٦٨٢. وَوَلَدُ ابْنٍ مِنْهُمْ فِي الْحُكْمِ  
 ١٦٨٣. وَالْأَخْتُ لَا لِلْأُمِّ كَيْفَ تَأْتِي  
 ١٦٨٤. كَذَا يُعَصِّبْنَ بَنَاتِ الْإِبْنِ  
 ١٦٨٥. وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِنْ تَكُنْ قَدْ حُجِبَتْ  
 ١٦٨٦. وَيَأْخُ لَا بِابْنِهِ أَخَوَاتُ الْأَبِ
- مِنْ مَالٍ أَوْ بَاقِيهِ فِي التَّشَوُّعِ  
 وَالْإِخْوَةُ كَذَا لِغَيْرِ الْأُمِّ  
 مِنْ شَأْنِهَا التَّعْصِيبُ مَعَ بَنَاتِ  
 وَالْعَوْلُ فِي الصَّنْفَيْنِ عَنْهُ اسْتُغْنِيَ  
 بِابْنِ مُسَاوٍ أَوْ أَحْطَ عَصَبَتْ  
 تَعَصِّبُهُنَّ مَعَ شَقِيقَاتِ وَجِبْ

### فصل في ذكر موانع الميراث

١٦٨٧. الْكُفْرُ وَالرِّقُّ لِإِثْمٍ مَنَعَا  
 وَإِنْ هُمَا بَعْدَ الْمَمَاتِ ارْتَفَعَا

وَمُطْلَقًا يَمْنَعُ قَتْلَ الْعَمْدِ  
 وَحَالَةَ الشَّكِّ بِمَنْعِ مُغْنِيَةِ  
 أَنْ يَسْتَهْلَ صَارِحًا فَيُعْمَلَا  
 يَمْتَنِعُ الْإِزْثُ لَجَهْلٍ مَنْ سَبَقَ  
 وَمَا بَدَأَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ اقْتَصَرَ  
 فَزُصِفُ حَظِّي ذَكَرَ وَأُنْثَى  
 مَا كَانَ وَالسُّدُسُ أَقْصَى سَهْمِهِ  
 هُمَا شَقِيقَانِ فِي الْإِزْثِ أَبَدًا  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مُتَنَهَى  
 عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
 مَا كُوِّرَ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ

١٦٨٨. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمُرْتَدِّ  
 ١٦٨٩. وَإِنْ يَكُنْ عَنْ خَطَاٍ فَمَنْ دِيَّةُ  
 ١٦٩٠. وَيُوقَفُ الْقَسْمُ مَعَ الْحَمْلِ إِلَى  
 ١٦٩١. وَبَيْنَ مَنْ مَاتَ يَهْذِمُ أَوْ غَرِقَ  
 ١٦٩٢. وَإِزْثُ خُتْنَى بِمَبَالِهِ اعْتَبِرْ  
 ١٦٩٣. وَإِنْ يُكْلُ بِالْجَهْتَيْنِ الْخُتْنَى  
 ١٦٩٤. وَإِنْ اللِّعَانُ إِزْثُهُ بِأُمَّه  
 ١٦٩٥. وَتَوَآمَاهُ هَبِيهَا تَعَدَّدَا  
 ١٦٩٦. وَمَا قَصَدْتُ جَمْعَهُ هَذَا انْتَهَى  
 ١٦٩٧. وَبِالصَّلَاةِ خَتْمُهُ كَمَا ابْتُدِيَ  
 ١٦٩٨. وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ